الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص: الدولة والمؤسسات

بعنـــــوان:

الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء

من تقديم الطالبين:

- **غليـاوي محمـد**
- **سعـداوي موسى**

تحت إشراف الأستاذ:

- **شيخ عبد الصديق**

أمام اللجنة المشكلة من :

سي موسى عبد القادر	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة المدية**	**رئيساً**
عمـــري عبد القادر	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة المدية**	**مناقشا**
شيـــخ عبـد الصديق	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة المدية**	**مشرفاً ومقررا**

السنة الدراسية: 2019/2018



(وقل ربي زدني علما)

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنَ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ التِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنَ اَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ"

شكــر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

الحمد لله على نعمه التي لا ينسى ذكرها ولا يؤدى بشيء من الأنواع شكرها
أحمده تعالى عند هذا المقام وفي هذا المقام أثني عليه الخير كله ولا أحصى ثناء عليه وهو أهل الحمد والثناء وفي لحظات العرفان بالجميل وحسن الصنيع لا يسعنا إلا أن نحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وأصلي على نور القلوب وضيائها حبيبي وقرة عيني محمد صلى لله عليه وسلم.

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء كريم.

ونخص بالذكر: الأستاذ المشرف / **شيخ عبد الصديق**

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت لنا خير معين في هذا البحث، كما نشكره أيضا على جديته وتفانيه في العمل ونتمنى له النجاح والتوفيق كما نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دور كبير وفعال في تقويم وتثمين هذا البحث .

إلى كل أساتذة وعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الدكتور/يحي فارس بالمديـــة.

إلى كل دفعة طلبة تخصص الدولة والمؤسسات للموسمين الجامعيين 2019/2017.

إهـــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل المتواضـع:

إلى من كلَّله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء دون انتظار .... إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار... إلى من كان له علي فضل في طلب العلم أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه مع زمرة النبيئين والشهداء والصالحين والصديقين وحسن أولئك رفيقا

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني...إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود أمي الحبيبة حفظها الله

إلى زوجتـــــي وأبنائي عبد المؤمــن وليد ـ شيماء ـ رميساء أسيل حفظهم الله ورعـاهـــم.
إلـــــى إخوتـــــي وأخـــواتي وجميع أبنائهم وكامل أفراد عائلة غلياوي

إلى زملائي في العمل

إلى أصدقائي، حكيم، عبد المالك، جمال، عادل، عماد، مراد، كمال، ميلود، محفوظ ، رياض

عبد المؤمن، عبد القادر، إلى كل أصـــدقائي وجميع من يعرفني

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

غلياوي محمد

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أغلى مافي الوجود الوالدين العـــــزيـــــــــــزيـــن

إلى جـــــدتـــــــــــــــاي أطـــــــــــــــال الله عمـــــــــــــــرهما

الى زوجتـــــــــــــــي وابنتـــــــــــــــي العزيزة شيماء حفظهما الله

إلى إخوتـــــــــــــــي وأخـــــــــــــــواتي وكامل أفراد عائلة سعداوي، ورحم الله

أخي البشير وأختي عزيزة واسكنهما فسيح جنانه.

إلى زملائي في العمل بثانوية علـــــــــــــــون البغدادي إلى زملائي في الجامعة

إلى كل أصـــــــــــــــــــــــدقائي وجميع من يعرفني

إلى كل من ساهم في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

سعداوي موسى

قائمة المختصرات

أولا : باللغة العربية:

ق ض م ر م : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

م ض: منازعات ضريبية.

د م ج : ديوان المطبوعات الجامعية.

ق إ ج : قانون الإجراءات الجبائية.

ق إ م إ : قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

ق ض غ م : قانون الضرائب غير المباشرة.

ق م : قانون المالية.

ط 2: الطبعة الثانية.

د س : دون سنة.

د ب ن : دون بلد النشر.

ج ر : جريدة رسمية.

ص : صفحة.

ص ص : من صفحة الى صفحة.

ج 01 : الجزء الأول

ج ر : الجريدة الرسمية

ثانيا :باللغة الفرنسية

P :page.

مقـــــــدمـــة

مقـدمـــة:

تؤدي التحولات الإقتصادية التي عرفها العالم وتأثر بها الإقتصاد الجزائري من خلال توجهه نحو إقتصاد السوق المفتوح وتنمية الإستثمار ورفع مستوى الخدمات، إلى زيادة في الإنفاق وبالتالي أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى البحث عن مورد أساسي ومتجدد لخلق توازن بين النفقات والإيرادات، وكغيرها من الدول إعتمدت الجزائر الضريبة كمصدر مهم تعتمد عليه لتمويل إنفاقها ورفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق التنمية الإقتصادية، ولذلك فإن معظم دول العالم أولت إهتماما كبيرا لهذه الأخيرة وخصتها بأنظمة قانونية خاصة ومنها الجزائر، فالضريبة عرفت تطورا كبيرا من خلال أنظمتها القانونية وكيفية حسابها وتحصيلها ومعالجة المنازعات المطروحة بخصوصها منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا هذا.

تعتبر الضريبة إحدى أدوات السياسة المالية على مستوى الدول منذ القدم ولازالت إلى اليوم فيمكن القول عنها بأنها الممول الرئيسي للخزينة العمومية، بحيث يكون فرض الضريبة بإحترام مجموعة من المبادئ العامة وهي العدالة، اليقين، الملائمة في الدفع وكذا الإقتصاد في النفقات، وهذه المبادئ معتمدة داخل أي نظام ضريبي يهدف إلى مراعاة مصلحة الدولة من جهة وحماية للمكلفين بالضريبة من جهة أخرى وهذه المبادئ كرسها التعديل الدستوري 2016 في المادة (78) منه [1].

فمن خلال هذا النص نجد أن المؤسس الدستوري للضريبة جعلها نسبية، أي تدفع حسب قدرة كل فرد وأنها لا تفرض عليه إلا بموجب نص قانوني وتوفر فيه شروط معينة كأن يكون تاجرا مثلا فإنها بذلك تحمى المكلف بالضريبة من الطرف الذي يحصل الضريبة منه وهي الإدارة الضريبية وذلك بإعتباره أنه الحلقة الأضعف أمام الإدارة الضريبية، لأن المشرع منح للإدارة إمتيازات أكثر مما منحها للمكلف بالضريبة، بإعتبار أنها هي التي تقوم بتحصيل الأموال للخزينة العمومية وقد إستغلت الإدارة هذه الميزة في كثير من الأحيان وأهملت واجباتها أمام المكلف بالضريبة وخاصة جانب الثقة بينهما، من خلال عدم توجيهه فيما يتعلق بالنظام الجبائي وطريقة التصريح والحقوق الممنوحة له عند قيام الإدارة بالرقابة الجبائية عليه.

ولذلك وضع المشرع مجموعة من النصوص القانونية التي تنظم الضريبة، تتضمن وعاء الضريبة وأسس تقديرها وقيمتها والمكلفين بها وكيفية تحصيلها وأدائها وكذا الإعتراض عليها والعقوبات المتعلقة بها ووضع الجزاءات القانونية اللازمة لكل من يعرقل إستخدام الإدارة لسلطاتها، كما نص النظام

[1] أنظر المادة 78، من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، التي تنص على أنه " كل المواطنون متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل فرد واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية، كما لا يجب أن تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى قانون ولا يجوز أن تحدث بأثر رجعي أية ضريبة أو جباية أو رسم أو أي حق كيفما كان نوعه".

الضريبي على مجموعة من الضمانات القانونية للمكلف بالضريبة التي تكفل له الحماية من تعسف أو خطأ الإدارة الضريبية.

لكن أثناء تطبيق النصوص القانونية وحساب الوعاء الضريبي وكيفية تحصيل الضريبة، قد ينشأ خلاف بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة وأمام تمسك هذا الأخير بتصريحه الذي قدمه ورفضه للأساس الذي إعتمدته الإدارة في تقدير الضريبة، وأمام هذه الوضعية التي تتولد بين الطرفين و إختلال توازن القوى في العلاقة بينهما ينتج عنه نزاع في الوعاء الضريبي.

ومما لا شك فيه أن العلاقة التي تنشأ بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة هي علاقة مديونية تكون فيها الإدارة الطرف الدائن والمكلف بالضريبة الطرف المدين، لكن أثناء تطبيق النصوص الضريبية لفرض الضريبة وتحصيلها تتكون علاقة متبادلة بين الطرفين الإدارة الجبائية من جهة قوية نظرا لصلاحياتها وإمتيازاتها الواسعة، وطرف ضعيف يتمثل في المكلف بالضريبة الذي في غالب الأحيان يكون جاهلا بالنصوص القانونية المطبقة عليه بما لا يسمح له بالدفاع عن حقوقه المشروعة.

لذا سعى المشرع إلى إيجاد نوع من التوازن بين طرفي العلاقة الجبائية أثناء النزاع بحماية المكلفين بالضريبة وهذا بمنحهم مجموعة من الحقوق والضمانات طيلة فترة النزاع، سواء أكان النزاع الضريبي في مرحلته الإدارية أو في مرحلته القضائية.

ولمحاولة تسوية النزاع الضريبي، والفصل فيه يقتضي الأمر المرور بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الإدارية التي تتضمن تقديم الشكوى، وهذه المرحلة مهمة بالنسبة للمكلف بالضريبة، وتعد من بين الإجراءات الملزمة للمكلف الواجب مباشرتها، وكذلك تقديم الطعن أمام لجان الطعن الإدارية والتي تعتبر إجراء إختياري للمكلف بالضريبة، وأهم ضمانة له هي التأجيل القانوني للدفع وبعد الإنتهاء من هذه المرحلة تأتي المرحلة القضائية، المتمثلة في ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المتعلقة بالدعوى الضريبية المتضمنة رفع الدعوى الضريبية في منازعات الوعاء من طرف المكلف بالضريبة وكذا الضمانات المقترنة بالمواعيد، إضافة إلى الضمانات الخاصة للمكلف المرتبطة بسير الدعوى الضريبية، المتمثلة في مراجعة التحقيق وطلب إجراءات الخبرة إلى جانب ضمانات المكلف بالضريبة المرتبطة بمراجعة الأحكام القضائية المتمثلة في طرق الطعن العادية والغير عادية، كل هذا يتم من خلال رفع دعوى قضائية أمام الجهات القضائية الإدارية المختصة، من أجل إلغاء القرار الإداري الصادر عن الإدارة الضريبية ويعتبر اللجوء إلى القضاء الإداري ضمانة هامة تمنح للمكلف بالضريبة في علاقته بالإدارة الضريبية فالقاضي الإداري هو الضمان الأخير للمكلف بالضريبة.

أهمية الموضــوع:

تكمن أهمية دراسة موضوع الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء في معرفة مجمل الضمانات القانونية، التي كفلها المشرع للمكلفين بالضريبة من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى، وما مدى كفايتها لضمان حقوق المكلف بالضريبة وإستعمالها في مواجهة تعسف الإدارة الضريبية المحتمل وكذا بعث جو من الطمأنينة في نفسية المكلف بالضريبة لأدائها للخزينة العمومية بصفته مدين بها.

- إرساء نوع من الثقة بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، بحيث يمكن القول بأن العلاقة بينهما يجب أن تكون موضوع ثقة متبادلة بين الطرفين.

- تعريف المكلف بالضريبة بمجمل الضمانات القانونية من أجل دفعه إلى أداء واجباته إتجاه إدارة الضرائب بنوع من المصداقية وتجنب العقوبات، التي قد تصدر عن إدارة الضرائب المختصة والكفيلة بالرقابة.

- تتجسد أهمية الموضوع بإعتباره جدير بالبحث والدراسة بالنظر إلى التعديلات المتتالية التي عرفها القانون الجبائي.

- كما تكمن الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع خاصة في جانبه الإجرائي وهذا راجع إلى التطور السريع والطارئ على مختلف القوانين، فتدخل المشرع الجزائري محاولا منه مسايرة ومواكبة التحولات الإقتصادية الحاصلة وهذا بتعديله لبعض النصوص وسنه لنصوص قانونية أخرى، مما أدى إلى عدم الإلمام والإطلاع عليها من طرف المكلفين بالضريبة وكذلك غموض النصوص القانونية والتي تحتاج إلى شرح وتوضيح.

- إبراز إتجاه المشرع الجبائي من خلال بعض الإجراءات القضائية المتبعة في تسوية هذا النوع من المنازعات مقارنة بالقواعد العامة، وكذلك إبراز موقف القاضي الإداري من كل مسألة من خلال مختلف قرارات مجلس الدولة.

- إبراز العوائق التي توسع من دائرة الفوارق بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية والحد منها لكي تصبح العلاقة بينهما علاقة ثقة متبادلة لا علاقة عدم تجاوب طرف للطرف الآخر، وكذا التقليص من حجم المنازعات المعروضة على القضاء.

أسباب ودوافع إختيار الموضــوع:

ينطلق البحث في أي موضوع من أسباب شخصية وصولا إلى أسباب موضوعية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الدوافع الذاتية:

معرفة مختلف الإجراءات القانونية والطرق التي يلجأ من خلالها المكلّف بالضريبة إلى إدارة الضرائب لتسوية هذه المنازعات، سواء أكان الخلاف على مستوى الإدارة أو على مستوى الجهات القضائية وفقا لقانون الإجراءات الجبائية.

الدوافع الموضوعية:

تعود الدوافع والمبررات الموضوعية لإختيار موضوع الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء، إلى كون أن هذا الموضوع من بين المواضيع التي يهتم القانون الإداري بمعالجتها ويعد هذا الأخير مجالا خصبا لإختصاص دراستنا.

ولعل الدافع الأكبر لإختيارنا لهذا الموضوع هو الإنتشار الكبير لهذا النوع من المنازعات وكذا التطور السريع والطارئ للقوانين الضريبة المنظمة له، وبالتالي حاولنا أن نكون مساهمين ولو بقسط بسيط وبصفة مختصرة في إعطاء حافز لمن يلينا من الطلبة الباحثين خاصة للتوغل أكثر في الموضوع والإلمام به بشكل موسع.

أهـداف البحث:

يكمن الهدف من وراء هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى عدة أهداف أهمها ما يلي:

- الإحاطة بمجمل الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء.
- دراسة أثر العدالة الضريبية على بعث الإستقرار النفسي لدى المكلفين بالضريبة والدولة وزيادة الإلتزام الضريبي لدى المكلف بالضريبة.
- نشر وبعث الوعى الضريبي لدى المكلف بالضريبة.
- توضيح الرؤية وتبسيط الإجراءات القانونية للمكلف بالضريبة.
- تسليط الضوء على أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في مواجهة الإدارة الضريبية، خاصة من خلال النص الإجرائي في المادة الجبائية.
- محاولة تحيين وإثراء موضوع البحث على ضوء النصوص القانونية الجديدة والمتعلقة بالموضوع.
- الوقوف على كل ما هو جديد من النصوص القانونية المنظمة للمنازعات الضريبية.

الإشكاليـــة:

لبناء دولة القانون على قدم المساواة جعل من الإدارة في بعض الأحيان مع المتعاملين معها وأصبح من حق المواطن التظلم من أعمال الإدارة، إضافة إلى مقاضاتها بإتباع إجراءات قانونية محددة تضمن له حقوقه، حيث أن الضمانات القانونية التي أقرها المشرع لحماية المكلف بالضريبة تعتبر كأساس قانوني

في علاقته مع إدارة الضرائب، حيث يستطيع المكلف الإعتراض في جميع مراحل إجراءاتها، خاصة في ظل عدم تساوي المراكز القانونية بين الدولة وأشخاص القانون الخاص، ومن هذا المنطلق إرتأينا إلى طرح الإشكالية التالية.

ما مدى فعالية الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء؟

وبغية الإحاطة بهذا الموضوع إرتأينا إلى طرح مجموعة من الإشكاليات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- هل تعتبر الشكوى آلية فعالة وحاسمة لضمان حقوق المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء؟
- ما مدى نجاعة وفعالية الطعن أمام لجان الطعن الإدارية في منازعات الوعاء؟
- فيما تتمثل الضمانات القانونية أمام لجان الطعن الإدارية؟
- فيما تتمثل الضمانات المتعلقة بسير الدعوى الضريبية في منازعات الوعاء؟
- ماهي الضمانات التي تقدمها الجهات القضائية الإدارية للمكلف بالضريبة؟

منهـج البحث:

لدراسة هذا الموضوع بصورة علمية واضحة وإعطائه قدرا من الموضوعية ونظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة، فقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي وذلك من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية والقرارات القضائية المطبقة عند الفصل في المنازعة الضريبية، وكذا مختلف الإجراءات المتبعة لتسوية النزاع الضريبي، من خلال الرجوع إلى أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية وكذا قانون الإجراءات الجبائية، الذي يعد الإطار الأساسي المنظم لإجراءات المنازعات الضريبية وكذا مختلف قوانين الضرائب بالإضافة إلى الإستعانة بمجموعة من الأحكام والقرارات القضائية وكذا الإجتهادات القضائية سواء الصادرة عن المحكمة العليا أو مجلس الدولة، أما المنهج الثاني فيقوم على تعريف وتوضيح بعض المفاهيم.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة لهذا الموضوع، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- بدايرية يحي، الإطار القانوني لتسوية النزاع الضريبي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011 - 2012.

- لكحل عائشة، المنازعات الضريبية أمام الجهات القضائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014 - 2015.

- سعيداني حميدة، صالحي يسمينة، الطعن القضائي في المنازعة الضريبية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014 - 2015.

- زيوش شهرة، طرق تسوية المنازعات الضريبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017.

صعوبات الدراسة:

- قلة الكتب المتخصصة في هذا الموضوع، الأمر الذي جعلنا نعتمد أكثر على النصوص القانونية العامة والخاصة وكذا الإجتهادات القضائية والمقالات والمذكرات الجامعية.

- قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال.

- صعوبة البحث في الموضوع نظرا لعدم إستقرار القوانين الجبائية ويظهر ذلك جليا من خلال التعديلات المتكررة السريعة والطارئة في قوانين المالية الأمر الذي يصعب الإلمام بها جميعا.

- تشعب موضوع المنازعة الضريبية وذلك من خلال الإجراءات المعقدة والغامضة مما صعب علينا دراستها وكذا عدم الإلمام بكافة الإجراءات الخاصة بها.

- غموض النصوص القانونية المنظمة للإجراءات الجبائية.

خطة الدراسة:

لغرض دراسة موضوع البحث ومعالجة الإشكالية التي تم طرحها، قمنا بالتقسيم الثنائي أو التقسيم السطحي البسيط من خلال التطرق إلى المرحلة الإدارية والمرحلة القضائية ، وهذا التحليل تم ضمن فصلين، وتم تقسيم هذا العمل إلى مقدمة ومبحث تمهيدي بمثابة مدخل للموضوع وفصلين وخاتمة.

ولقد إستعنا بالمبحث التمهيدي نظرا للطبيعة التقنية للموضوع والتي تتطلب توضيح وضبط مجموعة من المفاهيم القانونية، التي سترافقنا خلال دراسة بحثنا هذا وقد تضمن **المبحث التمهيدي**، الإطار المفاهيمي لمنازعات الوعاء والذي يضم مطلبين حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم الوعاء الضريبي أما المطلب الثاني، فخصصناه لمفهوم المنازعة الضريبية في الوعاء.

الفصل الأول: من الدراسة تم تخصيصه للضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة خلال المرحلة الإدارية والذي تضمن مبحثين، الأول تناولنا فيه ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المقترنة بالشكوى حيث تمت معالجته في مطلبين، المطلب الأول يتعلق بإلزامية الطعن النزاعي أمام إدارة الضرائب والثاني يتضمن التحقيق في الشكوى والفصل فيها.

أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء أمام لجان الطعن الإدارية يضم مطلبين، الأول تناولنا فيه تشكيلة وإختصاصات لجان الطعن

الإداريـة أمـا المطلـب الثـاني، فيتعلـق بالآثـار القانونيـة للطعـن أمـام اللجـان الإداريـة بالنسـبة للمكلـف بالضريبة.

الفصل الثـاني: من الدراسـة كـان بعنـوان ضـمانات المكلـف بالضـريبة فـي منازعـات الوعـاء خـلال المرحلة القضائية حيث تضمن كذلك مبحثين، المبحث الأول تناولنـا فيـه ضـمانات المكلـف بالضـريبة فـي منازعـات الوعـاء المتعلقـة بالدعـوى الضـريبية والـذي يضـم أيضـا مطلبـين، المطلـب الأول يتعلـق برفـع الـدعوى الضـريبية فـي منازعـات الوعـاء، أمـا المطلـب الثـاني فيتضـمن الضـمانات الخاصـة للمكلـف بالضريبة المرتبطة بسير الدعوى الضريبية.

أمـا المبحـث الثـاني فـتم تخصيصـه لضـمانات المكلـف بالضـريبة فـي منازعـات الوعـاء المرتبطـة بمراجعـة الأحكـام القضـائية ويضـم أيضـا مطلبـين، الأول تناولنـا فيـه طـرق الطعـن العاديـة، أمـا المطلـب الثاني فتناولنا فيه طرق الطعن غير العادية.

وختمنا بحثنا هذا بذكر أهم النتائج المتوصل إليها على ضوء دراستنا، مع تقديم بعض الإقتراحات التي تكفل الضمانات القانونية للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء.

المبحث التمهيـــدي

الإطـــار المفاهيمي لمنازعات الوعـــاء

المبحث التمهيدي: الإطار المفاهيمي لمنازعات الوعاء

شكلت المنازعات الضريبية موضوع إهتمام الباحثين، نظرا لخصوصيتها التي تتميز بها عن غيرها من المنازعات الأخرى، كما أن المشرع قام بحصر إجراءات المنازعات الضريبية في قانون خاص، هو قانون الإجراءات الجبائية، وهو ما يندرج ضمن خطة عامة لإصلاح منظومة الضريبة ككل.

وتجدر الإشارة أن المنازعات الضريبية تنقسم إلى قسمين من حيث أنواعها، القسم الأول يتعلق بمنازعات الوعاء الضريبي والتي تنشأ بسبب السلطات المخولة لإدارة الضرائب عن طريق الأساس الذي بناءا عليه قد تم فرض الضريبة، وعلى هذا الأساس فإن النزاع في مادة الوعاء يتمحور أساسا حول الخطأ سوءا في وعاء الضريبة أو حسابها أو بشأن الإستفادة من حقوق وإمتيازات يقرها القانون الضريبي، و القسم الثاني يتعلق بمنازعات التحصيل الضريبي التي تنشأ عند بلوغ الإستحقاق القانوني لدفع الضريبة، فإدارة الضرائب ملزمة بإحترام إجراءات تحصيل الضريبة عن طريق السلطات والصلاحيات المخولة لها.

و من هنا أتاح المشرع الجزائري للمكلف بالضريبة الحق في مخاصمة الإدارة الضريبية، فما دام للإدارة الضريبية حق الرقابة فمن حق المكلف بالضريبة منازعة الإدارة الضريبية، فيما فرض عليه من ضرائب.

وما يهمنا في هذا البحث المتعلق بمنازعات الوعاء الضريبي، لذا فإنه من الأهمية تحديد الإطار المفاهيمي لمنازعات الوعاء وذلك من خلال تقسيمة إلى مطلبين تطرقنا في (المطلب الأول) إلى مفهوم الوعاء الضريبي، ثم في (المطلب الثاني) إلى مفهوم المنازعة الضريبية في الوعاء.

المطلب الأول: مفهوم الوعاء الضريبي

تعتبر الضريبة أداة من أدوات تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، ويهدف من خلال وعاء الضريبة تحديد المادة الخاضعة للضريبة، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الوعاء الضريبي في (الفرع أول)، ثم إلى طرق تقدير الوعاء الضريبي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الوعاء الضريبي.

يمكن تعريف الوعاء الضريبي بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة، مع ضرورة توافر عنصر الزمن لهذا الوعاء، (فقد تفرض الضريبة سنويا أو عند جني المحصول .... إلخ)، حسب الأنظمة المحددة لها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تفرض الضريبة على الدخل أو على رأس المال أو الدخل ورأس المال معا أو الأفراد، فيما إذا لو فرضت على الأفراد رأسا بغض النظر عن دخلهم أو ثرواتهم [1].

---

[1] حميدة بوزيدي، جباية المؤسسات (دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية وتطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 - 2011، ص 30.

يمكن القول أن وعاء الضريبة هو المنبع الذي تقتطع الدولة منه الضرائب المختلفة، أو بعبارة أخرى هو "ما يخضع للضريبة " ، معنى هذا أن مبلغ الضريبة هو نسبة من الوعاء الضريبي، وبالتالي فإنه قبل حساب الضريبة لابد من تحديد قيمة الوعاء الخاضع لها.

ويعتبر الوعاء الضريبي أداة من أدوات تحقيق التوازن الإقتصادي الوطني من خلال تحصيل الإيرادات العامة للدولة لتغطية النفقات العامة وإعادة تقسيم الدخل الوطني العام بهدف تحقيق العدالة.

كما يقصد بوعاء الضريبة المنبع الذي تغترف الدولة منه مؤونتها بواسطة الضرائب، أو بعبارة أخرى ما يخضع للضريبة [1] .

و من أجل تحديد هذا الوعاء، وضع فقهاء المالية طريقتين رئيسيتين هما: طريقة التقدير بواسطة الإدارة (التقدير غير المباشر)، وطريقة التقدير بواسطة الأفراد (التقدير المباشر)، وهو ما سيتم تفصيله في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: طرق تقدير الوعاء الضريبي

هناك طريقتين لتقدير الوعاء الضريبي أولا: التقدير غير المباشر وثانيا التقدير المباشر .

أولا: التقدير غير المباشر

وفقا لهذه الطريقة تقوم الإدارة الضريبية نفسها بتقدير المادة الخاضعة للضريبة، ومن أجل ذلك تستخدم الأساليب التالية:

أ - التقدير بواسطة المظاهر الخارجية

حسب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة وعاء الضريبة على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي تعبر عن درجة يسر المكلف أو درجة رواج نشاطه.

فمثلا: مقدار ما يدفعه الشخص كإيجار لمسكنه يمكن أن يعبر عن حجم دخله، كذلك الأمر بالنسبة لنوع التجارة التي يمارسها المكلف، وعدد الآلات في الورشة، عدد العمال، عدد السيارات التي يملكها ويبدو واضحا أن هذه الطريقة تتسم بالبساطة والسهولة في التطبيق وقلة النفقات، إلا أنها طريقة جد تقليدية لا تناسب المجتمعات الحديثة ولا تحقق مبدأ العدالة، فهي قد تفرض ضرائب على أسس بعيدة عن الواقع إذا كانت المظاهر الخارجية مخالفة للحقيقة، فقد يحقق المكلف خسائر في سنوات متتالية مع بقاء مظاهره الخارجية ثابتة، فتلزمه إدارة الضرائب بدفع مستحقات على أساس هذه المظاهر، كما قد يعمد المكلفون إلى التقليل من المظاهر الخارجية بأن ينسبوا أملاكهم مثلا إلى أولادهم أو زوجاتهم بغرض التهرب من دفع الضرائب [2].

لذلك فإن هذه الطريقة لا تطبق إلا نادرا وبصورة تكميلية للتأكد من صحة التقدير.

---

[1] قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الضريبية، مؤسسة الوراق الأردن، 2000، ص 25.

[2] حميدة بوزيدي، المرجع السابق، ص ص 31 ، 32.

ب - طريقة التقدير الجزافي

حسب هذه الطريقة، يتم تقدير وعاء الضريبة بطريقة جزافية بالإستناد إلى بعض القرائن والأدلة التي لها صلة بالنشاط، كأن يحتسب الربح المحقق مثلا على أساس نسبة من رقم الأعمال، أو تقدير دخل الطبيب على أساس ساعات العمل.

وهناك شكلان من أساليب التقدير الجزافي للوعاء وهي: التقدير الجزافي القانوني، والتقدير الجزافي الإتفاقي [1].

في الأسلوب الأول، يحدد القانون الجبائي مجموعة من القرائن، تتبعها إدارة الضرائب لتقدير الوعاء، كأن ينص المشرع مثلا على أن دخل الفلاح يكون مساويا لقيمة إيجار الأرض، أو أن الربح في نشاط تجاري مثلا يحدد بنسبة **(20%)** من رقم الأعمال.....إلخ.

أما الأسلوب الثاني، والذي يسمى أيضا الجزافي الإداري فيتضمن درجة أكبر من المرونة، ويترك المجال للتفاوض والإتفاق بين مصلحة الضرائب والمكلف على مقدار الوعاء.

تتشابه طريقة التقدير الجزافي مع طريقة المظاهر الخارجية في كونهما لا تعتمدان على الحقائق في تقدير الوعاء الضريبي، ومن ثم فهما تفتقدان إلى الدقة، وإن كانت الطريقة الثانية أكثر دقة لكونها تعتمد على قرائن موضوعية تعبر بصورة أصدق عن مقدار الوعاء الضريبي.

ج - طريقة التقدير الإداري المباشر

يعهد فيها المشرع إلى إدارة الضرائب بتقدير الوعاء بطريقة مباشرة، وذلك بإستعمال كافة الوسائل المتاحة لديها كالقيام بالتحريات حول نشاط المكلف، والتردد على أماكن العمل كالمصانع والمحلات التجارية والمخازن، مما يسمح بالكشف عن حجم نشاط المكلف ورقم أعماله، مع إمكانية فحص دفاتره ومستنداته ومناقشته وإستجوابه من أجل الوصول إلى تقدير دقيق وأمين لوعائه الضريبي.

ثانيا: التقدير المباشر

وتسمى كذلك بطريقة " الإقرارات الضريبية "، ووفقا لهذه الطريقة يتم التعرف على الوعاء الضريبي عن طريق تصريح المكلف نفسه أو تصريح الغير.

أ - تصريح المكلف بالضريبة

بموجب هذه الطريقة، يلتزم المكلف نفسه بتقديم إقرار (تصريح) للإدارة الضريبية عن نتيجة أعماله [2]، كما هو مثبت ومبين في دفاتره ومستنداته وتصطدم هذه الطريقة بإمكانية لجوء الممول إلى

---

[1] حميدة بوزيدي، المرجع السابق، ص 32.
[2] أنظر الملحق، رقم 01.

التقليل من قيمة الوعاء الضريبي المصرح به [1]، وبذلك يتهرب جزئيا من الضريبة وعليه يخضع القانون الجبائي تصريحات الممولين لرقابة الإدارة الضريبية للتأكد من صحتها.

وفي هذا السياق، يخول القانون الجبائي لأعوان الإدارة الضريبية حق الإطلاع حسب نص المادة (45) من (ق إ ج) [2]، على محاسبة المكلفين وطلب الكشوف المفصلة لدى الإدارات العمومية والخاصة للمكلفين الذين هم محل رقابة ضريبية [3].

تعد هذه الطريقة أدق طرق التقدير وأفضلها بإعتبار أن المكلف هو أعلم الناس بمقدار وعائه الضريبي، ولكن بشرط توفر الوعي الضريبي لدى المكلف وإقتناعه بأهمية الحصيلة الضريبية للدولة وخدماتها، وكذا بشرط إرتفاع كفاءة الإدارة الجبائية في إكتشاف مدى صحة هذه الإقرارات.

ب - التصريح المقدم من الغير

بمقتضى هذه الطريقة تلزم الإدارة الضريبية شخصا آخر غير المكلف بتقديم تصريح إلى إدارة الضرائب يتضمن المبالغ المحولة إلى المكلفين، وهذا بشرط وجود علاقة قانونية تربط المكلف بالضريبة وشخص الغير

وكمثال على ذلك، حالة صاحب العمل الذي يقدم تصريحا عن قيمة ما يدفعه للموظفين والعمال من رواتب وأجور أو المستأجر الذي يقدم تصريحا عن قيمة الإيجار الذي يدفعه لصاحب العقار، أو كإلزام الشركات بتقديم إقرار لمصلحة الضرائب عن حجم الأرباح والفوائد التي قامت بتوزيعها على المساهمين والدائنين (حاملي السندات).

وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال، نجد (ق ض م ر م) [4]، ينص على ما يلي: " يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للرسم،أن يكتتب سنويا لدى مفتشي الضرائب التابع لمكان الضريبة، تصريحا بمبلغ رقم الأعمال المحقق أو الإيرادات المهنية الإجمالية حسب الحالة في الفترة الخاضعة للضريبة ...إلخ "

ونظرا لأهمية هذا التصريح في تقدير الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب الجبائي، فقد شدد المشرع على التلاعب والتزوير والغش في هذه الكشوف في حالة عدم صحة المعلومات الموجودة فيها، وعليه فكل شخص يعتبر مذنبا عن طريق وسائل المعلومات غير الصحيحة الموجودة في الكشف للزبائن لإرتكابه مناورات يكون الغرض منها التخفيف من وعاء الضريبة، يخضع لغرامة جبائية من (1000دج) إلى (10.000 دج)، كما يعاقب بغرامة جبائية من (5.000 دج) إلى (50.000 دج) كل

---

[1] أنظر الملحق، رقم 02.

[2] القانون 18- 18، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، المؤرخ في27 ديسمبر 2018 ، ج ر، عدد 79، الصادرة بتاريخ 30 - 12 - 2018 .

[3] أنظر المواد من 317 إلى 323، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

[4] أنظر المادة 224، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

من قام بواسطة تقديم معلومات غير صحيحة في الجدول المفصل الخاص بالزبائن ، بمناورات التملص من الوعاء أو تصفية الضريبة وذلك دون الإخلال بالعقوبات التأديبية المذكورة في المادة (303) من (ق ض م ر م) [1] .

المطلب الثاني: ماهية المنازعة الضريبية في الوعاء

لمواكبة التغيرات التي تحصل في المجتمع أدى في بعض الأحيان إلى كثرة القوانين المنظمة للمجال الجبائي، مما فرض صعوبة في فهمها من طرف المكلفين بالضريبة و الإدارة الضريبية على حد سواء، هذا التعقيد قد ينجم عنه أخطاء في فرض وتحصيل الجباية، ومن هنا أتاح المشرع للمكلف بالضريبة الحق في مخاصمة الإدارة الضريبية متى تبين له الظلم في حقه، فما دام للإدارة الضريبية حق الرقابة، فمن حق المكلف بالضريبة منازعة الإدارة الضريبية فيما فرض عليه من ضرائب.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم المنازعة المتعلقة بالوعاء في(الفرع أول)، ثم خصائصها في (الفرع الثاني) وأخير أنواع المنازعات الضريبية في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مفهوم المنازعة المتعلقة بالوعاء

إن كلمة منازعة بمجرد النطق بها يتبادر إلى ذهن السامع حصول خلافات بين طرفي النزاع، هذا الأخير يتضمن مجموع القواعد المطبقة على الخصومة التي تثار بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية حول تحديد الوعاء الضريبي.

وحتى نتمكن من الإحاطة بجوانب المنازعة المتعلقة بالوعاء، ونميز هذه المنازعة عن العديد من النزاعات الأخرى التي تكون الإدارة طرفا فيها، وعليه يمكن البدأ في تمييز نزاع الوعاء (أولا)، ثم إلى تعريف هذا النزاع (ثانيا) كما يلي :

أولا: تمييز نزاع الوعاء

يحدد الوعاء بجملة من العناصر التي تشكله وهي الواقعة المتعلقة به، وتحديد الأساس الضريبي وتقييم هذا الأساس وتحديد قيمته الجبائية، ثم تصفية الضريبة منه على أساس سعرها، أي أن الوعاء يبدأ من لحظة إنشاء الضريبة إلى لحظة تحديد قيمتها، فمن جهة نجد في الضريبة عنصرين هما الوعاء والتحصيل [2]، وضبط حدود الفصل بينهما غاية في الصعوبة خاصة بالنسبة للضريبة التي لا يكون لها في الأصل حدود تفرقة بينهما من حيث الموضوع، وتصدر في آن واحد عن جهة إدارية واحدة مثلما هو الحال في الضرائب التي تحصل عن طريق الجداول الضريبية، ثم يصعب التمييز بين النزاع المتعلق بموضوع الضريبة ككل، وغيرها من الأعمال التي تقوم بها الإدارة الضريبية، وتكون كباقي الأعمال الإدارية أو أعمال الإدارة ككل، إذ لا تصنف بأنها من جزئيات الضريبة حتى وإن تعلقت بها من قبيل

(1) أنظر المادتين 228 و203 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

(2) خضر الشويكي باحث ومستشار قانوني، منازعات الوعاء الضريبي الأصول الإجرائية وطرق الطعن (دراسة مقارنة) ، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013، ص 11 .

النزاع حول بعض قرارات الإدارة في إسترداد المبالغ، وإجراءات الرقابة الجبائية مثلا تبليغ العقود المتعلقة بها، لأنها نزاع شكلي ومن قبيل النزاع حول العقوبات المالية لأنها مهما إختلفت طبيعتها فهي متميزة عن الحقوق الأصلية، وهكذا فما يميز الوعاء أنه عمل من أعمال الإدارة الضريبية وعمل محدد بالقانون، يهدف إلى الحصول على غاية محددة وهي الضريبة وبالتالي يمكن إستخلاص المعايير المحددة للوعاء كالآتـي:

أول معيار يتمثل في صدور العمل عن جهة مختصة بتأسيس الوعاء وهي الإدارة الضريبية، أما المعيار الثاني فيتمثل، في أن هذا العمل لا يخرج عن عناصر الوعاء المقررة لكل ضريبة كما جاء في القانون الضريبي، ويجب أن تكون هذه العناصر جوهرية وليست ثانوية وعلى ذلك حدد القانون صورا للنزاع المتعلق بالوعاء وإلا عد النزاع خارج عن الوعاء وبالتالي كمعيار ثالث، يجب أن يكون القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع هو القانون الضريبي دون غيره، لأنه إستنادا إلى قانون الضرائب فالقانون الضريبي هو الذي يحدد كل عناصر الوعاء وربطه ويجب في كل الأحوال كمعيار رابع، لهذا النزاع أن يكون المكلف طرفا في هذا النزاع، بل الطرف الأساسي الذي ينازع الإدارة في تحقيقها للوعاء، إذ أنه ما يميز نزاع الوعاء أنه ليس نزاعا مدعى به من الإدارة بل هو نزاع يجب أن يكون مدعى به في الأصل من قبل المكلف بالضريبة، فالإدارة هي التي تنجز الضريبة بتحقيق الوعاء وبالتالي لا مجال لها في نزاع ما تنجزه هي بالذات، فالنتيجة أنه يجب أن تتوفر في هذا النزاع جميع المعايير الأربعة مجتمعة معا، و إلا عد النزاع غير نزاع الوعاء إذا تخلف أحدها .

من هذا التمييز يظهر لنا مصطلح آخر ينبني على نزاع الوعاء، وهو المنازعة المتعلقة بالوعاء فعموما يمكن تعريف المنازعة الجبائية كما يلي " بأنها مجموعة القواعد المطبقة على المنازعات التي تطرأ بين المصالح الضريبية والمكلف بالضريبة والناتجة عن نزاعات حول مسائل قانونية، تتعلق بتحديد وتغطية الضريبية من جهة وتحصيلها من جهة ثانية " [1]، كما تعرف أيضا بأنها "هي التي تتعلق بربط الضريبة أو تسويتها أو جبايتها مادامت تتضمن المنازعة في صحة القرارات الإدارية الخاصة بالضريبة وتمس بالتالي بموضوعها بصفة مباشرة " [2]، وتعرف أيضا بأنها " منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام قانون الضرائب " [3] وتعرف أيضا (م ض) بصفة عامة على أنها " مجموعة الأساليب القانونية التي تنشأ عن تطبيق قانون الضرائب من طرف الإدارة الضريبية على المكلف " [4]، من خلال هذه التعريفات، نجد أن جلها تتعلق بالنزاع أو الحق الموضوعي محل المنازعة، لكن التعريف الأول وكذا

---

[1] حركات بوبكر عبد الغاني، قروش أنس، تسوية المنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء الدفعة الخامسة عشر، 2006 - 2007، ص 15.

[2] مجدي الشامي، المنازعات الضريبية بين إختصاص القضاء العادي والإداري في القوانين المصرية والفرنسية، ط 1 مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 102.

[3] المرجع نفسه، ص 102.

[4] خضر الشويكي، المرجع السابق، ص 11.

الأخير، ذكر كل منهما جملة القواعد والأساليب المطبقة على النزاعات بين الإدارة والمكلفين بالضريبة فهنا إشارة إلى قواعد الخصومة وهذه القواعد هي التي تميز المنازعة المتعلقة بالوعاء عن غيرها، حتى أنها تميزها عن المنازعة المتعلقة بالتحصيل .

من هنا يمكن الوصول إلى دلالتين أساسيتين هما :

إحداهما تقوم على التميز بين مفهوم المنازعة ومفهوم النزاع، فالنزاع يكون بمجرد إصدار القرار الضريبي أو العمل الذي من شأنه أن يحدث تضارب بين مصالح الأطراف، أما المنازعة فهي إخراج هذا النزاع والدفع به إلى طور التسوية ضمن الأطر المنشأة لذلك، أما الدلالة الثانية فهي حصر النزاع في أسبابه الموضوعية وحدوده التي نشأ فيها ، بينما المنازعة تتجاوز ذلك إلى القواعد الإجرائية غايتها جد هامة، كذلك أهم ما يميز المنازعة المتعلقة بالوعاء عن غيرها، إنما خضوعها إلى قواعد إجرائية متعلقة بها تحديدا، تختلف عن باقي القواعد، خاصة قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ليس أمام القضاء فحسب وإنما حتى أمام الهيئات التي تخضع لها .

ثانيا: تعريف المنازعة المتعلقة بالوعاء

قد أخذ نزاع الوعاء عدة تعريفات فقهية، فالمشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات المقارنة إكتفى فقط بعرض صور هذا النزاع دون ما أن يعطي له تعريفا، وعليه يعرف نزاع الوعاء بأنه " نزاع في أساس الضريبة، أي النزاع الذي يخول الجهة التي تبت فيه صلاحية البحث فيما إذا كانت الضريبة قد تأسست مطابقة للمقتضيات التشريعية، وفي حالة ما إذا تبين لها العكس فمن سلطتها أن تقرر إسقاطها جزئيا لهذه الضريبة " [1]، كما تعرف المنازعة المتعلقة بالوعاء بأنها " المنازعات هي كل الأعمال والإجراءات التي تصبو إلى التخفيض أو الإلغاء الكلي أو الجزئي لضريبة تم إقرارها " [2]، لكن من تحليل ما سبق عرضه نستطيع القول أن نزاع الوعاء الضريبي، إنما قد ينشأ في شكل إحتماليين أساسيين هما:

أ - **الإحتمال الأول :** إما أن يكون حول الوقائع التي تأخذ بها الإدارة الضريبية، وتقررها من الوصول إلى الضريبة التي تتعلق بذمة المكلف بالضريبة وتلزمه بها، وهنا ينازع هذا المكلف في صحة وتقدير هذه الوقائع حيث يطعن في أحدها، كأن يطعن في الوقائع التي تم بموجبها تقييم الوعاء، أو حتى الوقائع التي تشكل الوعاء الخاضع للتقييم، وهكذا فهذه الوقائع تكون محل خلاف مابين الأطراف وينشأ نزاع ثم يتحول إلى منازعة حولها، ثم يكون السعي لتسويتها، حيث يكون هدف المكلف هنا بالطبع هو التقليل جزئيا من قيمة الضريبة، بمنازعته الوقائع التي إعتمدتها الإدارة وأستندت عليها في تحديد قيمة الضريبة

---

[1] خضر الشويكي، المرجع نفسه، ص 15.

[2] عباس عبد الرزاق، منازعات التحقيق الجبائي، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 16، الجزائر 2005 - 2008، ص 72 .

بينما تدافع الإدارة الضريبية عن هذه القيمة التي توصلت إليها بالدفاع عن صحة الوقائع وحسن وسلامة تقديرها، وبالتالي فهدف النزاع من المكلف هنا ليس إعدام الضريبة بل إسقاط جزء منها أو تخفيضها.

ب - الإحتمال الثاني: فيتمثل في النزاع الذي ينشأ من المكلف في عدم تكليفه من الأساس بموجب القانون أو التنظيم المتعلق بالضريبة، فالمكلف هو لا ينازع في الوقائع بل ينازع تطبيق أحكام القانون الضريبي من الأساس، فهو يتمسك بعدم توفر شروط إخضاعه للضريبة كما قررها القانون الضريبي وبالتالي فهدف النزاع هو ليس إسقاط جزئي بل بطلان قرار ربط الضريبة من الأساس، لمخالفته قواعد القانون [1] وبالتالي تخلص المكلف التام من مبالغ الضريبة، وعليه يمكننا أن نستخلص تعريف نزاع الوعاء بحسب هذا النطاق بأنه، النزاع الذي ينشأ حول مشروعية ربط الضريبة أو في وقائع إكتمالها وتقديرها.

أما المنازعة المتعلقة بالوعاء، ينازع الإدارة الجبائية في الأساس الذي بناءا عليه قد تم فرض الضريبة، على هذا الأساس فإن النزاع في مادة الوعاء يتمحور أساسا حول الخطأ سوءا في وعاء الضريبة أو حسابها أو بشأن الإستفادة من حقوق وإمتيازات يقرها القانون الضريبي [2].

إذن فالمنازعة عموما هي "مجموع القواعد الإجرائية والأساليب المقررة بالقانون الضريبي الإجرائي لتسوية النزاع الناشئ عن مشروعية الضريبة أو في وقائعها ".

الفرع الثاني : خصائص وتصنيف المنازعة الضريبة في الوعاء

من خلال المعايير التي سبق لنا فيها تمييز منازعة الوعاء، ومن خلال ما قرره التشريع الجزائري والتشريعات الضريبية المقارنة، تتسم المنازعة الضريبية في الوعاء بعدد من الخصائص التي تميزها عن باقي المنازعات الضريبية الأخرى أهمها :

أولا : خصائص المنازعة الضريبية

يجب أن يكون أحد أطرافها الدولة ممثلة في الإدارة الضريبية، والتي هي شخص من أشخاص القانون العام، وهل تصنف منازعة الوعاء بأنها منازعة إدارية في التشريعات التي تأخذ بإزدواجية القانون وإزدواجية القضاء، كما هو الحال في الجزائر وفرنسا، بحسب طبيعتها، أو بحسب القانون ، وأن أعمالها ذات طابع إداري وتكون تنفيذا للقانون الضريبي، وأن مظاهر وإمتيازات السلطة العامة تكاد تكون السمة الغالبة في عمل الإدارة الضريبية لربط الضريبة، حيث نلحظها في وجوب تقديم التصريحات من المكلفين، ومنها التصريح بالوجود فالإدارة لا تبحث عن المكلف إنما هو يعرف نفسه ويعرف بوقائع أساس فرض الضريبة، ثم تستأثر الإدارة بقبول هذه الأسس أو رفضها أو تعديلها بإرادة منفردة، وتعمل في كثير من الأحيان على الفرض التلقائي للضريبة، وعلى الرقابة الجبائية الإجبارية

---

[1] بوزكري سليمان، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، البناء القانوني للقاعدة الضريبية في التشريع الجزائري، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018 - 2019، ص 524.

[2] Jean - pierreasmir, le control fiscal (contentieux -Recouvrement), paris group revue jiduciaire, 10 éme édition , 2007,p312 .

والتي تدخل بموجبها إلى الأمكنة وتتفحص الوثائق والدعائم وغيرها، وتحدد آجال الرقابة والتحقيق بإرادتها المنفردة وتستخلص أسس جديدة للضرائب وتلزم بها المكلف بالرغم من عدم رضاه وهكذا فإمتيازات السلطة العامة تكاد تتواجد في كل عمل تقوم به الإدارة الضريبية، أي كل جزئيات الوعاء ومنه فمعيار السلطة العامة يسبغ تماما عمل الإدارة الضريبية، كذلك يبقى معيار إدارة المرفق العام حسب الكثير من الفقهاء أن الضرائب تعد مرفقا عاما، حتى وإن كان يختلف في باب المنفعة عن باقي المرافق العامة، حيث تتجلى هذه المنفعة في هدف الضرائب في حد ذاتها [1] .

ومنه يمكن القول بأن منازعة الوعاء هي منازعة إدارية بطبيعتها ، لإنطوائها على معايير هذه الأخيرة .

ثانيا : تصنيف منازعة الوعاء بحسب القانون

إختلف تصنيف القانون لمنازعة الوعاء الضريبي هل هي منازعة تخضع للقضاء الإداري أو تخضع للقضاء العادي، وحسب القانون الضريبي الجزائري في نص المادة (82) من (ق إ ج) التي تنص على أنه " يمكن أن ترفع القرارات الصادرة عن المدير الولائي للضرائب ورئيس مركز الضرائب ورئيس المركز الجواري للضرائب والمتعلقة بالشكاوى موضوع النزاع والتي لا ترضي بصفة كاملة المعنيين بالأمر، وكذلك القرارات المتخذة بصفة تلقائية فيما يخص نقل الحصص ... أمام المحكمة الإدارية" [2]

ونجد في المادة (90) من نفس القانون التي على أنه " يمكن الطعن في الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية أمام مجلس الدولة عن طريق الإستئناف، ضمن الشروط ووفقا للإجراءات المنصوص عليها بموجب أحكام القانون المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية "، فالمشرع من خلال هذه المواد صنف منازعة الوعاء ضمن إختصاص القضاء الإداري ويمكن الطعن فيها أمام مجلس الدولة كجهة إستئناف وفقا لنص المادة (800) من (ق إ م إ)، التي تنص على أنه " المحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية، تختص بالفصل في أول درجة بحكم قابل للإستئناف في جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها " [3] ، بإعتبار أن الدعوى الضريبية من دعاوى القضاء الكامل.

الفرع الثالث: أنواع المنازعات الضريبية

لقد تم تقسيم النزاع الضريبي إلى عدة أنواع سواء بالإستناد إلى أنواع الضرائب أو حسب المراحل التي تمر بها الضريبية أو من حيث الجهة المطروح أمامها النزاع الضريبي.

---

[1] بوزكري سليمان، المرجع السابق، ص 525.

[2] أنظر المادة 82، من قانون الإجراءات الجبائية.

[3] القانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية ،ج ر، عدد 21 الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2008.

أولا: المنازعة الضريبية من حيث نوع الضريبة

وذلك على أساس تقسيم النزاع بحسب طبيعة الضرائب إلى منازعات ضريبية مباشرة أو غير مباشرة أو بالرغم من وجود عدة معايير للتفرقة بينهما، إلا أنه لا يوجد معيار مضبوط ودقيق للتميز بينهما، وكل هذه المعايير أنتقدت ومن بين المعايير الموجودة نجد، المعيار المادي والمعيار الإقتصادي والمعيار الفني .

أ - المعيار المادي: أو ما يعرف بالمعيار القانوني، و يقوم على أساس علاقة إدارة الضرائب مع المكلف بالضريبة من حيث جبايتها وتحصيلها، فإذا كانت الإدارة الضريبية تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها بناءا على قوائم إسمية و كان التحصيل يتم بصفة زمنية دورية فالضريبة هنا مباشرة، وإذا ما تم فرض الضريبة وتحصيلها بمناسبة واقعة أو تصرف إقتصادي معين دون إعتبار لشخص المكلف بالضريبة كعدم معرفة الإدارة الضريبية له، فالضريبة هنا غير مباشرة .

ب - المعيار الإقتصادي: أو ما يعرف بمعيار راجعية الضريبة، فيقصد به تحديد الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية، أي من هو الشخص الذي يتحمل دفعها في النهاية و بالتالي تكون الضريبة مباشرة إذا دفعها المكلف وإستقرت عليه وتكون غير مباشرة عندما يدفعها المكلف بها، ثم يقوم بنقلها إلى شخص ثالث يعد هذا الأخير محتملا لها .

ج - المعيار الفني: و يقوم على أساس ثبات و إستقرار المادة الخاضعة للضريبة أو عدم ثباتها وإستقرارها، فتعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والإستمرار النسبيين كالملكية أو ممارسة المهنة، وتعتبر غير مباشرة إذا فرضت على وقائع أو تصرفات خاصة أو أعمال عرضية متقطعة كالإستهلاك والتداول [1].

ثانيا: المنازعة الضريبية من حيث المراحل التي تمر بها الضريبة

تمر الضريبة بمرحلتين أساسيتين، تعرف الأولى بمرحلة الوعاء والتي يتم فيها تحديد وعاء الضريبة أو ما يعرف بالمادة الخاضعة للضريبة ومن ثم حسابها وتحديد قيمتها، وتسمى أيضا هذه بمرحلة ميلاد الضريبة وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة تحصيل الضريبة والتي تهدف إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية للدولة، أي إستيفاء لدين الضريبة .

أ - نزاع الوعاء الضريبي

هو نزاع في أساس الضريبة، أي النزاع الذي يخول للجهة التي ثبت فيه صلاحية البحث فيما إذا كانت الضريبة قد تأسست طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية، وإذا تبين لها العكس فمن سلطتها أن تقرر إسقاطا جزئيا أو كليا لهذه الضريبة، فالنزاع في الوعاء الضريبي إما أن يكون المكلف لا ينازع

---

[1] بدايرية يحي، الإطار القانوني لتسوية النزاع الضريبي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية و الإدارية، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011 - 2012، ص ص 23، 24.

مبدأ خضوعه للضريبة [1]، وإنما ينازع في العناصر الواقعية التي إعتمدتها الإدارة الضريبية كأساس لتحديد الضريبة، أي أنه يعتبر وضعه غير مشمول بمجال تطبيقها وهنا يطلب إسقاطها كليا وبالتالي نكون أما منازعة قانونية .

ب - نزاع التحصيل

وهو الذي يتعلق بالمنازعة في الإجراءات المتخذة من الإدارة لضمان تحصيل الضريبة، في حالة رفض المكلف تسديدها وقت إستحقاقها وينشأ نزاع هنا بشأن الأحكام الإجرائية لعمليات المتابعة من طرف الإدارة [2].

ثالثا: المنازعة الضريبية من حيث الجهة المطروح أمامها النزاع

يطرح النزاع الضريبي عموما أمام الجهات الإدارية كمرحلة أولى ومن ثمة يعرض أمام الجهات القضائية المختصة كآخر مرحلة، إذا لم يجد حلا أمام الجهات الإدارية أو على المستوى الإداري، وعليه يمكن تقسيم المنازعات في هذا المجال إلى منازعات أمام الإدارة ومنازعات أمام القضاء، وعلى غرار ذلك نظم المشرع النزاع الضريبي عبر مراحل إدارية وقضائية قد تنسجم وتتشابه بوجه عام مع بعض التشريعات المقارنة .

فقد قسم النزاع الضريبي أمام الإدارة إلى مرحلتين، إحداهما إجبارية والأخرى إختيارية، تتمثل الأولى في الطعن الإلزامي أمام إدارة الضرائب .

وأما الثانية فتتمثل في الطعن الإختياري، على مستوى اللجان الإدارية للطعن خارج الإدارة الجبائية وصولا إلى المرحلة القضائية في حال عدم جدوى المرحلة الإدارية في حل النزاع [3] .

وبما أن دراستنا تنصب على ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء، فسنتناول ضمن (الفصل الأول) ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء خلال المرحلة الإدارية، أما في (الفصل الثاني) فسوف نتناول، ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء خلال المرحلة القضائية.

---

(1) بدايرية يحي، المرجع السابق، ص 25 .

(2) بدايرية يحي، المرجع نفسه، ص ص 23 - 24 .

(3) شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الهيئات والإجراءات أمامها ،ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 313.

الفصـــل الأول

ضمانـات المكلف بالضريبـــة فـي منازعـات الوعـاء خـلال المرحلـــة الإداريـــــة

الفصل الأول: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء خلال المرحلة الإدارية

لتأسيس الضريبة بصفة قانونية وصحيحة ومعقولة تجنب المكلف بالضريبة منازعة الإدارة في هذا المجال، أما في الحالة العكسية فتفتح باب المنازعة بين الطرفين، ولعل منازعات الوعاء هي أكثر المنازعات المطروحة أمام القضاء و الأكثر تعقيدا، لذا نظمها المشرع الجزائري بالتفصيل في (ق إ ج) وقد ألغى كل المواد المتعلقة بالمنازعات الضريبية في (ق ض م ر م) .

والمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء، ينازع الإدارة الجبائية في الأساس الذي بناءا عليه قد تم فرض الضريبة وعلى هذا الأساس فإن النزاع في مادة الوعاء يتمحور أساسا حول، الخطأ سواء في وعاء الضريبة أو في حسابها أو بشأن الإستفادة من حقوق و إمتيازات يقرها القانون الضريبي [1].

وكمبدأ عام المشرع إشترط قبل اللجوء إلى القضاء إتباع إجراءات إدارية لتسوية هذه المنازعات، أي أن تسويتها تتم بين طرفيها قبل اللجوء إلى الجهات القضائية والملاحظ أن إلزامية هذه المرحلة كمرحلة أولية لتصحيح الأخطاء المرتكبة، من طرف الإدارة الجبائية هي فرصة للإدارة الضريبية لمراجعة نفسها وتدارك الخطأ إن وجد والعدول عنه، ومن ثمة التقليل من حجم عدد القضايا بقدر المستطاع على الجهات القضائية.

وبعد إنتهاء عملية الرقابة الجبائية وتأسيس الوعاء الضريبي من قبل إدارة الضرائب فإن للمكلف بالضريبة الحق، في أن يطعن في قرار الإدارة في حال لم يقتنع بأساس الوعاء الذي وصلت إليه الإدارة الجبائية، وذلك بأن يتقدم إلى مصلحة الضرائب مباشرة بتقديم تظلم إداري، لكي تراجع موقفها ويقدم هذا التظلم إلى الجهة مصدرة القرار، أي مديرية الضرائب للولاية [2]، أو لجان الطعن الإدارية لتقريب وجهات النظر بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، كما أنها تحميه من تعسف الإدارة في فرض الضريبة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المقترنة بالشكوى في (المبحث الأول) .
- ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء أمام لجان الطعن الإدارية في (المبحث الثاني).

---

[1] Jean-pierre asmir , le control fiscal(contentieux - Recouvrement), revue judiciaire, 10 émeédition , paris groupe، 2007,p312.

[2] فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية، دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2008، ص 13 .

المبحث الأول: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المقترنة بالشكوى

تبدأ المنازعة الضريبية عندما يتلقى المكلف إنذارا موجها له من الإدارة الضريبية، وهو عبارة عن وثيقة تبين الحصة أو الحصص المطلوب أداءها فإما أن يرضى بها المكلف بالضريبة فيسددها أو يرفضها لأي سبب يحجبه، كأن يدفع بأنها مرهقة أو خاطئة أو غير مؤسسة قانونا بالنظر لنشاطه و حجمه ونسبة أرباحه [1].

وعلى المكلف بالضريبة قبل أن يلجأ إلى القضاء لرفع دعوى ضد قرار الإدارة الضريبية، أن يستنفذ مرحلة أولية مهمة والتي تعتبر كضمانة له، تتم إجراءاتها على مستوى الإدارة .

المطلب الأول: إلزامية الطعن النزاعي أمام إدارة الضرائب

تجمع كل الأحكام والنصوص الضريبية على إلزامية إجراء التظلم الإداري المسبق أو كما سماها المشرع الضريبي الجزائري بالشكاوى في قانون الإجراءات الجبائية [2].

ونجد أساس هده القاعدة بالنسبة للإجراءات الخاصة بمنازعات الوعاء الضريبي في المواد من (70) إلى (79) من (ق إ ج) [3] ، وخاصة المادة (71) من نفس القانون، التي تنص على أنه " يجب أن توجه الشكوى ..."، والتي تلزم المكلف بالضريبة على رفع شكواه أمام المدير الولائي للضرائب، أو رئيس مركز الضرائب، أو رئيس المركز الجواري للضرائب التابع له مكان فرض الضريبة، والتي تعتبر كمرحلة أولية للتسوية الإدارية الخاصة بمنازعات الوعاء الضريبي وتخلف هذا الإجراء سيؤدى إلى عدم قبول الدعوى شكلا أمام القضاء.

وبصدد المنازعة الإدارية كان يسمى الطعن الإداري، ثم أخذ تسمية التظلم الإداري، كما نص على ذلك قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وتدرجت طبيعة هذا الطعن من طعن وجوبي إلى طعن جوازي كما جاء في نص المادة (830) من (ق إ م إ) [4]، وعلى غرار هذا الطعن نجد الطعن أمام الإدارة الضريبية، والذي يسمى الطعن النزاعي، كما جاء في نص المادة (70) من (ق إ ج) وهو طعن وجوبي حيث قررت ذلك العديد من التشريعات المقارنة، منها التشريع الفرنسي والمصري واللبناني وغيرها [5] .

لذا سنتعرض إلى تعريف الشكوى في (الفرع الأول)،ثم شروط قبول الشكوى الضريبية في (الفرع الثاني)، ميعاد تقديم الشكوى في (الفرع الثالث)، التأجيل القانوني للدفع في (الفرع الرابع).

---

[1] طاهري حسين، المنازعات الضريبية، (شرح قانون الإجراءات الجبائية)، القانون رقم 01 - 21 المؤرخ في 22 - 12 - 2001، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2007، ص 09.

[2] السبتي فارس، المنازعات الضريبية في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 193 .

[3] أنظر المادة 172، من قانون الاجراءات الجبائية.

[4] أنظر المادة 830، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[5] بوزكري سليمان، المرجع السابق، ص 529.

الفرع الأول : تعريف الشكـوى

تعتبر الشكوى الضريبية من بين الإجراءات الأولية الإلزامية التي إشترطها القانون قبل اللجوء إلى القضاء وفيما يلي سنحاول تقديم أهم التعاريف التي وجهت لها.

أولا: التعريف الفقهي

لقد تناول العديد من الفقهاء موضوع الشكوى من ناحية تعريفها ونذكر منهم:

الأستاذ خلوفي رشيد والذي عرفها بأنها " الطلب أو الشكوى المرفوعة من طرف المتظلم، إلى السلطة المختصة لفض النزاع أو الخلاف الناتج عن عمل قانوني أو مادي إداري "

أما الأستاذ عبد الغني بسيوني " يقصد بالتظلم الإداري أن يقدم صاحب الشأن الذي صدر القرار في مواجهته إلتماسا إلى الإدارة بإعادة النظر في قرارها، الذي سبب إضرار بمركزه القانوني لكي تقوم بسحبه أو تعديله" .

وقد عرف فقهاء آخرون الشكوى بأنها [1] ، " وسيلة حوار بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب تضمنها المشرع قصد تحقيق غايتين أساسيتين هما:

- تجنب إغراق الجهات القضائية بكمية كبيرة من النزاعات التي تجد حلا لها لدى إدارة الضرائب.
- السماح بتسوية النزاع بين الإدارة و المكلف بالضريبة على مستوى الإدارة ".

ويقصد بالشكوى الضريبة مجموعة من القواعد الواجب إتباعها، للمطالبة بحماية الحقوق أو تسوية بعض الوضعيات القانونية [2] .

ومن خلال ما سبق ذكره، يمكن أن نعرف الشكوى على أنها، ذلك الإجراء القانوني الوجوبي الذي يرفعه المكلف بالضريبة أمام الهيئة الإدارية مصدرة القرار، قصد إحداث تغيير وتعديل في قرارها وإما بخصوص تحديد الوعاء الضريبي أو عمليات التحصيل والمتابعة وفق القوانين السارية.

ثانيا: التعريف التشريعي

المشرع لم يعط تعريفا للشكوى الضريبية، وإنما إقتصر على ذكر حالات وجودها، و بإستقراء نص المادة (71) من (ق إ ج)، والتي تنص على ما يلي " يجب أن توجه الشكوى المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والغرامات المذكورة في المادة (70) أعلاه، حسب الحالة إلى المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجواري للضرائب التابع له مكان فرض الضريبة يسلم وصل بذلك إلى المكلف بالضريبة ".

---

[1] أمزيان عزيز، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2005 ، ص 10 .

[2] كوسة فضيل، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر، د ط، الجزائر 2010، ص 116.

نستخلص من نص المادة المذكورة أعلاه، أنه يجب على المكلف بالضريبة الذي يرغب في الطعن في الضرائب والرسوم والحقوق و الغرامات المعدة من قبل مصالح الضرائب والتي تدخل في الطعن النزاعي حسب مفهوم نص المادة (70) من (ق إ ج)، والتي يكون الغرض منها الإستفادة من حكم تشريعي أو تنظيمي أو إستدراك خطأ مرتكب في وعاء الضريبة أو في حسابها أو في تقدير أسسها أن يقدم شكوى لدى إحدى الجهات مصدرة القرار كإجراء إلزامي، وتكون الشكوى على شكل رسالة عادية مكتوبة على ورق عادي ولا يجوز أن تكون الرسالة المقدمة شفاهية [1].

وتعد الشكوى المقدمة إلى الإدارة الضريبية من المكلف بالضريبة إجراء إداري بحت أي أنها تظلم إداري وليست دعوى قضائية، بالإضافة إلى هذا فإن لجان الطعن الإدارية للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال، ترفض تلقائيا كل شكوى لم تقدم إلى مدير الضرائب بالولاية أو لإحدى الهيئات المختصة بالنظر في الشكوى والهدف من الشكوى التي يقدمها المكلف بالضريبة هو السماح بإجراء الحوار بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية قبل عرض النزاع على القاضي المختص [2].

توجه الشكوى إلى المدير الولائي للضرائب بقصد تمكين الإدارة من مراجعة نفسها، وعلى هذا فإن المدير الولائي للضرائب ورئيس مركز الضرائب المختصين إقليميا هما الهيئة المخولة لهما إستقبال الشكاوى التي تعتبر مرحلة إلزامية في سير الدعوى الجبائية، أما بالنسبة للشكاوى المقدمة من طرف الأشخاص المعنوية المذكورة في نص المادة (160) من (ق إ ج)، فإنها تقدم إلى مديرية المؤسسات الكبرى [3].

الفرع الثاني: شروط قبول الشكوى

أوجب المشرع توفر مجموعة من الشروط التي يجب أن تحتوي عليها الشكوى، لكي تتمكن الإدارة من الإطلاع عليها و دراستها، لذلك يجب أن تحتوي على شروط شكلية و أخرى موضوعية والتي سنبينها على النحو التالي :

أولا: الشروط الشكلية للشكوى في نزاع الوعاء الضريبي.

نستنتج من نصوص المواد (73)،(75)، (172) الفقرة (03) من (ق إ ج)، أن المشرع أحاط الشكوى الضريبية بجملة من الشروط الشكلية [4]، إذا لم تتوفر تقع الشكوى تحت طائلة عدم القبول نذكرها إجمالا كما يلي:

---

[1] أنظر المادة 71، من قانون الإجراءات الجبائية.
[2] فريجة حسين، إجرءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 16 .
[3] أنظر المادة 172، من قانون الإجراءات الجبائية.
[4] أنظر الملحق، رقم 03.

أ - **أن تكون الشكوى فردية:** تكون الشكوى فردية عندما تتعلق بمكلف واحد بإستثناء المكلفين بالضريبة بصفة جماعية وأعضاء الشركات الذين يعترضون على الضرائب المفروضة على الشركات فهؤلاء، يمكنهم أن ينازعوا في الضرائب المفروضة على عاتق الشركة بتقديم شكوى جماعية بصفتهم شركاء فيها كالشكوى المقدمة من الشركاء في شركة الأشخاص [1].

ب - أن تقدم الشكوى منفردة بالنسبة لكل محل خاضع للضريبة: الشكوى المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة تكون بصفة منفردة وهذا يعني عدم تعلقها بنشاطات أخرى أو أنواعا أخرى من الضرائب والرسوم، كما لا يجب أن تتضمن نوعين من الطلبات كالإعفاء في حالة إرتكاب الإدارة الضريبية لخطأ مادي أو التخفيض في حالة إعسار المكلف بالضريبة [2].

ج - أن تتضمن الشكوى تحت طائلة عدم القبول البيانات الأساسية

تحديد الضريبة المعترض عليها بدقة أي بيان رقم المادة من الجدول التي سجلت تحتها الضريبة وفي الحالة التي لا تستوجب الضريبة لوضع الجدول ترفق الشكوى بالوثيقة التي تثبت مبلغ الإقتطاع والدفع، وتحديد موقع الخلل أو النقص أي تحديد موقع التقصير إما ازدواج ضريبي أو عدم تطبيق التدبير التشريعي أو الخطأ في الحساب ومن بين هذه البيانات، ذكر الضريبة المعترض عليها بالإضافة إلى إسم ولقب وعنوان المتظلم، كما يمكن إرفاقها بسند التحصيل أو الإشعار بالمتابعة إلى غير ذلك من الوثائق التي يمكن أن تبين بدقة الضريبة محل النزاع [3].

د - تعيين موطن المشتكي: حسب الفقرة الأخيرة من نص المادة (75) من (ق إ ج)، أنه يجب على كل مشتك مقيم بالخارج أن يتخذ موطنا له في الجزائر، هناك إختلاف فيما إذا كان الشخص طبيعي أو معنوي، إذا كان الشخص طبيعي فيجب عليه أن يذكر بدقة موطنه في الجزائر، أما إذا كان مقيما بالخارج فيتوجب عليه إتخاذ موطن له بالجزائر .

أما إذا تعلق الأمر بمؤسسة أجنبية تقوم بعمليات مع الجزائر، وكانت هذه المعاملات خاضعة للضرائب أوجب على هذه الأخيرة، أن تعتمد لدى إدارة الضرائب ممثلا عنها مقيما بالجزائر، بحيث يلتزم بكل التصرفات التي تقوم بها المؤسسة بشأن هذه الضرائب، أما فيما عدا ذلك فتعود إلى الإتفاقيات والمعاهدات الدولية تفاديا للإزدواج في فرض الضريبة [4] .

---

(1) حركات بوبكر عبد الغاني، المرجع السابق، ص 22.

(2) أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص، 14.

(3) العمري زينب، النظام القانوني لتسوية النزاع الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013 - 2014، ص 9 .

(4) بن شريف ليدية، بلقبلة فيروز، الإجراءات الإدارية والقضائية في منازعات الضرائب في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية 2015 - 2016، ص ص 13- 14.

هـ - وجوب التوقيع على الشكوى: إشترط المشرع أن تكون الشكوى موقعة من طرف المكلف " توقيع صاحبها باليد " شخصيا، وهذا تجسيدا لما نصت عليه المادة (73) الفقرة الرابعة من (ق إ ج)، غير أنه يمكن أن تكون الشكوى ممضية من طرف الغير كالوكيل القانوني وفق ما نصت عليه المادة (75) من نفس القانون

و - تحرير الشكوى: أن تكون الشكوى مكتوبة على ورق عادي فهي غير خاضعة لحقوق الطابع حيث يجب أن تحرر من قبل المكلف أو وكيله القانوني وفي هذه الحالة يجب أن تحرر الوكالة على مطبوعة تسلمها الإدارة الجبائية وغير خاضعة لحق الطابع ولإجراءات التسجيل وهذا طبقا لنص المادة (75) من نفس القانون .

و تستدعي الإدارة المكلف بالضريبة بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالإستلام، لتكملة ملف الشكوى وتقديم كل وثيقة ثبوتية مذكورة من طرفه وقابلة لدعم نزاعه في أجل ثلاثين (30) يوما إعتبارا من تاريخ الإستلام، ولا تسري الآجال المنصوص عليها في المادتين (76) و (77) من (ق إ ج) إلا إعتبارا من إستلام الإدارة لجواب المكلف بالضريبة وإذا تعذر الرد في أجل ثلاثون (30) يوما المذكورة أعلاه أو كان الرد ناقصا، يقوم المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجواري للضرائب بتبليغ قرار الرفض لعدم القبول [1].

ثانيا: الشروط الموضوعية للشكوى في نزاع الوعاء الضريبي

ألزم المشرع المكلف بالضريبة بتفصيل الشكوى، وذلك بالعرض المفصل لمحتواها والدفوع التي يتقدم بها، وطبيعة الإعتراضات بمبرراتها وحججها، حتى تتمكن الإدارة من الإطلاع على محتوى الشكوى الضريبية ودراستها، وهي كالآتي [2]:

أ - ذكر الضريبة والقيمة المالية المتنازع عليها.

ب - بيان رقم المادة من الجدول التي سجلت تحتها هذه الضريبة إن تعذر إستظهار الإنذار، وفي الحالة التي لا تستوجب فيها الضريبة وضع جدول، ترفق الشكوى بوثيقة تثبت مبلغ الإقتطاع أو الدفع.

ج - عرض ملخص لوسائل واستنتاجات الطرف وهي عبارة عن عرض، يذكر فيه المكلف الوقائع التي تضرر منها ويوضح مخالفتها للقانون، أو سوء تقدير وقائعها من طرف الإدارة ، ويقدم على الخصوص طلباته، إذ لا وجود لشكوى بدون طلبات، فهذه الطلبات والوسائل والأسباب التي تستند إليها هي التي تحدد من جهة إطار النزاع (نزاع وعاء أم لا)، كما تحدد من جهة أخرى طبيعة الشكوى هل

---

[1] أنظر المادة 73، من قانون الإجراءات الجبائية.

[2] أنظر المادة 73 الفقرة 04، من قانون الإجراءات الجبائية.

هي شكوى طعن نزاعي بحسب المادة (70) من (ق إ ج)، أم هي إلتماس الإعفاء حيث سماها المشرع الطعن بالإعفاء، على أن تكون هذه الشكوى مرفقة بكل ما يدعم هذه الطلبات من وثائق ثبوتية [1].

ثالثا: محتوى الشكوى

يختلف مضمون الشكوى بإختلاف موضوعها، على أن يكون موضوعها متوافقا وطبيعة الضريبة المتنازع عليها، هنا نفرق بين الطلبات التي يكون الغرض منها تصحيح أخطاء بسيطة وبين تلك التي يكون موضوعها إعادة النظر في كيفية حساب الضريبة، أو التي يسعى من خلالها المكلف إلى الإستفادة من حق ناتج عن حكم تنظيمي أو تشريعي [2].

أ - حالة تصحيح الخطأ البسيط

في هذه الحالة يمكن أن تكون الشكوى في شكل عرض موجز للأسباب التي يتجلى من خلالها الخطأ مع طلب تصحيح هذا الخطأ، كما يقوم بتقديم توضيحات وتصريحات مدققة وذلك من أجل تقرير وتوضيح مختلف العمليات التي قام بها، حيث يمكن له تدعيم شكواه بوثائق رسمية كتقديم مستخرجات من سجل المعاينة ونسخ من الرسائل والشهادات وكل وثيقة من شأنها أن تبين موضوع الخطأ والغموض الذي تضمنته الضريبة المفروضة عليه.

ب - حالة إعادة النظر في تقييم مقدار الضريبة: نفرق بين حالتين وهما:

- إذا كانت الضريبة قد ضبطت وفقا لإجراءات التسعيرة الإدارية أو التقدير الإداري ورفض إقتراح الإدارة من قبل المكلف، في هذه الحالة عبء إثبات الخطأ يقع على الشاكي، فعليه تقديم أدلته لإثبات وجود الخطأ في التقدير.

- إذا أعد التقدير على وقائع مادية لها طابع الديمومة فالمشتكي يحدد في طلبه الوضعية الحقيقية للوقائع المادية مثل الأملاك التي يحوزها، والتي أستعملت كقاعدة لتقدير الضريبة لغرض إثبات خطأ الإدارة، فعلى المشتكي إذا كان يقع عليه عبء الإثبات فهو ملزم بالوسائل التي حددها المشرع ، أما إذا كان عبء الإثبات يقع على الإدارة، فلديها حرية كاملة بأية وسيلة كانت وهو إمتياز ممنوح للإدارة يندرج ضمن ما يعرف بإمتيازات السلطة العامة.

الفرع الثالث: آجال إيداع شكوى الطعن النزاعي

لتمكين المكلف بالضريبة من الاستفادة من إجراء الشكوى لابد من تقديمها في الآجال والمواعيد التي حددها المشرع، وهذا ما نصت عليه المادة (72) من (ق إ ج)، ونجد أن المشرع قد وسع فيها إعتبارا لخصوصيات هذه المنازعات وطبيعة المعنيين بها، على أنه يجب أن تقدم الشكوى من طرف المكلف بالضريبة المعترض والموجهة أساسا إلى المدير الولائي للضرائب أو إلى مدير المؤسسات الكبرى

---

[1] بوزكري سليمان، المرجع السابق ص، 532.
[2] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 16.

بالنسبة للأشخاص المعنوية المذكورة في نص المادة (160) من نفس القانون، وفقا لما نص عليه المشرع في قانون الإجراءات الجبائية، في آجال قانونية، وتنقسم إلى آجال عامة وآجال خاصة [1].

أولا : الآجال العامـــة

طبقاً لنص المادة (72) الفقرة الأولى من (ق إ ج)، (تقبل الشكاوى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي سنة إدراج الجدول في التحصيل أو حصول الأحداث الموجبة لهذه الشكاوى)، إذ يمكن للمكلف أن يرفع شكواه المتعلقة بضريبة ما طوال هذه المدة إلى غاية اليوم الأخير من السنة الثانية [2]، فمثلا أدرج في جدول التحصيل في شهر جانفي 2018، يسري الأجل المحدد لرفع الدعوى في هذه الحالة إلى غاية 31 ديسمبر 2020 ، هذا كأصل عام وقد مدد الأجل وذلك لإعتبارين أساسين هما:

أ - السماح للمكلف بالضريبة بجمع كل الوثائق الضرورية لتدعيم شكواه.

ب - وكذلك إدراك المشرع عدم وعي المكلف بالقوانين الجبائية.

ثانيا :الآجال الخاصـــة

إن الأصل في بدأ سريان ميعاد الشكوى الضريبية هو من تاريخ إدراج الجدول في التحصيل، لكن المشرع راع الحالات التي قد ترتكب فيها الإدارة أخطاء في الإرسال أو إصدار إقتطاعات جديدة لم تبلغ للمكلف بالضريبة، حيث ضمنها المشرع للمكلف بالضريبة بتقديم شكواه لدى الجهات المختصة، وبذلك يمكن له تدعيم إدعائه وضمان حقه ومنعها من التقادم المسقط، ومن بين هذه الإستثناءات نجد ما يلي:

أ - في حالة خطأ في توجيه الإنذارات أو أثر وقوع أخطاء في الإرسال

ينقضي أجل الشكوى في 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي أستلم خلالها المكلف بالضريبة إنذارات جديدة، في حال أو إثر وقوع أخطاء في الإرسال، حيث توجه له مثل هذه الإنذارات من طرف مصلحة الضرائب التي يتبعها.

ب - في حالة وجود ضرائب مطالب بها بغير وجه حق

أي تقبل الشكاوى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تأكد فيها المكلف بالضريبة، من وجود الضرائب المفروضة عليه، بدون أساس قانوني أو إزدواج في فرض الضريبة من نفس النوع ونفس الوعاء.

نستخلص من هاتين الفقرتين، جملة من الآجال التي لا تختلف حسب القاعدة العامة في إمتداد أجل وضع الشكوى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي تحدث فيها الواقعة أو الحدث الموجب للحق في الطعن النزاعي، لكن يختلف أساس بداية حساب هذا الأجل، فمن جهة نجد تبليغ

---

[1] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 12.

[2] دوداح رضوان، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة للسنة الأولى تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2016 - 2017، ص 37.

الإنذارات المتعلقة بالجدول الضريبي، لكن يعتد بتاريخ الإنذارات الجديدة إثر حدوث أخطاء في الإرسال أما بالنسبة لغياب الأساس القانوني، فيكون تاريخ نشوء الحق هو تاريخ إكتشاف الخطأ غير المؤسس من طرف المكلف بالضريبة [1].

ج - الحالة التي لا تستوجب فيها الضريبة وضع جداول للتحصيل

ينقضي أجل الشكوى كما يلي:

1 - إلى غاية 31 ديسمبر من السنة التي تلي السنة التي تمت فيها الإقتطاعات إذ تعلق الأمر بإعتراضات تخص تطبيق إقتطاع من المصدر.

وتعتبر هذه الحالة فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، يبدأ حساب المدة من التاريخ الذي حصل فيه الإقتطاع من المصدر[2].

2 - إلى غاية 31 ديسمبر من السنة التي تلي السنة التي تدفع الضريبة برسمها، إذ تعلق الأمر بالحالات الأخرى.

ففي حالة الضرائب المسددة من طرف المكلف بالضريبة، فإن الشكوى تقبل إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي تمت فيها تسديد الضريبة .

وفي حالة التخفيضات الخاصة المتعلقة بالرسم العقاري، فإن الشكوى تقبل إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي سنة حصول الحدث الموجب لها، يبدأ حساب المدة من تاريخ الحدث المذكور [3] .

وفي الحالات الأخرى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي تم دفع الضريبة فيها برسمها، مثل رسوم التسجيل والرسم على القيمة الزائدة في العقار عند التنازل [4] .

د - يجب تقديم الشكوى التي تتضمن إحتجاجا على قرار صادر إثر طلب إسترداد قروض الرسم على القيمة المضافة، في أقصى أجل قبل إنقضاء الشهر الرابع الذي يلي تاريخ تبليغ القرار المتنازع فيه كأقصى حد، هنا الأجل يخرج عن نطاق القاعدة السابقة إذ تحدد مدة الطعن النزاعي بأربعة (04) أشهر بعد تبليغ القرار المتنازع فيه، وهنا يبدو أن المشرع إنسجم مع الآجال المقررة في القواعد العامة للطعن في القرارات الإدارية، فهي حسب نص المادة (829) من (ق إ م إ) مقدرة بأربعة (4) أشهر .

وتسجل كذلك من ناحية أخرى أن المشرع في باب الأجل، لم يذكر إنتهاء الأجل بتقديم الشكوى فقد جعلها مدة مفتوحة بدون أي عارض إلى غاية إنتهائها، مما يعني أنه يمكن للمكلف بالضريبة أن يطعن عدة مرات في هذه المدة، دون أي تقيد في ذلك ولا يقتصر الأمر على شكاوى بطلبات مختلفة بل

---

[1] دوداح رضوان، المرجع السابق، ص 38.

[2] أنظر الملحق، رقم 04 .

[3] بلهوشات حمزة، ضمانات المكلف بالضريبة في قانون الإجراءات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال، 2016 - 2017 ، ص ص 79 - 80 .

[4] برحماني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر 2009 ، ص 353.

لا يوجد مانع أن يعيد نفس الطلبات بإيداع شكوى جديدة، بغض النظر عما صدر في الشكوى الأولى من قرار بالرفض أو القبول الجزئي لطلبات المكلف [1].

الفرع الرابع: التأجيل القانوني للدفـع

يعد التأجيل القانوني للدفع ضمانة للمكلف بالضريبة في وقف أو تأجيل مِؤقت لإجراءات مباشرة قابض الضرائب لإجراءات التحصيل، إلى حين البت أو الفصل في القضية محل النزاع، إذا طلب الإستفادة من هذا الإجراء ضمن شكواه.

لقد جاء هذا الحق تطبيقاً لأحكام المادتين (74) و (172) الفقرة الرابعة من (ق إ ج)، و قد عرف هذا الحق، بأنه تقديم طلب ثانوي مرفق بالطلب الرئيسي في الشكوى الأصلية، يتضمن إرجاء تأجيل دفع المقدار المتنازع فيه وهذا بإحترام الشروط القانونية الواجبة.

ومن خلال نص المادة (74) من (ق إ ج)، نستنتج أن التأجيل القانوني للدفع[2] ، يخص صراحة الشكوى الناجمة عن الضرائب المفروضة نتيجة المراقبات الجبائية، ودون تلك الشكوى المتضمنة مبالغ مثقلة بعقوبات وزيادات ناتجة عن حالة الغش الجبائي، يمكن للمكلف أن يطلب إرجاء دفع القدر المتنازع فيه من المبالغ إلى غاية صدور القرار في الشكوى، بشرط تقديم ضمانات كافية لتحصيله، وفي حالة عدم وجود ضمانات يقدم المكلف تعويضا عنها، يدفع لقابض الضرائب مبلغ يقابل نسبة **(30%)** من المبالغ المتنازع فيها من أجل إرجاء تحصيلها، مع أنه بالنسبة لهذه التدابير إذا ظهرت أحداث من شأنها تهديد تحصيل الدين الضريبي محل الإرجاء فيتم مباشرة إلغاء إرجاء الدفع والسعي للتحصيل الفوري وفي جميع الحالات يتم إرجاء تحصيل المبالغ المتنازع فيها، أما في حالة إثبات الإدارة الضريبية لفرض ضريبي مزدوج أو أخطاء مادية ظاهرة، لا يمكن للمكلف بالضريبة تقديم أي ضمانات أو دفع نسبة **(30%)** من المبالغ المتنازع عنها ويستفيد من إرجاء الدفع [3] .

أولا: شروط التأجيل القانوني للدفـع

يقصد بها مجموعة الشروط الضامنة للإستفادة من حق تأجيل قسط من الحقوق، إلى حين الفصل في الشكوى والتي تتلخص في ما يلي:

أ - التقدم بشكوى نزاعية أمام إدارة الضرائب

إذ يجب على المكلف بالضريبة أن يتوجه بشكوى إلى إدارة الضرائب المختصة وفقا للمواد (71) و (172) الفقرة 04 من (ق إ ج)، حيث ينازع من خلالها كليا أو جزئيا في الضريبة التي فرضت عليه وتودع الشكوى وفق الشروط والآجال المشار إليها في المواد (72) و (73) و (75) و (76) من نفس

---

[1] بوزكري سليمان، المرجع السابق، ص ص، 530 - 531 .
[2] أنظر الملحق، رقم 05.
[3] بوزكري سليمان، المرجع السابق، ص 534.

القانون، كما يجب أن يتقدم بهذا الطلب قبل صدور القرار المتخذ بشأن الشكوى وينبغي على المكلف بالضريبة، تقديم ضمانات حقيقية لضمان تحصيل الديون الجبائية المحتج عليها.

ب - المطالبة صراحة بالإستفادة من إرجاء دفع الضريبة

يجب على المكلف بالضريبة أن يذكر صراحة في الشكوى، أنه يلتمس من إدارة الضرائب إفادته بإرجاء دفع الضريبة وفقا للمادة (74) من (ق إ ج)، مع تحديد المبلغ أو أساس التخفيض التي يراها مؤسسة.

ج - إثبات دفع مبلغ يساوي (30%) من هذه الضرائب لدى القابض

في حالة ما إذا كانت الضمانات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة غير كافية، أو ليس بإستطاعته تقديم ضمانات حقيقية، أوجد المشرع آلية أخرى من خلالها يستطيع المكلف طلب إرجاء دفع الدين الضريبي، والمتمثلة في دفع ما نسبته **(30%)** من الحقوق المتنازع فيها لدى قابض الضرائب المختص وعليه فإن إرجاء الدفع يخص فقط نسبة **(70%)** بالمائة المتبقية من إجمالي الديون المتبقية فقط [1].

د - تقديم ضمانات حقيقية لضمان تحصيل الحقوق المحتج عليها

يجب على المكلف أن يذكر في شكواه أو في طلبه المستقل بأنه بإستطاعته تقديم ضمانات كافية لتحصيل المبلغ المطلوب إيقاف تسديده، ويجوز أن تكون هذه الضمانات [2]، كالآتي: كفالة بنكية أو كفالة شخصيه، رهن عقارات سواء كانت مبنية أو غير مبنية لصالح الخزينة العمومية، شهادة تثبت حصوله على صفقة عمومية، أي شكل من أشكال الضمان المقررة قانونا، كفالة مالية من المؤسسة الأم .

ما يمكن أن نستخلصه، فيما يتعلق بإجراءات طلب التأجيل[3] ، فإنه بمراعاة المكلف بالضريبة لهذه الإجراءات يستطيع أن يستفيد من وقف و تأجيل تحصيل الديون إلى غاية الفصل في الشكوى، إذ تعتبر هذه الإجراءات مهمة لضمان حقه عند طلبه للتأجيل وعدم مراعاتها قد يؤدي به إلى فقدان حقه.

ثانيا: إجراءات طلب التأجيل

إن هذه الإجراءات مهمة لضمان المكلف بالضريبة حقه عند طلبه للتأجيل وعدم مراعاتها قد يؤدي به إلى فقدان حقه، ويعني بتقديم هذا الإجراء كل من المديرية الفرعية للمنازعات الضريبية وقابض الضرائب وكذلك أمام مديرية المؤسسات الكبرى حسب نص المادة (172) الفقرة الرابعة من (ق إ ج).

أ - دور المديرية الفرعية المنازعات الضريبية

بعد إستلام شكوى المكلف بالضريبة التي تتضمن طلب إرجاء الدفع، تقوم إدارة الضرائب بعد قبول

---

(1) بلهوشات حمزه، المرجع السابق، ص 83.

(2) خويلدي السعيد، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، التأجيل القانوني لدفع الدين الضريبي المتنازع فيه المجلد 7، العدد 2، سنة، 2018، ص 64.

(3) أنظر الملحق، رقم 06.

الشكوى من حيث الشكل لتوفر الشروط المذكورة أعلاه بدراستها من حيث الموضوع والتأكد من عدم إستعمال المكلف بالضريبة لطرق إحتيالية من أجل تنظيم إعساره، وأنه لا يتعلق الأمر بالتوقف عن النشاط وتصفية المؤسسة، ولا بتوقيف التسوية لإستعمال الغش وعليه تتخذ الإجراءات التالية:

- تحديد مبلغ الضريبة الذي هو موضوع طلب إرجاء الدفع، وذلك بناءا على المعطيات التي تتضمنها الشكوى.

- إبلاغ قابض الضرائب المختص إقليمياً بموجب رسالة، يبين فيها بأن للمكلف بالضريبة الحق في إرجاء الدفع للضريبة.

ب - دور قابض الضرائب المختص إقليمياً

يكمن دوره قبل تقديم الطلب وبعد الفصل فيه، حيث أنه في المرحلة الأولى يقوم بإستلام مبلغ الضمانات مقابل وصل يسمح للمكلف بتقديم طلبه، ثم في المرحلة الثانية يبلغ القابض بالقرار المتخذ ليقوم بالتحصيل في حالة رفض الطلب [1] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن آجال رفع طلب التأجيل هي نفسها الآجال الأصلية لرفع الشكوى أمام إدارة الضرائب، بحيث تتضمن الشكوى الأصلية التي ينازع من خلالها المكلف كلياً أو جزئياً في مقدار الضريبة، وفق المادة (72) من (ق إ ج)، ويترتب على قبول طلب الإرجاء توقف قابض الضرائب عن متابعة الشكوى، بخصوص تحصيل مبلغ الضريبة إلى غاية إتخاذ قراراتها من قبل السلطة المختصة [2].

المطلب الثاني: التحقيق في الشكوى والفصل فيها

بعد أن تستوفى الشكوى جميع الإجراءات والشروط القانونية، يقوم المكلف بالضريبة بإيداعها أو إرسالها لدى مديرية الضرائب بالولاية المختصة إقليميا، حيث يتحصل على وصل إستلام وإيداع حسب نص المادة (71) من (ق إ ج)، وبعد تسجيل ذلك في سجل خاص يحال إلى المفتش المختص الذي قام بتأسيس الضريبة حسب نص المادة (76) من نفس القانون، من أجل دراسة طلبات المعني أي التحقيق فيها [3] ، والمفتش المكلف بالتحقيق هو المفتش الرئيسي، بإعتباره القائم بفرض الضريبة يمكنه أحيانا أن يسند مهام التحقيق إلى الأعوان الموجودين تحت سلطته، والذين لهم على الأقل رتبة مفتش والذين يتمتعون إزاء المكلف بالضريبة بنفس السلطات التي يتمتع بها المفتشون [4].

---

[1] غرمة مصطفى، حماية المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014، ص ص 19 - 20.

[2] أنظر المادة 74 الفقرة 3، من قانون الإجراءات الجبائية.

[3] التحقيق هو عبارة عن مجموعة من العمليات المطبقة من قبل المصالح المتخصصة للإدارة الجبائية هذا الأخير بإمكانه إتخاذ عدة أشكال والمعاملة في إطار منظم، تحت نصوص العدالة التي تهدف إلى التأكد من إحترام القوانين الجبائية وذلك لتجنب كل ما يحصل من إعتداءات.

[4] جبوري أحمد وبن خاوة جلول، الطابع الخاص للمنازعات الجبائية، مذكرة التخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشر، الجزائر، 2005 - 2008 ، ص 66.

و لعل السبب في إسناد هذه المهمة للمفتش راجع لطبيعة عمله، أكثر من أي شخص أخر بالضريبة التي تـم فـرضـها وإجراءات تحديد الوعاء الضريبي وتقديره، ومن هنا يمكن دراسة التحقيق في الشكوى في (الفرع الأول)، ثم الفصل في الشكوى في (الفرع الثاني)، صدور القرار الفاصل في الشكوى في (الفرع الثالث)، ثم تبليغ القرار الصادر بخصوص الشكوى في (الفرع الرابع).

الفرع الأول: التحقيق في الشكوى

أعطى المشرع حق التحقيق فى الشكوى، للتمكن من معرفة المعلومات التي تضمنتها الضريبة محل النزاع، فهو إجراء إلزامي بالنسبة لمنازعات الوعاء الجبائي ويضاف إلى ذلك أنه يسمح للإدارة الجبائية، التأكد عن طريق الإجراءات والتقنيات المنصوص عليها في التشريع الضريبي، لمعرفة أن المكلف أهمل واجباته وإمكانية إلحاقه الضرر لخزينة الدولة عند مخالفته للقانون الجبائي، وبناءا على ذلك فإنه يتم التحقيق في الشكوى من جانبين أساسين هما، الجانب الشكلي والجانب الموضوعي.

أولا: التحقيق في شكل الشكوى

يقوم مفتش الضرائب بالنظر في مدى إستيفاء الشكوى للبيانات الإلزامية لها والشروط المنصوص عليها وذلك بالتأكد في تقديمها إلى السلطـــة المختصة، حسب نص المادة (71) من (ق إ ج) وتقديمها في مواعيـدها القـانونيـة حسب نص المـــادة (72) من نفس القانون، ومدى توفر الشكليات المتطلبة والبيانات الواجب تضمينها حسب نص المادة (73) من نفس القانون.

وفي حالة ما إذا لم تتوفر في الشكوى إحدى هذه الشروط، فإن المفتش يقوم بإبلاغ المدير الولائى للضرائب الذي يطلب من المشتكى في بعض الحالات إعادة صياغة الشكوى حسب الموضوع المقدم وبالتـــالي فـإن الإدارة الجبائية، تطلب من المكلف بموجب رسالة موصى عليها مع إشعار بالإستلام بتكملة ملف الشكوى في مهلة ثلاثون (30) يوما إعتبارا من تاريخ تسليمها للرسالة [1].

وفي حالة عدم تلقى الجواب من المكلف أو كان ناقصا يحق لمدير الضرائب أو رئيس مركز الجواري للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أن تصدر قرار الرفض وتبلغه للمكلف، ويجوز كذلك لمفتش الضرائب إذا رأى أن الشكوى بها عيب يجعلها غير جديرة بالقبول، يقوم بالبث فيها مباشرة دون إحالتها للتحقيق [2]، مثال عن ذلك تقديم الشكوى بعد فوات الآجال القانونية.

أما إذا رأى مفتش الضرائب أن الشكوى مستوفية للشروط القانونية وقابلة للدارسة ، فإنه يقوم بتسجيلها في سجل خاص ويكتب عبارة طلب القبول [3].

---

[1] أنظر المادة 73 الفقرة الأخيرة، من قانون الإجراءات الجبائية .

[2] أنظر المادة 76، من قانون الإجراءات الجبائية.

[3] بن لحلو مفيدة وبوجلال زايد، منازعات الوعاء الجبائي في التشريع الجزائري، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014 - 2015 ، ص 19.

ثانيا : التحقيق في موضوع الشكوى

منح المشرع الجزائري حقوقا للإدارة الجبائية تسمح لها بالتحقق من صحة التصريحات ومدى مصداقيتها وقانونيتها ومراقبة العناصر الخاضعة للضريبة والتي من خلالها، يمكن تحديد ديون الضريبة [1].

من خلال هذه العملية يتأكد المحقق من مصداقية البيانات المقدمة إليه، وعليه إجراء مجموعة من التحقيقات على الوقائع الواردة في الشكوى، كما يمكنه أن يستدعي المكلف بالضريبة للمثول أمامه شخصيا، إذا رأى أن حسن سير التحقيق يتطلب ذلك من أجل الإدلاء بمعلومات ناقصة أو إضافية تفيد في التحقيق الجيد، كما يقوم بإجراء البحث في مصلحة الوعاء وذلك للإطلاع على الملف الضريبي الخاضع للضريبة والتحقيق من كيفية تأسيس الضريبة المتنازع فيها وله أيضا حق الإطلاع [2] ، لدى الإدارات العمومية والمؤسسات المحلية على الوثائق التي تساعده في تحقيقه، وحتى لدى الخواص المتعاملين مع المكلف، ويتم ذلك التحقيق إما في عين المكان أو بالإطلاع على مختلف الوثائق التي تمتلكها المؤسسات العامة أو الخاصة التي لها علاقة بالشاكي[3]، كما يمكن له إجراء تحقيقات في عين المكان قصد الحصول وحجز جميع المستندات والوثائق التي تساعد للوصول إلى الحقيقة، وفقا لنص المادة (34) من (ق إ ج).

وبعد عملية التحقيق يتعين على المفتش وضع تقرير يبدي من خلاله رأيه وملاحظاته وإستنتاجاته التي توصل إليها وفقا للمعطيات الموجودة لديه وطبقا للنصوص القانونية المعمول بها، وبعد ذلك يتم إرسال التقرير إلى السلطات المختصة للفصل النهائي في الشكوى، حيث توجه حسب الحالة إما للمدير الولائي للضرائب أو لرئيس مركز الضرائب أو لرئيس المركز الجواري للضرائب أو لمديريات كبريات المؤسسات، حيث يتعين على هؤلاء البت في الشكوى خلال المدة المقررة قانونا.

الفرع الثاني: الجهات المختصة في نظر الشكوى وآجال البت فيها

لقد حدد المشرع تماما الجهات المختصة في النظر في شكاوى الطعن النزاعي، وحدد الإختصاص في ذلك نوعيا وإقليميا، كما حدد آجال البت في الشكوى .

أولا: الجهات المختصة في نظر الشكوى

لقد حددت المواد (77)، (78)، (79) و (172) من (ق إ ج)، الجهات المختصة للنظر في شكاوى الوعاء و المبدأ العام، أن المصلحة التي أعدت الضريبة هي المختصة في الشكاوى المتعلقة بها لكن البت في الشكوى بإصدار قرار فيها يخضع لثلاث معايير رئيسية، وهي معيار المبالغ المالية

(1) عباس عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 8.
(2) أنظر المادة 45، من قانون الإجراءات الجبائية.
(3) شهبوب رحماني فتيحة، المنازعات الضريبية في ظل إجتهاد مجلس الدولة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 - 2009، ص 65 .

ومعيار مكونات هذه المبالغ، التي تشمل كل من الحقوق والعقوبات وغرامات الوعاء المدرجة والناتجة عن نفس إجراء فرض الضريبة ومعيار نوع الضريبة، وبناءا على ذلك يمكن دراسته كما يلي:

أ - الجهة المختصة للفصل في الشكوى على مستوى الولاية

يتم البت في الشكوى من طرف المدير الولائي للضرائب، رئيس مركز الضرائب و رئيس المركز الجواري للضرائب، كل حسب حدود إختصاصه والمدة المحددة قانونا.

1 - إختصاص المدير الولائي للضرائب

عند تقديم الشكوى إلى مصلحة الضرائب للولاية تقوم بتسليم وصل للمكلفين، وتسجل الشكوى في سجل خاص محدد لهذا الغرض، ثم تحال الشكوى إلى المفتش [1]، الذي يأمره المدير الولائي للضرائب بالتحقيق وجمع المعلومات الضرورية، لأنه كان المشرف على تسيير الملف الجبائي للمكلف " المشتكي " كما بإمكانه أن يستدعي الشاكي ليقدم له التوضيحات الضرورية، قصد الوصول للحل فيبدي رأيه ويحرر رئيس المفتشية تقريرا مبدئيا يبدي فيه الحلول المناسبة، ثم يرسله إلى المدير الولائي للضرائب ليصدر قراره .

وتعود سلطة البت في الشكوى النزاعية إلى المدير الولائي للضرائب المقدمة من طرف المكلّفين بالضريبة التابعين لإختصاصه الإقليمي والمكلّفين بالضريبة التابعين للمراكز الجوارية للضرائب بالنسبة للشكوى النزاعية التي يتجاوز مبلغها المتنازع فيه عشرون مليون دينار جزائري (20000000 دج) والمكلّفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب بالنسبة الشكوى النزاعية التي يتجاوز مبلغها خمسين مليون دينار جزائري (50000000 دج) [2].

و بالرجوع إلى نص المادة (79) من (ق إ ج)، نجد أن المدير الولائي للضرائب يفصل في الشكاوى التي لا يتجاوز مبلغها الإجمالي (150.000.000دج)، مائة وخمسون مليون دج، المتعلقة بالحقوق و الغرامات، أما في حالة تجاوز هذا المبلغ فيجب الأخذ بالرأي المطابق للإدارة المركزية أما فيما يتعلق بأجل البث في الشكوى[3]، فإنه محدد بأجل ستة (6) أشهر إعتبارا من تاريخ تقديمها من طرف المكلفين بالضريبة، ويمدد الأجل إلى ثمانية (8) أشهر وذلك في حالة الأخذ بالرأي الموافق للإدارة المركزية، ويمكن للمدير الولائي للضرائب تفويض سلطة قراره للأعوان الموضوعين تحت سلطته وتحدد شروط منح هذا التفويض، بموجب مقرر يصدره المدير العام للضرائب.

2 - إختصاص رئيس مركز الضرائب

يفصل رئيس مركز الضرائب بإسم المدير الولائي للضرائب في الشكاوى، التي يتجاوز مبلغها

---

(1) فريجة حسين، إجراءات المنازعة الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 23.
(2) أنظر المادة 77، من قانون الإجراءات الجبائية.
(3) أنظر المادة 76، من قانون الإجراءات الجبائية.

الإجمالي خمسين مليون دج (50.000.000 دج) من الحقوق والغرامات، وهذا وفقا لنص المادة (77) الفقرة الثانية من (ق إ ج).

أما أجل البث في الشكاوى فهو أربعة (4) أشهر إعتبارا من تاريخ إستلام الشكوى، ويقلص الأجل إلى شهرين (2) ، بالنسبة للشكاوى المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الواحدة وهذا حسب نص المادة (76) من نفس القانون.

ويتمتع رئيس مركز الضرائب بنفس الصلاحية التي يتمتع بها المدير الولائي للضرائب، فيما يخص صلاحية تفويض سلطة قراره أو جزء منها لقبول أو رفض الشكاوى، وذلك بموجب مقرر صادر عن المدير العام للضرائب، حسب نص المادة (78) من نفس القانون.

3 - إختصاص رئيس المركز الجواري

يبت رئيس المركز الجواري للضرائب بإسم المدير الولائي للضرائب في الشكاوى المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والغرامات التابعة لمجال إختصاصه، وحسب نص المادة (77) الفقرة الثالثة من (ق إ ج)، لدى رئيس المركز الجواري للضرائب سلطة البث بإسم المدير الولائي للضرائب في الشكاوى التي يكون فيها مبلغها الإجمالي للحقوق والغرامات يقل أو يساوي عشرون مليون دج (20.000.000 دج) ، أما فيما يتعلق بأجل البث يكون خلال أربعة أشهر (4) إعتبارا من تاريخ إستلام الشكوى [1] ، أما فيما يخص صلاحية تفويض سلطة قراره أو جزء منها لقبول أو رفض الشكاوى، وذلك بموجب مقرر صادر عن المدير العام للضرائب، حسب نص المادة (78) من نفس القانون [2].

ب - الجهة المختصة للفصل في الشكوى على المستوى المركزي

المصالح المخول لها التحقيق في الشكوى على المستوى المركزي، هي المديرية العامة للضرائب ومديرية المؤسسات الكبرى.

1 - إختصاص الإدارة المركزيــة

تعد أعلى الهرم الإداري بالنسبة لمصالح الضرائب وهي تابعة لوزارة المالية، فهي تشرف على مختلف الإدارات والمصالح المركزية والخارجية، تم بمقتضى المرسوم التنفيــذي رقم (07 - 364) [3] ، مكلفة بعدة مهام نذكر منها ما يلـــي:

- السهر على دراسة وإقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفيتها وتحصيل الضرائب و الحقوق والرسوم الجبائية و شبه الجبائيــة.
- تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائيين.

---

[1] أنظر المادة 76، من قانون الإجراءات الجبائية .
[2] أنظر المادة 78، من قانون الإجراءات الجبائية.
[3] المرسوم التنفيذي رقم 07 - 364 المؤرّخ في 18 ذي القعدة عام 1428، الموافق 28 نوفمبر، سنة 2007 . المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج ر عدد 75، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 2007.

- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها وتتكون من ثمانية (8) مديريات وأهم مديرية هي مديرية المنازعات ومديرية العمليات الجبائية والتحصيل التي لها علاقة بموضوع الشكوى، وتمارس سلطة البث في الشكوى من طرف الإدارة المركزية بالنسبة للحقوق والغرامات التي يتجاوز مبلغها الإجمالي مائة وخمسون مليون دينار جزائري (150.000.000 دج) ، بالنسبة لإختصاص المدير الولائي للضرائب.

وكذلك تمارس سلطة البث في الشكوى من طرف الإدارة المركزية بالنسبة للحقوق والغرامات التي تتجاوز مبالغها ثلاثة مئة مليون دينار جزائري (300.000.000 دج)، بالنسبة لمديريات المؤسسات الكبرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه تحقق المديرية العامة للضرائب هو ليس سلطة أصيلة لأنه متعلق بمعيار مالي عند بلوغه على مستوى المديرية الولائية ، يتوجب عليها الأخذ بالرأي المطابق للإدارة المركزية في أجل شهرين (02) إضافة إلى الستة أشهر (06) الممنوحة للمديرية الولائية للضرائب [1].

2 - إختصاص مدير كبريات المؤسسات

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 - 303 المؤرخ بتاريخ: 28 - 09 - 2002 ، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05 - 494 المؤرخ في: 26-12-2005 الذي يحدد المصالح الخارجية لإدارة الضرائب ولها صلاحيات على المستوى الوطني، والمكلفة بكل المهام معا وهي الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات [2]، وتتكون من (05) مديريات فرعية [3] .

ولقد جاءت مديرية كبريات المؤسسات من أجل مخاطبة الأشخاص المعنوية العامة والخاصة والتي تقوم بالبث في الشكاوى المقدمة، من طرف الأشخاص المعنويين المذكورين في نص المادة (160) من (ق إ ج) وهم كالآتي:

أ - الشركات أو التجمعات التي تنشط في قطاع المحروقات الذي تخضع للتشريع المتعلق بالمحروقات المعدل والمتمم.

ب - الشركات الأجنبية الناشطة بالجزائر مؤقتا، في إطار تعاقدي يخضع للنظام الحقيقي عندما يساوي مبلغ العقد أو العقود أو يفوق مبلغا يحدد بموجب قرار من وزير المالية.

---

[1] أنظر المادة 77، من قانون الاجراءات الجبائية.

[2] أنظر المادة 3، من المرسوم التنفيذي رقم 02 - 303 المؤرخ في 28 - 09 - 2002 الذي يحدد المصالح الخارجية لإدارة الضرائب،ج ر، عدد 64 ، الصادرة بتاريخ 29 - 12 - 2002 .

[3] أنظر المادة 2، من المرسوم التنفيذي رقم 05 - 494 المؤرخ في 26 - 12 - 2005 ،ج ر، عدد 84، الصادرة بتاريخ 29 - 12 - 2005 .

ج - شركات رؤوس الأموال وكذا شركات الأشخاص الذين إختاروا الخضوع للنظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال، كما هو منصوص عليه في المادة (136) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي يساوي رقم أعمالها السنوي أو يفوق مبلغا يحدد بموجب قرار من وزير المالية.

د - تجمعات الشركات عندما يساوي رقم الأعمال السنوي لإحدى الشركات العضوة أو يفوق مبلغا يحدد بموجب قرار من وزير المالية [1].

ومنه يمكن القول بالنسبة لمديرية المؤسسات الكبرى، بإنها تفصل في كل الشكاوى النزاعية المقدمة من طرف الأشخاص المعنويين المذكورين في المادة (160) من هذا القانون، في أجل ستة (06) أشهر إبتداء من تاريخ تقديمها مهما كان مبلغها، لكنها مجبرة أيضا الأخذ بالرأي المطابق للإدارة المركزية بالنسبة لكل شكوى نزاعية، تتجاوز مبالغها ثلاثة مئة مليون دينار جزائري (300.000.000 دج) [2] ، يكون أجل البث في هذه الحالة ثمانية (08) أشهر.

كما يمكن لها أن تفوض سلطة البث في الشكاوى النزاعية بالنسبة للأعوان الخاضعين لسلطته وتحدد شروط منح هذا التفويض، بموجب مقرر من المدير العام للضرائب [3].

ثانيا: في آجال البت في الشكوى

يرتبط إصدار القرار من طرف الجهة الضريبة المعنية وتبليغه إلى المكلف لإعتبارات الآجال القانونية، التي لا يمكن تجاوزها وإلا جاز للمكلف إستئناف طريق منازعته أمام القضاء حتى وإن لم يصدر القرار إذا تم تجاوز الآجال الممنوحة للرد على موضوع الشكوى، وتحدد آجال البت في الشكوى النزاعية حسب الجهة المختصة في الشكوى.

بالنسبة للشكوى التي يشوبها عيب شكلي يجعلها غير جديرة بالقبول لدراستها، يتم البت فيها فورا حين وصولها إلى الجهة الضريبية حسب الحالة ولا يتم النظر في موضوعها إطلاقا.

ووفقا لما ورد ضمن نص المادة (76) من (ق إ ج)، فإن آجال البت في الشكاوى تختلف بحسب إختلاف الجهات المختصة، فيقرر للبت في الشكاوى التي هي من إختصاص كل من رئيس مركز الضرائب ومن يفوضه، ورئيس المركز الجواري للضرائب ومن يفوضه أجل أربعة (04) أشهر من تاريخ إيداع هذه الشكاوى، بينما يقرر للمدير الولائي للضرائب للبت في الشكاوى التي هي من إختصاصه أجل ستة (06) أشهر من تاريخ إيداع هذه الشكاوى، على أن تقلص إلى أربعة (04) أشهر بالنسبة للشكاوى المقدمة، من طرف المكلفين بالضريبة التابعين إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتمدد إلى ثمانية (08) أشهر بالنسبة للشكاوى التي تتطلب أخذ الرأي المطابق للإدارة المركزية.

---

[1] أنظر المادة 160، من قانون الإجراءات الجبائية.

[2] أنظر المادة 172 الفقرة 5،6،7، من قانون الإجراءات الجبائية.

الفرع الثالث: صدور القرار الفاصل في الشكوى

يصدر القرار الفاصل في الشكوى على مستوى مصالح الضرائب من طرف المدير الولائي للضرائب أو بإسمه و من طرف مدير مديرية المؤسسات الكبرى[1]، فيختلف محتوى القرار حسب الطلبات المقدمة في الشكوى وتقدير الجهة المحققة في الشكوى.

أولا: محتوى القـــرار

يتخذ القرار الفاصل في الشكوى عدة أوجه نذكرها فيما يلي:

أ - حالة الرفض الكلي للشكـوى

يحق للجهة المخولة بالفصل في الشكوى رفض الشكوى المقدمة، شرط توضيح أسباب الرفض، ولو بصفة موجزة والهدف من ذلك تمكين المكلف بالضريبة من تقديم دفوعه [2].

1 - رفض الشكوى شكلا: ويتم هذا في حالة رفع الشكوى خارج الآجال أو تكون مفتقرة للبيانات الجوهرية المشار إليها في نص المادة (73) من (ق إ ج)، بعد دعوة المكلف دون جدوى.

2 - رفض الشكوى موضوعا: عند ما يتضح من خلال عملية التحقيق أن الشكوى غير مؤسسة.

ب - حالة التخفيض الكلي أو الجزئي

1 - حالة التخفيض الجزئي: يمكن لمفتشي الضرائب إكتشاف أخطاء قد وقعوا فيها أن يقدموا تقارير للجهة المعنية لغرض الإخبار عن الخطأ المرتكب من أجل إتخاذ قرار التخفيض، مع العلم أنه يحق لمدير الهيئة المعنية، قبول الشكوى في جزء منها ورفض جزء آخر [3] .

2 - حالة التخفيض الكلي: التخفيض الكلي معناه قبول الشكوى وإعفاء المكلف كليا من دفع الضريبة[4] .فبعد قبول الجهة المعنية، يحرر القرار ويوجه إلى قابض الضرائب المختص حتى يتمكن من عدم التحصيل، أو إعادة مبلغ التخفيض إذا تم التحصيل.

و يقع على عاتق الإدارة تبليغ قرارها إلى المكلف بالضريبة، كما يجب توجيه نسخة إلى قابض الضرائب، ويكون التبليغ صحيحا إذا تم تسليم قرار التخفيض للمكلف، إذا قبل هذا الأخير بالقرار تتوقف المنازعة أمام الإدارة الضريبية وفي حالة رفضه فله متابعة الإجراءات أمام لجان الطعن الإدارية أو أمام القضاء [4]، لكن إذا أختار طريق القضاء مباشرة يفقد بذلك حقه في اللجوء إلى لجان الطعن الإدارية.

ج - حالة السكوت أو عدم الفصل في الشكوى

عمليا يقل حدوث هذه الصورة لكن التفسير القانوني للسكوت هو رفض الإدارة للشكوى، ويعتبر

---

(1) أنظر المادة 172 الفقرة 09، من قانون الإجراءات الجبائية.
(2) فريجة حسين، إجرءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 26 .
(3) فريجة حسين، المرجع نفسه، ص 27.
(4) فريجة حسين، المرجع نفسه، ص 46.

سكوت الإدارة الضريبية وعدم ردها على الشكوى المقدمة أمامها من طرف المكلف بالضريبة في المواعيد المحددة لها لذلك رفضاً ضمنياً للشكوى، يمكن على أساسه للمكلف بالضريبة أن يرفع أمره إلى لجان الطعن الإدارية أو عرضه على الجهات القضائية المختصة [1].

الفرع الرابع: تبليغ القرار الصادر بخصوص الشكوى

عندما تتخذ الإدارة قرارها فإنها ملزمة بتبليغه إلى المشتكي بالعنوان الحقيقي، الذي إختاره [2].

إن تبليغ قرارات إدارة الضرائب يكون إلى المكلف شخصيا أو من ينوب عنه حسب العنوان المذكور في الشكوى وذلك بموجب رسالة موصى عليها مع إشعار بالإستلام ومن هنا يبدأ حساب الآجال الممنوحة للمكلف كي يطعن في القرار الصادر[3].

فقد أكدت المادة (79) من (ق إ ج)، على وجوبية إرسال القرار إلى المكلف بالضريبة مقابل إشعار بالإستلام، وفيما يخص صحة التبليغ فيكون هذا إذا تم توجيه التبليغ إلى الموطن الحقيقي للمكلف حتى ولو كان هذا الأمر أتخذ وكيلا له وأختار موطنا له عنده، وإذا كان موطن المكلف بالضريبة خارج الجزائر، يوجه التبليغ إلى الموطن المختار في الجزائر من طرف المعني، مع مراعاة جميع الإجراءات الخاصة الأخرى.

كما نجد أن أسباب قرارات الرفض الكلي أو الجزئي أيضا تحدد في وثيقة التبليغ التي توجه إلى المكلف بالضريبة، ويعتبر ذلك التاريخ كبداية لحساب الآجال المقترحة للمكلف كي يطعن في القرار الصادر من المدير الولائي للضرائب سواء أمام لجان الطعن الإدارية أو له الحق في اللجوء إلى المحكمة الإدارية، وهو نفس الأمر في حالة ما إذا لم يتحصل المكلف على إشعار من المدير الولائي للضرائب خلال المدة المنصوص عليها قانونا.

كما لا يوقف الطعن تسديد الحقوق المحتج عليها، ويبقى تحصيل الغرامات المستحقة معلقا إلى غاية صدور حكم قضائي نهائي .

---

[1] شهبوب رحماني فتيحة، المرجع السابق، ص 39.

[2] فريحة حسين، الإجراءات الإدارية والقضائية لمنازعة الضرائب المباشرة في الجزائر،مطبعة دحلب، د ط، الجزائر 1990، ص 45.

[3] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 31.

من خلال دراستنا لهذا المبحث نستنتج، أن الشكاوى تقدم إلى مصالح الضرائب على المستوى المركزي وعلى المستوى الولائي، حسب المبالغ المفروضة وإختصاص مصلحة الضرائب المحددة وفق قانون الإجراءات الجبائية، فيجب أن توجه الشكاوى أمام المصلحة التي قامت بتأسيس الوعاء والتي تقوم بتحصيله في حدود الآجال القانونية مع تبليغ المكلف بالضريبة بالقرار المتخذ بشأن شكواه وكل ما يتعلق بها، فالمصلحة المخول لها دراسة الشكاوى تصدر قراراتها وفق التنظيمات والقوانين الجبائية.

و إذا لم يرض القرار الصادر من طرف الإدارة الضريبية، حسب الحالة المتخذ بشأن الشكوى المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، يمكن له أن يرفع تظلم أمام لجان الطعن الإدارية أو رفع دعوى قضائية أمام القضاء الإداري المختص مباشرة ما دام اللجوء إلى اللجان الإدارية للطعن يبقى إختياريا.

إن عدم لجوء المكلف بالضريبة لهذا الإجراء يفوت عليه فرصة اللجوء إلى القضاء، فالشكوى هي الأثر القانوني المترتب عنه اللجوء إلى القضاء.

المبحث الثاني: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء أمام لجان الطعن الإدارية

أتاح المشرع للمكلف بالضريبة الذي لم يرض بالقرار المتخذ بشأن شكواه، حسب الحالة من طرف مدير كبريات المؤسسات أو المدير الولائي للضرائب أو رئيس المركز الضرائب، أو رئيس المركز الجواري للضرائب، اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة والمختلفة بصفة إختيارية، قبل سلوك هذا الأخير طريق اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة، هذا من أجل الاستفادة من تصحيح ومراجعة الأخطاء المرتكبة في تقدير الوعاء أو حساب الضريبة بشرط عدم لجوئه إلى القضاء قبل المرور على هذه اللجان و بعد حصول المكلف بالضريبة لقرار الإدارة خلال الطعن الأولي بالرفض الكلي أو الجزئي له أجل أربعة (4) أشهر من تاريخ إستلام الإشعار بالرفض للجوء إلى لجان الطعن [1].

فلجان الطعن الإدارية تفصل في النزاعات المتعلقة بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال الرامية إلى تصحيح الأخطاء المرتكبة في الوعاء أو حسابات الضريبة، و إما الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي [2].

وقد أحدثت هذه اللجان للمحافظة على توازن القوى بين المكلف بالضريبة و الإدارة الضريبية التي تتمتع بسلطات إستثنائية في المتابعة والتحصيل الضريبي و فرض العقوبات و الغرامات المتعلقة بذلك وإن كان اللجوء إلى هذه اللجان جعله المشرع الجبائي إختياريا، حيث يمكن للمكلف بالضريبة أن يستعمل هذا الحق أو يتنازل عنه ويلجأ مباشرة إلى السلطات القضائية للطعن في قرار المدير الولائي للضرائب، غير أنه إذا إختار المكلف بالضريبة هذا المسلك و لجأ إلى القضاء مباشرة، فإنه لا يجوز له بعد ذلك الرجوع إلى لجان الطعن الإدارية.

وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، سنتطرق في (المطلب الأول) إلى تشكيلة وإختصاصات لجان الطعن الإدارية، وفي (المطلب الثاني) إلى الآثار القانونية للطعن أمام اللجان الإدارية بالنسبة للمكلف بالضريبة.

المطلب الأول: تشكيلة و إختصاصات لجان الطعن الإدارية

منح المشرع للمكلف بدفع الضريبة حق اللجوء إلى الطعن أمام لجان الطعن الإدارية، في إطار التسوية الإدارية للمنازعات الضريبية وبالتالي تجنبه اللجوء إلى القضاء، حيث يتم اللجوء إلى لجان الطعن الإدارية، من أجل الحصول إما على إستدراك الأخطاء المرتكبة في تأسيس وعاء الضريبة أو حسابها، أو الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي، وذلك عند تبليغه بقرار الإدارة وذلك عند نفاذ الآجل المحدد للبث في الشكوى [3] .

---

[1] أنظر المادة 80 الفقرة 01، من قانون الإجراءات الجبائية.
[2] أنظر المادة 81 الفقرة 01، من قانون الإجراءات الجبائية.
[3] طاهري حسين، المنازعات الضريبية (شرح قانون الإجراءات الجبائية)، المرجع السابق، ص 12.

وتناولت أغلب التشريعات الضريبية في العالم أنواعا مختلفة من اللجان الإدارية للطعن في المجال الجبائي، وقد حذا المشرع الجزائري حذو هذه التشريعات بنصه على أنواع متعددة من هذه اللجان على مستوى نصوصه التشريعية [1].

فالمشرع ومنذ إحداث لجان الطعن الإدارية وذلك بموجب المادة (23) مكرر من قانون المالية [2]، لسنة 1969 أحدث عدة تعديلات عميقة وجذرية، سواء من ناحية التشكيلة البشرية والإدارية، في الإختصاصات والمهام المنسوبة إلى هذه اللجان وقد جاء هذا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وفتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية وقد إعتمد على مبدأ الإحترافية وذلك من خلال تعيين أعضاء مؤهلين يملكون كفاءات في عدة مجالات لاسيما المحاسبة، التجارة، والجباية، وذلك لكي يكون عمل هذه اللجان أكثر فعالية من خلال الآراء الصادرة عنها.

وعليه سنتناول تشكيلة لجان الطعن في (الفرع الأول)، معايير تحديد إختصاص لجان الطعن الإدارية في (الفرع الثاني)، إختصاصات لجان الطعن الإدارية في (الفرع الثالث).

الفرع الأول : تشكيلة لجان الطعن

أوجد المشرع عدة أنواع من اللجان الإدارية للطعن فهي تختلف حسب إختصاصاتها ويدخل في ميدان دراستنا، كل اللجان التي تقوم بالفصل في المنازعات الضريبية، وبمفهوم المخالفة فإنه يخرج عن هذا المجال لجنة المصالحة، والتي تختص بالتوفيق بين مصلحة الإدارة الجبائية من جهة ومصلحة المكلف بضريبة التسجيل من جهة أخرى [3] ، وكذلك لجان الطعن الولائي (إلتماس العفو)، فالطلبات الموجهة إليها لا تتصف بالطابع النزاعي، وقد ألغيت لجنة الطعن على مستوى الدائرة بموجب القانون رقم 15- 18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016 [4] ، وذلك بتعديل المادة (81) مكرر وقد يكون من أهم الأسباب التي أدت بالمشرع إلى إلغاء هذه اللجنة تعود إلى مجموعة النقائص، كون أن هذه الأخيرة تميل في معالجتها لبعض الملفات وفقا للجانب الإجتماعي متجاهلة بذلك قواعد القانون الجبائي، كما أن معظم أعضائها لا يتمتعون بمعرفة هذه القواعد.

وسنتطرق لدراسة لجان الطعن الإدارية في منازعات الضريبة، للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال، فمن خلال نص المادة (81) مكرر من (ق إ ج)، يمكن ملاحظة ثلاثة لجان مكلفة بدراسة الطعون تتمثل في ما يلي:

---

[1] بدايرية يحي، المرجع السابق، ص 81.

[2] الأمر رقم 68 - 254، المتضمن قانون المالية لسنة 1969، المؤرخ في 30 - 12 - 1968 ،ج ر، عدد، 106 الصادرة بتاريخ 30 - 12 - 1969.

[3] بدايرية يحي، المرجع السابق، ص 96 .

[4] أنظر المادة 27 ، من القانون رقم 15- 18، المتضمن قانون المالية، لسنة 2016 ، المؤرخ في 13- 12- 2015 ج ر، عدد، 72، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015 .

- لجنة الطعن الولائيـة.
- لجنة الطعن الجهويــة.
- اللجنة المركزية للطعن.

أولا: لجنة الطعن الولائيـة

جـاء قـانون الماليـة متضـمنا تغييـرا كبيـرا فـي تشـكيلة اللجنـة الولائيـة للطعـن، وذلـك لتتماشـى مـع التطـورات الإقتصـادية، ولتكـون هـذه الأخيـرة أكثـر فاعليـة ونجاعـة مـن حيـث الفصـل فـي المنازعـات المعروضة عليها [1].

تنشأ لجنة طعن للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال لدى كل ولاية وهي مكونة من [2]:

- محافظ حسابات يعينه رئيس الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات رئيسا .
- عضو واحد (1) من المجلس الشعبي الولائي.
- ممثل واحد (1) عن المديرية الولائية المكلفة بالتجارة، برتبة رئيس مكتب على الأقل.
- ممثل واحد (1) عن المديرية الولائية المكلفة بالصناعة، برتبة رئيس مكتب على الأقل .
- ممثل واحد (1) عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- ممثل واحد (1) عن غرفة التجارة والصناعة للولاية .
- ممثل واحد (1) عن الغرفة الجزائرية للفلاحة الكائن مقرها بالولاية.
- المدير الولائي للضرائب، أو حسب الحالة رئيس مركز الضرائب، رئيس المركز الجواري للضرائب، أو ممثليهم الذين لهم على التوالي رتبة نائب مدير أو رئيس مصلحة رئيسية.

يخضع أعضاء اللجنة للإلتزام بالسر المهني المنصوص عليها بموجب المادة (65) من (ق إ ج) ومما يلاحظ أن المشرع قد تدارك النقص الذي كان على مستوى التشكيلة، بحيث أضاف أعضاء مثل محافظ الحسابات والذي يكون له دراية ومعرفة بمختلف القواعد الجبائية .

في حالة الوفاة أو إستقالة أو إقالة أحد أعضاء اللجنة، يتم القيام بتعيينات جديدة.

يمكن للجنة أن تضم إذا إقتضت الحاجة، خبيرا موظفا يكون له صوت إستشاري.

يتولى مهام الأمين والمقرر عون برتبة مفتش رئيسي للضرائب، يعين من طرف المدير الولائي للضرائب .

---

[1] فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبة في الجزائر، المرجع السابق ص، 35.
[2] أنظر المادة 81 مكرر الفقرة 01 ، من قانون الإجراءات الجبائية.

ثانيا: لجنة الطعن الجهوية

لقد أنشأ المشرع لدى كل مديرية جهوية لجنة للطعن في الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال، وذلك بعد أن تم إلغاء لجنة الطعن للدائرة، وقد يكون السبب وراء ذلك هو توزيع الإختصاص بين مستويات مختلفة، تمكن هذه اللجان الإدارية من النظر في جميع الطعون وتتشكل اللجنة الجهوية للطعن كما يلي [1] :

- خبير محاسب يعينه رئيس المصف الوطني للخبراء المحاسبين رئيسا.
- المدير الجهوي للضرائب أو ممثله، برتبة نائب مدير .
- ممثل واحد (1) عن المديرية الجهوية للخزينة برتبة نائب مدير .
- ممثل واحد (1) عن المديرية الجهوية المكلفة بالتجارة برتبة رئيس مكتب على الأقل .
- ممثل واحد (1) عن المديرية الجهوية المكلفة بالصناعة في الولاية التي تحتضن مقر وضعية المديرية الجهوية للضرائب، برتبة رئيس مكتب على الأقل .
- ممثل واحد (1) عن غرفة التجارة والصناعة في الولاية التي تحتضن مقر المديرية الجهوية للضرائب .
- ممثل واحد (1) عن الغرفة الفلاحية للولاية التي تحتضن مقر المديرية الجهوية للضرائب.
- ممثل واحد (1) عن المصفى الوطني للخبراء المحاسبين .

في حالة وفاة أو إستقالة أو إقالة أحد أعضاء اللجنة ،يتم القيام بتعيينات جديدة.

يمكن للجنة أن تضم، إذا اقتضت الحاجة، خبيرا موظفا يكون له صوت إستشاري .

يتولى مهام الأمين والمقرر عون برتبة مفتش رئيسي للضرائب، يعين من طرف المدير الجهوي للضرائب، يخضع أعضاء اللجنة للإلتزام بالسر المهني المنصوص عليها بموجب نص المادة (65) من (ق إ ج).

ثالثا: اللجنة المركزية للطعن

تكونت اللجنة المركزية للطعن للضرائب المباشرة منذ إنشائها بموجب الأمر رقم 68 - 254 المتعلق بقانون المالية لسنة 1969، من شخصيات سامية من الحزب والدولة، حيث أنشئت هذه اللجنة لدى وزارة المالية [2]، لكنها مرت بعدة تعديلات بموجب القوانين اللاحقة .

تكونت اللجنة المركزية للطعن للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب المادة (361) من (ق ض م ر م)، وعدلت بموجب المادة (31) من القانون رقم 90 - 36 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 والمادة (51) من قانون المالية لسنة 1992 التي عدلت المادة (302) الفقرة 01 من

---

[1] أنظر المادة 81 مكرر الفقرة 02، من قانون الإجراءات الجبائية.

[2] فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق ،ص 41.

(ق ض م) وأستقرت نفس التشكيلة إلى غاية سنة 2016 بإستثناء ما جاء به القانون رقم 06 - 24 [1] ، المتضمن قانون المالية لسنة 2007 ، أين تم إحداث المادة (81) مكرر من (ق إ ج)، التي نظمت اللجان الإدارية للطعن، حيث ألغيت المواد (300 -301 - 302) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

ولقد جاء القانون رقم 15- 18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، بتعديلات عميقة في النظام القانوني للجان الطعن الإدارية وهذا ما مس أيضا التشكيلة الإدارية والبشرية للجان الطعن الإدارية وإلى غاية القانون رقم: 18- 18 المتضمن قانون المالية لسنة 2019 ، حيث أصبحت اللجنة المركزية للطعن كما يلي: [2] .

تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمالية لجنة مركزية للطعن في الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال حيث تتشكل من:

- الوزير المكلف بالمالية أو ممثله المفوض قانونا، رئيسا.
- ممثل واحد (1) عن وزارة العدل تكون له على الأقل رتبة مدير.
- ممثل واحد (1) عن وزارة التجارة تكون له على الأقل رتبة مدير.
- ممثل واحد (1) عن الوزارة المكلفة برتبة مدير.
- ممثل واحد (1) عن المجلس الوطني للمحاسبة تكون له على الأقل رتبة مدير.
- ممثل واحد (1) عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
- ممثل واحد (1) عن الغرفة الوطنية للفلاحة.
- مدير كبريات المؤسسات أو ممثلة برتبة نائب مدير .

في حالة الوفاة أو الإستقالة أو إقالة أحد أعضاء اللجنة، يتم القيام بتعيين جديد .

يمكن للجنة أن تعين إذا إقتضت الحاجة، خبيرا موظفا يكون له صوت إستشاري يعين المدير الفرعي المكلف بلجان الطعن للمديرية العامة للضرائب، بصفته مقررا للجنة .

تتكفل بأمانة اللجنة مصالح المديرية العامة للضرائب، يعين المدير العام للضرائب أعضائها .

إن ما يلاحظ على هذه التشكيلة أن المشرع حاول أن يخلق نوعا من التوازن، كما أن إضافة عضو من المجلس الوطني للمحاسبة، يجعل عمل لجنة الطعن المركزية أكثر فاعلية من خلال إبداء الآراء[3]

---

[1] القانون 06 - 24، المتضمن قانون المالية لسنة 2007 ، المؤرخ في 27 - 12- 2006 ، ج ر، العدد ، 85 الصادرة بتاريخ 27 - 12 - 2006 .

[2] أنظر المادة 81 مكرر الفقرة 03، من قانون الإجراءات الجبائية.

[3] خديجة قنادي و منى عيشوش بيرم، النظام القانوني للجان الطعن في المنازعات الضريبية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017 ، ص 28.

وأيضا الإستعانة بخبير كصوت إستشاري، على إعتبار أن هذا الأخير يتمتع بمعرفة أكثر للقواعد الجبائية.

الفرع الثاني: معايير تحديد إختصاص لجان الطعن الإداريـة

إعتمد المشرع مجموعة من المعايير وذلك لتحديد إختصاص كل لجنة وهو ما سنتطرق إليه بشكل مجمل بعدها نحدد إختصاص كل لجنة على النحو التالي:

أولا: تحديد الإختصاص وفقا لنوع الضريبة وموضوع الطعن

لقد إستقر التشريع على أنه يدخل في مجال إختصاص هذا النوع من اللجان الإدارية، النزاع المتعلق بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (التي تندرج ضمنها الضريبة على الدخل الإجمالي الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني وغيرها..) والرسوم على رقم الأعمال (التي تضم الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الإستهلاك الرسم على المنتوجات البترولية....) وهذا ما جاء به قانون المالية لسنة 2016 ، وبالتالي تخرج عن ذلك الضرائب الغير مباشرة وحقوق التسجيل والطابع، بالرغم من إعتبار هذه الأخيرة من الضرائب المباشرة، فأصبحت تسمى هذه اللجان بلجان الطعن الإدارية في الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال.

ثانيا: تحديد الاختصاص وفقا لمبلغ الضريبة محل الطعن (المعيار المالي)

إعتمد المشرع الجبائي السقف المالي لتحديد إختصاص هذه اللجان حيث تتوزع بحسب مبلغ الضريبة محل الطعن، وقد كان هذا الأخير محل تغييرات عديدة عبر القوانين والتشريعات المتلاحقة والملاحظ أن المشرع، قد راع في ذلك التطور الحاصل في النشاط الإقتصادي وتزايد أرقام الأعمال للمكلفين بدفع الضريبة.

ثم إن إعتماد المعيار العضوي، بمعنى تحديد الإدارة صاحبة القرار المتضمن الرفض الكلي أو الجزئي يحدد الإختصاص بدقة، وهو ما أغفله المشرع من خلال نصوصه فقد إستعمل مصطلح الإدارة بوجه العموم وذلك أثناء تحديد مبلغ الضريبة موضوع الطعن، والتي يقصد بها جميع الهيئات المختصة بفرض الضريبة، ومنها المراكز الجوارية ومراكز الضرائب ومديريات المؤسسات الكبرى [1].

الفرع الثالث: إختصاصات لجان الطعن الإدارية

لقد حددت المادة (23) من الأمر رقم 68 - 254 المتضمن قانون المالية لسنة 1969 [2] ، الإختصاص العام للجان الطعن الإدارية، حيث يتوجه إليها المشتكين للحصول إما على الأخطاء التي قد ترتكب أثناء تأسيس أو حساب الضريبة وإما الحصول على حق يخوله لهم القانون أو الأنظمة وذلك من خلال إبداء رأيها في جميع الخلافات بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية والملاحظ أن

[1] خديجة قنادي ومنى عيشوش بيرم، المرجع السابق، ص ص 33 - 34.
[2] أنظر المادة 23، من الأمر رقم 68 - 254، المتضمن قانون المالية، لسنة 1969 .

المشرع قد حصر إختصاصات لجان الطعن الإدارية، من حيث المجالات التي يمكنها التدخل فيها وهي منازعات الوعاء الضريبي، وبالتالي يخرج عن ذلك منازعات التحصيل.

وبصدور قانون المالية لسنة 2007 أحيل تنظيم هذه اللجان إلى المادة (81) مكرر التي تم إحداثها ضمن قانون الإجراءات الجبائية وألغيت المواد (300 - 301 - 302) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة [1].

ثم جاءت المادة (27) من القانون 15- 18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016 ، ليمتد إختصاص هذه اللجان إلى مجال الرسوم على رقم الأعمال ونلاحظ أن المشرع حذا حذو المشرع الفرنسي، من حيث نوع الضرائب المطعون فيها أمام هذا النوع من اللجان [2].

أولا : إختصاص اللجنة الولائيــة

هناك إختصاص عام للجنة وإختصاص حسب المعيار المالي للجنة كما يلي :

1 - الإختصاص العام للجنة الولائية

إن الاختصاص العام للجنة الولائية للطعن تنظر في الطلبات الرامية، إما لتصحيح الأخطاء المرتكبة في الوعاء أو حسابها أو الاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي، ولقد كان إنشاء هذه اللجان على مستوى المجالس الشعبية الولائية قبل أن يتحول الأمر فيما بعد إلى إنشائها على مستوى الولاية، حسب نص المادة (81) مكرر من (ق إ ج) " تنشأ لدى كل ولاية..." عكس ما كانت عليه سابقا حيث كانت تنشأ لدى كل مجلس شعبي ولائي وبالتالي تخص هذه اللجان في جميع الطلبات التي سبق وأن أصدرت الإدارة بشأنها قرار بالرفض الكلي أو الجزئي وكذا الطلبات التي يقدمها المكلفون التابعون لإختصاص مراكز الضرائب.

نلاحظ من خلال قراءتنا للنصوص التشريعية أن إختصاص اللجنة الولائية للطعن مسته عدة تغييرات، فقد كانت عند إنشائها تخص أيضا: الطعون التي كانت محل رفض من قبل اللجنة البلدية للطعون في الضرائب المباشرة وتصدر آراء بشأن الطلبات التابعة للإختصاص الولائي والرامية للحصول على تخفيض في الضرائب المقررة قانونا، كما كانت مختصة بتحديد الربح ورقم الأعمال بالنسبة للمكلفين الخاضعين لنظام التقدير الإداري وذلك عند إختلافهم مع الإدارة حول رقم الأعمال وأرباحهم السنوية [3].

2 - إختصاصات اللجنة الولائية للطعن وفق المعيار المالي

تنظر اللجنة الولائية في الطلبات التي تخص مبالغ من الضرائب والتي عرفت تعديلات في السقف

---

[1] أنظر المادة 27، من القانون رقم 15 - 18، المتضمن قانون المالية، لسنة 2016.
[2] بدايرية يحي، المرجع السابق، ص 85.
[3] بدايريـة يحـي، المرجع نفسـه، ص 90.

المالي وآخره ما جاءت به المادة (81) مكرر من نفس القانون، حيث أن اللجنة تبدي رأيا حول الطلبات المتعلقة بالقضايا النزاعية والتي يكون مجموع مبالغها من الحقوق و الغرامات (الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال)، أقل أو يساوي عشرين مليون دينار (20.000.000 دج)، والتي سبق وأن أصدرت الإدارة بشأنها قرار بالرفض الكلي أو الجزئي [1].

و بالتالي لهذه اللجنة الولائية إعادة النظر في قرار الإدارة الجبائية، قبل لجوء المكلف بالضريبة إلى القضاء، إلى جانب إختصاصها في العمليات المقدمة من قبل المكلفين التابعين لإختصاص مركز الضرائب وكذا طلبات إرجاء الدفع أمام هذه اللجنة، كما يجب أن تتم الموافقة على آراء اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

و تجتمع اللجنة بناءا على إستدعاء من رئيسها مرتين (02) في الشهر ولا يصح إجتماع اللجنة إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتستدعي اللجنة المكلفين بالضريبة [2] ، أو ممثليهم لسماع أقوالهم ولهذا الغرض يجب على اللجنة أن تبلغهم الإستدعاء قبل عشرون (20) يوما من تاريخ إنعقاد إجتماعها.

وتبلغ هذه الآراء التي يمضيها رئيس اللجنة بواسطة الكاتب، حسب الحالة إلى المدير الولائي للضرائب خلال عشرة (10) أيام ابتدءا من تاريخ إختتام أشغال اللجنة، حسب نص المادة (81) من (ق إ ج) [3]

ثانيا: إختصاص لجنة الطعن الجهوية

تبدي اللجنة رأيا حول الطلبات المتعلقة بالقضايا النزاعية التي يفوق مجموع مبالغها من الحقوق و الغرامات (الضرائب المباشرة و الرسوم على رقم الأعمال) عشرين مليون (20.000.000 دج) ويقل أو يساوي سبعين مليون دينار (70.000.000 دج)، والتي سبق وأن أصدرت الإدارة بشأنها قرار بالرفض الكلي أو الجزئي [4] .

يجب أن تتم الموافقة على أراء اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

تجتمع اللجنة بناءا على إستدعاء من رئيسها مرتين (02) في الشهر ولا يصح إجتماع اللجنة إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتستدعي اللجنة المكلفين بالضريبة أو ممثليهم لسماع أقوالهم ولهذا الغرض يجب على اللجنة أن تبلغهم الإستدعاء قبل عشرون (20) يوما من تاريخ إنعقاد إجتماعها.

وتبلغ هذه الآراء التي يمضيها رئيس اللجنة بواسطة الكاتب، حسب الحالة إلى المدير الولائي

---

[1] أنظر المادة 81 مكرر الفقرة 01،02، من قانون الإجراءات الجبائية.

[2] أنظر الملحق،07

للضرائب خلال عشرة (10)، أيام إبتدءا من تاريخ إختتام أشغال اللجنة [1] .

ثالثا : إختصاصات اللجنة المركزية

تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالماليـة، وأسندت لها مجموعـة مـن الإختصاصات والتـي عرفت عـدة تعديلات و سوف نتناولها كالآتـي:

1 - الإختصاص العام للجنة المركزية للطعن

إن اللجنة المركزية للطعن في الضرائب المباشرة والرسم علـى القيمـة المضـافة تشبه فـي موضـوع إختصاصاتها لجنة الدائرة واللجنـة الولائيـة للطعن فـي الضـرائب المباشرة و الرسم علـى القيمـة المضـافة وبالتـالي، فهـي تنظـر أيضـا فـي الطعـون الراميـة للحصـول علـى إصـلاح الأخطـاء المرتكبـة فـي وعـاء الضريبة أو حسابها وإما الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي وتتعلق بما يلي:

- الطلبات التي أصدرت الإدارة بشأنها قرارا مسبقا بالرفض الكلي أو الجزئي .

- الطلبات التي يقدمها المكلفون التابعون بالضريبة التابعون لمديرية كبريات المؤسسات.

- الطلبات التي كانت محل رفض من قبل لجنة الطعن الولائيـة وهذا بموجب القانون رقم 90 - 36 المتضمن قانون الماليـة 1991 [2] ، والملاحظ أن اللجنـة المركزيـة لم تعد ترفع لهـا الطعون التـي كانـت محل رفض من قبل اللجنة الولائية للطعن لإبداء رأيها فيها، فقد تم إلغائها بموجب قانون الماليـة 1998 علـى خـلاف التشـريع الفرنسـي، حيث نجـد أن اللجنـة المركزيـة للطعن تختص بـالطعون المرفوضـة مـن طرف لجنة الطعن، و بالتالي فقد أصبح الطعن أمام لجان الطعن الإدارية لا يتصف بالتدرجية [3].

2 - إختصاص اللجنة المركزية وفق المعيار المالي

تبدى اللجنة المركزية للطعن رأيها حول ما يأتي [4]:

- الطعون التـي يقدمها المكلفون بالضـريبة التـابعون لمديريـة كبريـات المؤسسـات، والتـي سبق أن أصدرت هذه الأخيرة بشأنها قرار بالرفض الكلي أو الجزئي.

- القضـايا التـي يفوق مبلغهـا الإجمـالي مـن الحقوق والغرامـات (الضـرائب المباشرة والرسوم علـى رقم الأعمال) سبعين مليون دينار (70.000.000 دج)، والتي سبق أن أصـدرت الإدارة بشـأنها قـرارا بالرفض الكلي أو الجزئي.

يمكـن للجنـة كـذلك أن تسـتمع لأقـوال المـدير الـولائي للضـرائب المعنـي حتـى يـتم تزويـدها بكـل التفسيرات اللازمة لمعالجة القضايا محل النزاع التابعة لإختصاصه الإقليمي .

---

[1] دوداح رضوان، المرجع السابق، ص41.

[2] أنظر المادة 31، من القانون رقم 90 - 36 ، المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411، الموافق لـ 31 - 12 - 1990 المتضمن قانون المالية، لسنة 1991، ج ر، عدد ،80 ، الصادرة بتاريخ 31 - 12 - 1990 .

[3] بدايرية يحـي، المرجـع السابق، ص 95 .

[4] أنظر المادة 81 مكرر الفقرة 3، من قانون الإجراءات الجبائية.

تجتمع اللجنة بناءا على إستدعاء من رئيسها مرتين (02) في الشهر ولا يصح إجتماع اللجنة إلا بحضور أغلبية الأعضاء.

وتستدعي المكلفين بالضريبة أو ممثليهم لسماع أقوالهم ولهذا الغرض يجب على اللجنة أن تبلغهم الإستدعاء قبل عشرون (20) يوما من تاريخ إنعقاد اجتماعها .

يمكن للجنة كذلك أن تستمع لأقوال المدير الولائي للضرائب المعني، حتى يتم تزويدها بكل التفسيرات اللازمة لمعالجة القضايا محل النزاع التابعة لإختصاصه الإقليمي .

يجب أن تتم الموافقة على أراء اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، وتبلغ هذه الآراء التي يمضيها رئيس اللجنة بواسطة الكاتب، حسب الحالة إلى المدير الولائي للضرائب المختص إقليميا أو إلى مدير كبريات المؤسسات، خلال أجل عشرون (20) يوما إبتداء من تاريخ إختتام أشغال اللجنة [1].

المطلب الثاني: الآثار القانونية للطعن أمام اللجان الإدارية بالنسبة للمكلف بالضريبة

تدخل لجان الطعن الإدارية للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والرسوم على رقم الأعمال بطلب من المكلف بالضريبية وذلك عندما يرفع طعنه إليها، بحيث أنه لا يمكن الطعن أمامها إلا بإتباع إجراءات معينة حسب كيفيات سير عملها المنصوص عليها قانونا، والمشرع إستحدث لجان الطعن التي تنظر في شكاوى المكلفين الذين يخاصمون الإدارة الضريبية في الأخطاء التي تقع فيها أثناء حساب الضريبة وفي الأخطاء المتعلقة بتطبيق القانون والتنظيم الذي كان من الممكن أن يستفيد منه، وتصدر هذه الأخيرة آراء بشأن النزاعات المطروحة أمامها [2] .

حيث سنتناول آجال الطعن في (الفرع الأول)، ثم آراء لجان الطعن في (الفرع الثاني)، وأخير الطبيعة القانونية لآراء لجان الطعن الإدارية في (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: آجـال الطعن

يمكن حسب الحالة، للمكلف بالضريبة الذي لم يرض بالقرار المتخذ بشأن شكواه، من طرف مدير المؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجواري للضرائب، اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة [3]، من أجل الحصول إما على إصلاح الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو في حساب الضريبة وإما الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي وتتدخل لجان الطعن الإدارية، بطلب من المكلف وهنا يظهر بأن طرح النزاع على لجان الطعن الإدارية أمر إختياري بالنسبة للمكلف، إلا أنه أحاطه بجملة من الشروط متعلقة بالآجال.

---

[1] زيوش شهرة، طرق تسوية المنازعات الضريبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017، ص 15.

[2] خديجة قنادي ومنى عيشوش بيرم، المرجع السابق، ص 40.

[3] أنظر المادة 80 الفقرة 01 ، من قانون الإجراءات الجبائية .

أولا: الآجال الممنوحة لتقديم الطعن أمام اللجان

لقد عرفت هذه الآجال تعديلات مستمرة عبر قوانين المالية المتعاقبة، وللمكلف بالضريبة آجال قانونية يجب إحترامها حتى يقبل طعنه، فالآجال القانونية للطعن في قرار المدير الولائي للضرائب، هي أربعة (04) أشهر إبتداء من تاريخ إستلام قرار الإدارة، ويرسل القرار الإداري للمكلف عن طريق رسالة موصى عليها، ويحتسب التاريخ من يوم وصولها للمكلف وختم مصلحة البريد هو الذين يظهر الوصول، وقد نظم المشرع ميعاد رفع الطعن في المادة (80) الفقرة (01) من (ق إ ج) وقد يطرح الإشكال في حالة سكوت الإدارة على الرد، مما قد يتطلب إعمال القواعد العامة في هذه الحالة لعدم وجود نص خاص يقيدها.

وأما بالنسبة للطعن أمام اللجان فإنه لا يتوقف الدفع وإجراءات المتابعة لتحصيل الضريبة إلا أنه يمكن للطاعن الذي رفع النزاع أمام اللجان والإستفادة من أجل وقف إجراءات المتابعة والتي تخص تحصيل الديون التي على عاتقه، بحيث يمكن للشاكي الذي رفع القضية إلى لجنة الطعن، الإستفادة من أحكام المادة (74) من (ق إج)، و ذلك بأن يسدد من جديد مبلغ يساوي (**20** %) من الحقوق والعقوبات محل النزاع، سب نص المادة (80) الفقرة (02) من (ق إ ج) وترسل الطعون من طرف المكلفين بالضريبة إلى رئيس لجنة الطعون وتخضع للقواعد الشكلية المنصوص عليها في المادتين (73) و (75) من نفس القانون [1].

ثانيا: الآجال الممنوحة لدراسة الطعون

تلزم لجان الطعن بإصدار قرارها حول الطعون المرفوعة إليها بالقبول أو بالرفض صراحة في أجل أربعة (4) أشهر إبتداءا من تاريخ تقديم الطعن إلى رئيس اللجنة، وإن لم تبد اللجنة قرارها فإن صمتها يعتبر رفضا ضمنيا للطعن، وفي هذه الحالة يجوز للمكلف بالضريبة أن يرفع دعوى إلى المحكمة الإدارية في أجل أربعة (4) أشهر إبتداءا من تاريخ إنقضاء الأجل الممنوح للجنة لكي تبت في الطعن [2].

وفي حالة عدم المصادقة على تقرير الإدارة تعلل آراء اللجنة وتحدد مبالغ التخفيضات أو الإعفاءات ويبلغ القرار للمكلف بالضريبة في أجل شهر واحد، حسب الحالة من طرف مدير المؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب أو المدير الجواري للضرائب [3].

الفرع الثاني : آراء لجان الطعن الإدارية

يعتبر إبداء الرأي في الملفات المعروضة على لجان الطعن الإدارية في المنازعات الضريبية

---

(1) أنظر المادة 80 الفقرة 04، من قانون الإجراءات الجبائية.
(2) أنظر المادة 81 الفقرة 02 و 03، من قانون الإجراءات الجبائية.
(3) دوداح رضوان، المرجع السابق، ص 42.

الإختصاص الأصيل لهذه اللجان، ويعتبر هذا الإجراء غير إلزامي، في حين يعتبر التظلم الإداري أمام الجهة الإدارية إجراء إلزامي، حيث تصدر قرار إما بالرفض الكلي أو الجزئي لطلبات المكلف بالضريبة ومن هنا يقوم هذا الأخير بإختيار إما الطريق الإداري عن طريق التوجه نحو اللجان الإدارية للطعن أو التوجه إلى القضاء لرفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة، للفصل في النزاع الضريبي نهائيا.

حيث ترسل الطعون من طرف المكلفين بالضريبة إلى رئيس لجنة الطعون والتي تخضع هذه إلى الشكليات المنصوص عليها في المادتين (73) و (75) من (ق إ ج) [1].

ولا تعمل لجان الطعن الإدارية بإسم الطرفين بل تفحص أسباب الخلاف، وتعطي رأيها بعد النقاش والتحري، كما لا يعتبر النظر في الطلبات المقدمة إليها من قبل المكلفين مرحلة تقاض، وإنما هي مرحلة إعادة النظر في الخلاف الواقع بين مصلحة الضرائب والمكلف بدفع الضريبة، وهذا قبل اللجوء إلى القضاء [2]، وسنتناول (أولا) رأي لجان الطعن الإدارية و (ثانيا) إصدار رأي لجان الطعن الإدارية.

أولا : رأي لجان الطعن الإداريــة

لقد نصت النصوص التشريعية المتلاحقة أن لجان الطعن الإدارية، تبدي رأيها حول طلبات المكلفين بالضريبة و الرامية إما لتصحيح الأخطاء المرتكبة في الوعاء أ و حساب الضريبة وإما الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي [3]، وقد إستعمل المشرع مصطلح إصدار القرار في نص الفقرة الثانية من المادة (81) من (ق إ ج) وهذا عكس ما نصت عليه باقي النصوص في هذا القانون، وإستعمال مصطلح إصدار القرار يوحي أن ما يصدر عن اللجان الإدارية للطعن ملزم، ويطعن فيه أمام الجهات القضائية المختصة، أما إبداء الرأي فقد يوحي أن آراء لجان الطعن آراء إستثنائية وبالتالي ليست محل للطعن القضائي.

كما يعتبر سكوت اللجنة بمعنى أنها لا تبدي رأيها في الأجل المنصوص عليه قانونا رفضا ضمنيا للطعن ، وتبدي لجان الطعن الإدارية آراءها بعد اجتماعها بناءا على إستدعاء من رئيسها وذلك مرتين في الشهر ولا يصح إجتماع اللجنة الولائية، الجهوية والمركزية إلا بحضور أغلبية الأعضاء.

ثانيا: إصدار رأي لجان الطعن الإداريــة : عند عرض النزاع على أعضاء اللجان من رؤسائها ، تتم دراسة ومناقشة الطعون من ثلاثة أوجه رئيسية [4].

- أصل الضريبة محل النزاع وأساس فرضها .
- أوجه النزاع التي أثارها المكلف .
- إستنتاجات أعضاء اللجنة المعنية حول أوجه الطعن .

---

[1] أنظر المادة 80 الفقرة 04، من قانون الإجراءات الجبائية

[2] فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 49 .

[3] أنظر المادة 81 الفقرة 01،02، من قانون الإجراءات الجبائية.

[4] خديجة قنادي، ومنى عيشوش، المرجع السابق، ص 45.

وأثناء مرحلة البحث والنقاش يبدي كل عضو رأيه حول موضوع النزاع وذلك بعد إطلاعه على الحيثيات، وما تم من التحقيق من خلال تقارير إدارة الضرائب وكذا أوجه الطعن التي أثارها المكلف بالضريبة.

إن آراء هذه اللجان تصدر في إجتماعات رسمية، وذلك بحضور أغلبية أعضاءها وهذا ما نص عليه قانون الإجراءات الجبائية، ويجب أن تشمل هذه الآراء البيانات التالية [1].

- ذكر إسم الرئيس وأسماء الأعضاء المداولين .
- تاريخ المصادقة.
- ملخص عن الوقائع المتعلقة بالنزاع .
- الحيثيات والإعتبارات التي تبنى عليها الآراء مع تسبيبها.

والمشرع أوجب تعليل الآراء الصادرة عن اللجان وهو ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة (81) من (ق إ ج)، ويجب أن تتم الموافقة على آراء اللجنة بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا [2].

الفرع الثالث : الطبيعة القانونية لآراء لجان الطعن الإدارية

تجتمع لجان الطعن الإدارية لدراسة ملفات الطعون المعروضة أمامها كل حسب إختصاصاتها وتقوم بإصدار آرائها بعد إنتهاء إجتماعاتها [3]، وتبلغ إلى كل من مدير الضرائب ومدير المؤسسات الكبرى حسب الحالة، وإلى المكلف بدفع الضريبة، ولقد عرفت آراء اللجان الإدارية للطعن في المنازعات الضريبية تغييرا من حيث طبيعتها وفقا للتعديلات والنصوص التشريعية المتلاحقة.

تبدي لجان الطعن الإدارية آراءها في النزاع المطروح أمامها ليكون له أثر قانوني، سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة أو للإدارة الضريبية كما يلي :

أولا: إلزامية آراء لجان الطعن الإدارية بالنسبة للمكلف بالضريبة

إن اللجوء إلى الطعن أمام لجان الطعن الإدارية في المنازعات الضريبية إجراء يتميز بنوع من الخصوصية في الإجراءات، وهو إجراء إختياري وهذا قد يوحي بحقيقة كون أن آراء لجان الطعن الإدارية غير ملزمة بالنسبة للمكلف بالضريبة، وفي حالة لم يرض هذا الرأي المكلف بالضريبة، يحق له أيضا اللجوء إلى القضاء، كما يعتبر سكوت اللجنة عن طلب المكلف في آجال محددة قانونا رفضا

---

[1] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص، 46 .
[2] أنظر المادة 81 مكرر، من قانون الإجراءات الجبائية.
[3] أنظر الملحق، رقم 08.

ضمنيا[1]، واعتبرت الآراء الصادرة عن لجان الطعن الإدارية آراء تتخذ من أجل المصالحة بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب وبالتالي فهي ليست بقرارات ملزمة بالنسبة للمكلف بالضريبة .

ثانيا: إلزامية آراء لجان الطعن الإدارية بالنسبة لإدارة الضرائب

كقاعدة عامة يعتبر رأي لجان الطعن الإدارية إلزامي بالنسبة للإدارة، وهذا ما جاء في مختلف النصوص التشريعية منذ إحداثها، لكن حسب نص المادة (81) الفقرة الرابعة من (ق إ ج) فإن الآراء التي تصدرها اللجان ملزمة، ولها حجتها القانونية في مواجهة أطراف النزاع وقابلة للطعن في مشروعيتها أمام القضاء[2]، لكن هناك إستثناء أين يمكن لإدارة الضرائب تأجيل تنفيذ الرأي إلى غاية الفصل فيه وذلك من خلال:

" تعتبر آراء اللجان نافذة بإستثناء تلك الآراء المخالفة صراحة لأحكام القانون التنظيم ساري المفعول، عندما يصدر رأي اللجنة مخالفا لأحد أحكام القانون والتنظيم الساري المفعول فإن مدير المؤسسات الكبرى، المدير الولائي للضرائب يصدر قرار مسبب بالرفض بشأنه، والذي يجب أن يبلغ للشاكي" [3] ، وهذا التعديل يعتبر في مصلحة الإدارة، حيث وبدل تحملها عبء التوجه للقضاء، من أجل الطعن في آراء اللجان الإدارية، أعطى للمدير الولائي للضرائب أو مدير المؤسسات الكبرى، سلطة رفض الرأي الذي يكون مخالفا صراحة لأحكام القانون أوالتنظيم المعمول به، وذلك بقرار مسبب، وهناك من يرى أن هذه التعديلات قد تعد تعطيلا لفاعلية هذه اللجان، ما دامت النتيجة تضطر المكلف بالضريبة الوصول إلى القضاء [4].

من خلال دراستنا لهذا المبحث نستنتج، أن المكلف بالضريبة عند توجهه للجان الطعن الإدارية من أجل تصحيح الأخطاء المرتكبة في حساب الضريبة، أو الإستفادة من حكم تشريعي أو تنظيمي، يتبع مجموعة من الإجراءات التي تتضمن شكواه، وأيضا هو مقيد بآجال ومواعيد محددة قانونا، وتجتمع لجان الطعن الإدارية من أجل دراسة ملفات الطعون المعروضة عليها من أجل إبداء رأيها فيها، وقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى طبيعة هذه الآراء والتي كانت محل تعديل من طرف المشرع، فهي غير ملزمة بالنسبة للمكلف بالضريبة أما بالنسبة للإدارة الجبائية، فهي نافذة بإستثناء تلك المخالفة صراحة لأحكام القانون والتنظيم المعمول به وأعطى المشرع بذلك للمسؤول عن الإدارة الضريبية سلطة إصدار قرار برفض الرأي على أن يكون هذا القرار مسببا، ويجب تبليغ الشاكي بهذا القرار.

---

(1) فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص، 53 .
(2) بن شريف ليدية و بلقبلة فيروز، المرجع السابق، ص 37 .
(3) أنظر المادة (81) الفقرة 04، من قانون الإجراءات الجبائية .
(4) قصاص سليم، المنازعات الجبائية للضريبة المباشرة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الخاص، فرع قانون أعمال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية ،2007 - 2008 ، ص 75.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء خلال المرحلة الإدارية وتعد فرصة أمام مصلحة الضرائب، من أجل تصحيح ومراجعة الأخطاء التي وقعت فيها، وذلك سوءا ما تعلق منها بتقدير الوعاء الضريبي أو حسابه أو الإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي قبل فتح المجال أمام الجهات القضائية وذلك من شأنه أن يساهم في تخفيف العبء والتقليل من حجم القضايا التي ترفع أمام القضاء، إذ تعتبر هذه المرحلة مهمة و حاسمة، منحها المشرع المكلف بالضريبة للدفاع على حقوقه هذا من جهة، و أيضا هي وسيلة للإدارة الضريبية لإستدراك أخطائها أثناء تقديرها لمبلغ الضريبة من جهة أخرى.

كما أن المشرع قد منح سبل وطرق عديدة للمكلف بالضريبة للدفاع عن حقوقه، فيمكن له التقدم بشكوى أمام الإدارة الضريبية مصدرة القرار، و تعتبر هذه المرحلة إجبارية قبل اللجوء إلى القضاء وهي مقيدة بمجموعة من الشروط الشكلية والموضوعية لا يمكن مخالفتها و إلا رفضت الشكوى، و في حالة إصدار الإدارة لقرار لم يلق رضا المكلف، يبقى لهذا الأخير سبيل آخر، وذلك بتقديم طعنه أمام اللجان الإدارية التي تبدي رأيا حول الطلبات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، التي تهدف إلى تصحيح وتدارك الأخطاء المرتكبة في حساب الضريبة، لكن اللجوء إلى هذه اللجان يكون بصفة إختيارية، أما فيما يتعلق بإجراءات الطعن التي تتميز بها هذه المرحلة، فهي تتسم بنوع من الغموض والتعقيد وكذا طول المدة، وبشكليات معقدة وبقيود زمنية محددة، يجب على المكلف إحترامها ومراعاتها و إلا سقط حقه في المطالبة بحقوقه، بحيث يمكن له الطعن فيها أمام القضاء الإداري المختص، الذي يعتبر الطريق الأخير الذي يبقى أمام المكلف بالضريبة للجوء إليه.

الفصـل الثـانـــــي

ضمانـات المكلف بالضريبـة فـي منازعـات الوعـاء خـلال المرحلـة القضائيــة

الفصل الثاني: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء خلال المرحلة القضائية

بعد التعرض إلى المرحلة الإدارية أمام الجهات الإدارية المختصة بالمنازعات الضريبية الناشئة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية، التي تعد بمثابة الخطوة الأولى والمهمة بالنسبة للمكلف في مخاصمة الإدارة قبل التوجه إلى الإجراءات القضائية، حيث تعتبر هذه الإجراءات ملزمة قبل الإنتقال إلى المرحلة القضائية وبعد قيام المكلف بالضريبة بالتظلم أمام الجهات الإدارية المختصة وصدور قرار من قبلها الذي لم يكن مرضي للمكلف، في هذه الحالة يحق له اللجوء إلى القضاء بعد إستنفاذه للإجراءات الإدارية.

تعتبر الإجراءات الإدارية بمثابة المرحلة الأولى لحل المنازعات القائمة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة وذلك عن طريق تقديم هذا الأخير تظلم أمام الجهة مصدرة القرار بإعتباره شرطا إلزاميا بالنسبة للضرائب والرسوم والحقوق والغرامات، طبقا لما ورد في أحكام المادة (71) من (ق إ ج) [1] ، وذلك لتخفيف العبء عن القضاء وإنهاء المنازعة الضريبية خلال المرحلة الإدارية .

وإذا لم يتوصل طرفي النزاع لحل أو نتيجة ترضي الطرفين، يمكن اللجوء إلى مرحلة جديدة يمنح فيها الفصل في النزاع القائم بين الطرفين إلى القاضي الإداري، وبالتالي تبدأ المرحلة القضائية للمنازعات في الدعوى الضريبية التي يحركها المكلف بالضريبة أو الإدارة الضريبية، أمام القضاء والتي عهد إليها القانون بالفصل في مثل هذه الدعاوى.

و لقد حدد القانون الجهات القضائية المختصة للنظر في هذا النزاع، تكريسا لمبدأ التقاضي على درجتين والمتمثل في التقاضي أمام المحكمة الإدارية كدرجة أولى ومجلس الدولة كدرجة ثانية وبين المنازعات التي تختص بها كل جهة قضائية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الضمانات التي منحها المشرع للمكلف بالضريبة في النزاع الضريبي خلال المرحلة القضائية، والتي نظمها بنصوص قانونية عامة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية ونصوص خاصة في قانون الإجراءات الجبائية، وعليه سوف نتطرق إلى ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المتعلقة بالدعوى الضريبية في (المبحث الأول)، ثم سنتناول ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المرتبطة بمراجعة الأحكام القضائية في (المبحث الثاني).

[1] أنظر المادة 71، من قانون الإجراءات الجبائية.

المبحث الأول: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المتعلقة بالدعوى الضريبية

يحق للمكلف بالضريبة في حالة عدم رضاه بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي للضرائب ورئيس مركز الضرائب ورئيس المركز الجواري للضرائب وكذا مدير المؤسسات الكبرى والمتعلقة بالشكوى موضوع النزاع، أن يرفع أمام المحكمة الإدارية خلال أربعة (4) أشهر إبتداءا من يوم إستلام القرار المتخذ بشأن شكواه، كما يمكن أن ترفع أمامها القرارات التي تم تبليغها من طرف الإدارة بعد أخذ رأي لجان الطعن الإدارية في نفس الآجال، عن طريق وسيلة قانونية متمثلة في الدعوى القضائية والتي يهدف من خلالها المكلف بالضريبة إلى الإستفادة من حكم قضائي قد يلغي الضريبة أو يخفضها أو رد المصاريف التي دفعها دون وجه حق [1].

تعد الدعوى الضريبية هي الوسيلة القانونية التي سنتها التشريعات لأصحاب الخصومة للجوء بمقتضاها إلى السلطة القضائية المختصة لحماية حقوقهم، كما عرفت بأنها " كل الأعمال والإجراءات التي تهدف إلى التخفيض الكلي أو الجزئي للضريبة التي تم إقرارها " [2].

كما يعود الإختصاص في المنازعات الضريبية إلى القضاء الإداري وذلك إعمالا للمعيار العضوي الذي إعتمد عليه المشرع [3].

ومن المعلوم أن المنازعات الضريبية تشمل كل ما له علاقة بقانون الضرائب وبما أننا بصدد دراسة المرحلة القضائية، فإنها تخضع لأحكام المواد من (82) إلى (91) من (ق إ ج) والمواد (800) (801)، (803)،(804)، (805)، (807)، (810) من (ق إ م إ)، أما الحقوق الممنوحة للمكلف بالضريبة في هذه المرحلة، فإنها تضم ضمانات منها ما يأتي ضمن شروط رفع الدعوى الضريبية، التي تهدف إلى ضمان التصريح بوجود الحق وعدم مراعاة أحد هذه الشروط من قبل المكلف بالضريبة، فإنه يؤدي به إلى فقدان حقه في رفع الدعوى الضريبية، ومن الضمانات ما يأتي ضمن المواعيد، كما تأتي أيضا الضمانات الخاصة للمكلف بالضريبة المقترنة بسير الدعوى الضريبية.

كل هذه الضمانات لا يمكن للمكلف أن يستفيد منها إلا بعد رفع دعوى ضريبية أمام المحكمة الإدارية ولتوضيح ذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تناولنا في (المطلب الأول) رفع الدعوى الضريبية في منازعات الوعاء، أما (المطلب الثاني) فخصصناه للضمانات الخاصة للمكلف بالضريبة المرتبطة بسير الدعوى الضريبية.

---

[1] فريجة حسين، الإجراءات الإدارية والقضائية لمنازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، المرجع السابق، ص 12 .
[2] فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبة في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 18.
[3] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 77 .

المطلب الأول: رفع الدعوى الضريبية في منازعات الوعاء

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض الشروط والإجراءات الملزمة على المكلف بالضريبة الذي يتنازع مع الإدارة لتفادي رفض دعواه، وهذا ما سنعرضه ضمن شروط رفع الدعوى الضريبية في (الفرع الأول)، شكل العريضة ومحتواها في (الفرع الثاني)، الضمانات المقترنة بالمواعيد في (الفرع الثالث)، ثم عوارض التحقيق القضائي في (الفرع الرابع)، وأخيرا ضمانات المطالبة بتدابير إستعجالية في (الفرع الخامس).

الفرع الأول: شروط رفع الدعوى الضريبية

يمكن للمكلف بالضريبة أن يرفع طعنا في مختلف القرارات الصادرة عن الإدارة الضريبية أمام المحكمة الإدارية، إذا لم ترضه سواء في مجملها أو في جزء منها وذلك برفع الدعوى الضريبية بعد إستنفاذ جميع إجراءات الطعن الإدارية [1]، فقد ألزم قانون الإجراءات الجبائية المكلف بالضريبة بتقديم شكوى إلى الجهة مصدرة القرار، قبل اللجوء إلى القضاء.

تختلف شروط قبول دعوى المكلف بالضريبة بإختلاف طبيعة الحقوق الضريبية موضوع النزاع من جهة وبإختلاف الحكم أو القرار أو الأمر المطعون فيه من جهة أخرى، بالإضافة إلى الشروط العامة لقبول الدعوى القضائية والمتمثلة في شرط المصلحة وتوافر الصفة وأهلية التقاضي، ولقد قيد المشرع المدعى سواء كان المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب في المرحلة القضائية بجملة من الشروط والإجراءات القانونية، التي يجب الإلتزام بها لقبولها والتي تختلف بإختلاف رافع الدعوى والمتمثلة فيما يلي:

أولا: شرط التظلم الإداري المسبق

التظلم هو عبارة عن إجراء إداري يقوم به الشخص الذي يريد مقاضاة الإدارة، كإجراء أولي عن طريق توجيه شكوى أو إحتجاج أو إلتماس ويدعى ذلك تظلما مسبقا أو طعنا إداريا يطالب الإدارة من خلاله بمراجعة القرار الصادر عنها وذلك قبل الشروع في مقاضاتها.

ويعد التظلم الإداري المسبق وفقا للمبدأ العام في قانون الإجراءات المدنية والإدارية شرطا جوازيا، إلا أنه في المادة الضريبية يعد شرطا إلزاميا لقبول الدعوى القضائية نظرا لخصوصية هذه الدعوى وهو إجراء يهدف إلى حل النزاع بطريقة ودية، كما أنه يضع حدا للنزاع القائم بين الطرفين [2] ، كما نجد أساس هذه القاعدة بالنسبة للإجراءات الخاصة بالمنازعات الضريبية التي تثار من طرف المكلف بالضريبة في المواد (70)، (71)، (72)، (73) من (ق إ ج) .

---

[1] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 67 .

[2] عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ، ص 126.

بعد الإطـلاع على هذه المواد، يتبن لنا أن التظلـم الإداري المسبق شـرط أساسـي لقبـول الدعـوى الضريبية أمام القضاء، حيث أن عدم وجوده يؤدي إلى عدم قبول الدعوى الضريبية شكلا وبإمكان القاضي إثارة هذا الشرط من تلقاء نفسه لأنه من النظام العام [1]، ويكمن القصد من إقرار المشرع شرط التظلم الإداري المسبق أمام إدارة الضرائب يتمثل في إبقاء باب الحوار مفتوح بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب، للبحث عن الحلول الملائمة ووضع حد للنزاع قبل اللجوء إلى القضاء [2] .

ثانيا: الإختصاص القضائـي

وفقا لنص المادة (800) من (ق إ م إ)، التي تنص علـى أنـه " المحـاكم الإداريـة هـي جهـات الولايـة العامة في المنازعات الإدارية، تختص بالفصل في أول درجـة بحكم قابل للإستئناف فـي جميـع القضـايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإداريـة طرفـا فيهـا " [3] ، بإعتبار أن الدعوى الضريبية من دعاوى القضاء الكامل، كما يعرف الإختصاص بأنه توزيع العمل القضائي بين الجهات القضائية المختلفة وهو سلطة الحكم وفق القانون في نزاع معين، كما أنـه السلطة الممنوحة للمحكمة للنظر في النزاع.

ويعتبـر تحديـد الإختصـاص القضـائي فـي الـدعاوى الإداريـة عمومـا ومنهـا الـدعاوى الجبائيـة، مـن الشـروط الأساسية لقبـول الـدعوى، وتأكيـدا لـذلك نصـت المـادة (36) مـن (ق إ م إ) " عـدم الإختصـاص النـوعي مـن النظـام العـام تقضـي بـه الجهـة القضـائية تلقائيـا فـي أي مرحلـة كانـت عليهـا الـدعوى " ولـذلك سنتطرق في البداية إلى الإختصاص الإقليمي، ثم بعد ذلك إلى الإختصاص النوعـي.

أ - الإختصاص الإقليمـي

ويقصـد بـه ولايـة الجهـة القضـائية بـالنظر فـي الـدعاوى المرفوعـة أمامهـا إستنادا إلـى معيـار إقليمـي للتقسيم القضائي، كما جاء في نص المادة (803) من (ق إ م إ)، " يتحـدد الإختصـاص الإقليمـي للمحـاكم الإداريـة طبقـا للمـادتين (37) و (38) مـن هـذا القـانون " وبـالرجوع إلـى المـادتين السـالفتي الـذكر فإنهمـا يحددان الإختصـاص الإقليمي للجهة القضائية المتعلقة بموطن المدعى عليه [4].

وتجـدر الإشـارة هنـا أيضـا إلـى أن إحالـة المـادة (803) الإختصـاص الإقليمـي إلـى المـواد (37) و (38) بأنهما يطبقان على الدعاوى الإدارية عموما وليس الدعوى الجبائية فقط وذلك بـدليل مـا جـاء فـي نـص المـادة (804) الفقـرة الأولـى مـن (ق إ م إ) خلافـا لأحكـام المـادة (803) مـن نفـس القـانون

---

(1) أنظر المادة 807، من القانون قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

(2) jacques GROSCLAUDE MARCHESSOU (Philippe) ، procédures fiscales DALLOZ 4 éme édition, paris, 2007, p232.

(3) أنظر المادة 800، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

(4) أنظر المواد 37 - 38 - 803، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

" ترفع الدعاوى وجوبا أمام المحاكم الإدارية في المواد المبينة أدناه: مادة الضرائب أو الرسوم، أمام المحكمة التي يقع في دائرة إختصاصها مكان فرض الضريبة و الرسم " [1].

ب - الإختصاص النوعـي

الإختصاص النوعي في المنازعة الجبائية الإدارية يؤول إلى المحاكم الإدارية وهذا حسب أحكام القانون رقم (98 - 02) المتعلق بإختصاصات وتنظيم عمل المحاكم الإدارية، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه " تنشأ محاكم إدارية كجهات قضائية للقانون العام في المادة الإدارية " [2].

كما جاء في نص المادة (801) من نفس القانون فجاءت بما يلي " تختص المحاكم الإدارية كذلك بالفصل في [3] :

1 - دعاوى إلغاء القرارات الإدارية والدعاوى التفسيرية ودعاوى فحص المشروعية للقرارات الصادرة عن:

2 - الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة على مستوى الولاية.

3 - البلدية والمصالح الإدارية الأخرى.

4 - دعاوى القضاء الكامل.

5 - القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة ".

من خلال هذه النصوص القانونية، فإنه يتأكد بأن الاختصاص النوعي للمنازعة الجبائية يؤول إلى المحكمة الإدارية وتعتبر المنازعة الجبائية وتحديدا منازعات الوعاء الضريبي، من أهم المواضيع التي يعود الإختصاص فيها إلى القضاء الإداري طبقا للمعيار العضوي المعتمد في (ق إ م إ) [4].

الفرع الثاني: شكل العريضة ومحتواها

يعتبر شكل العريضة ومحتواها من شروط قبول الدعوى الضريبية والتي لابد للمكلف بالضريبة أن يستوفيها في عريضته وعدم مراعاة إحدى هذين الشرطين المتلازمين، يؤدي إلى عدم قبول الدعوى من حيث الشكل أو المحتوى.

أولا: **شكل العريضة:** لقد جاءت المادة (15) من (ق إ م إ)، محددة للبيانات التي يجب أن تتضمنها العريضة وذلك تحت طائلة عدم القبول شكلا وهي: [5].

أ - الجهة القضائية التي ترفع أمامها الدعوى.

---

(1) أنظر المادة 804، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

(2) القانون العضوي رقم 98 - 02، المؤرخ في 04 صفر عام 1419 الموافق لـ: 30 مايو 1998، المتضمن إختصاصات وتنظيم عمل المحاكم الإدارية،ج ر، عدد 37، الصادرة بتاريخ 01 - 06 - 1998.

(3) أنظر المادة 801، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

(4) فيلالي مراد، لوني يوسف، المنازعات الضريبية في النظام القانوني والقضائي الإداري الجزائري، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، سنة 2007، ص 37.

(5) أنظر المادة 15، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ب - إسم ولقب المكلف بالضريبة أو وكيله القانوني وموطنه.

ج - إسم ولقب المدعي عليه فإن لم يكن له موطن معلوم فآخر موطن له.

د - الإشارة إلى تسمية وطبيعة الشخص المعنوي ومقره الإجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الإتفاقي.

هـ - عرضا موجزا للوقائع والطلبات والوسائل التي تؤسس عليها الدعوى.

و - الإشارة عند الإقتضاء إلى المستندات والوثائق الثبوتية المؤيدة للدعوى.

كما نجد أيضا أن قانون الإجراءات الجبائية، قد حدد لنا الكيفية التي يجب أن يكون عليها شكل العريضة وذلك وفقا للمادة (83) من (ق إ ج)، يجب أن ترفق العريضة بما يلي: [1] .

أ - يجب توقيع عريضة الدعوى من قبل صاحبها، عند تقديم هذه العريضة من قبل وكيل وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (75) من (ق إ ج).

ب - يجب أن تتضمن كل عريضة دعوى عرضا صريحا للوسائل، وإذا جاءت على إثر قرار صادر عن مدير الضرائب بالولاية، فيجب أن ترفق بالإشعار المتضمن تبليغ القرار المعترض عليه .

ج - لا يجوز للمدعى الإعتراض أمام المحكمة الإدارية على حصص ضريبية غير تلك الواردة في شكواه الموجهة إلى مدير الضرائب بالولاية، ولكن يجوز له في حدود التخفيض الملتمس في البداية أن يقدم طلبات جديدة أيا كانت شريطة، أن يعبر عنها صراحة في عريضته الإفتتاحية للدعوى.

د - كما إستثنى المشرع في الفقرة الرابعة من المادة (83) من نفس القانون، التي تنص على أنه " بإستثناء عدم التوقيع على الشكوى الأولية، يمكن أن تغطى العيوب الشكلية المنصوص عليها في المادة (73) من نفس القانون في العريضة الموجهة إلى المحكمة الإدارية وذلك عندما تكون قد تسببت في رفض الشكوى من قبل المدير الولائي للضرائب " [2] .

وإعمالا لأحكام المادة (75) من (ق إ ج)، والتي تقضي بأنه " يجب على كل شخص يقدم أو يساند شكوى لحساب الغير، أن يستظهر وكالة قانونية محررة على مطبوعة تسلمها الإدارة الجبائية وغير خاضعة لحق الطابع وإجراءات التسجيل " غير أنه، لا يشترط تقديم الوكالة على المحامين المسجلين قانونا في نقابة المحامين ولا على إجراء المؤسسة المعنية.

ثانيا: محتوى العريضة

أ - يجب أن تتضمن عرضا موجزا للوقائع

يجب ذكر الوقائع التي تتصل بالنزاع والأدلة التي تثبت صحة الإدعاءات فضلا عن البيانات المتعلقة بالإسم واللقب ومحل الإقامة وموضوع الطلب وإسم من يوجه إليه ومحل إقامته وصفته.

---

[1] أنظر المادة 83، من قانون الإجراءات الجبائية.

[2] أنظر المادة 73، من قانون الإجراءات الجبائية.

كما يجب أن تتضمن العريضة المقدمة للمحكمة الإدارية تحت طائلة البطلان، بيانات نصت عليها المادة (83) الفقرة الثانية من (ق إ ج) حيث جاء فيها ما يلي " يجب أن تتضمن كل عريضة دعوى عرضا صريحا للوسائل وإذا جاءت على إثر قرار صادر عن مديرية الضرائب بالولاية، فيجب أن ترفق بالإشعار المتضمن تبليغ القرار المتنازع فيه " [1].

ب - يجب أن تتضمن العريضة البيانات العامة التالية

طبقا لأحكام المواد (13)، (14) و (15) من (ق إ م إ) وأحكام المادتين (75) و (83) من (ق إ ج)، فإن الدعوى الضريبية لا تقبل شكلا، إلا إذا تم رفعها من قبل كل ذي صفة ومصلحة ويجب أن تتضمن عريضة الدعوى البيانات العامة، الواجب توافرها في جميع الدعاوى والمتمثلة في تحرير العريضة على ورق عادي وأن تكون موقعة من طرف صاحبها أو ممثله أو المحامي تودع بأمانة ضبط المحكمة الإدارية، إسم ولقب المكلف بالضريبة أو وكيله القانوني وموطنه، الإدارة الجبائية، مقرها موضوع الدعوى.

ج - يجب أن تتضمن العريضة عرضا صريحا للوقائع

أوجب قانون الإجراءات الجبائية أن تتضمن العريضة المقدمة إلى المحكمة الإدارية عرضا صريحا لطلبات المدعى ووسائله لتثبيت صحة إدعائه، ويجب أن تكون هذه الوسائل مؤسسة على أدلة وحجج قانونية وعلى المكلف بالضريبة أن يحدد هذه الوسائل التي تؤسس عليها الدعوى، كما يجب تسبيب العريضة المقدمة إلى المحكمة الإدارية بفحوى الشكوى المقدمة إلى مدير الضرائب بالولاية غير أنه يمكن تقديم أسباب جديدة في حدود التخفيض المطالب به في الشكوى شريطة أن يعبر عنها صراحة في العريضة الإفتتاحية [2]، ومعنى هذا أن يعرض الأوجه الجديدة وليس الطلبات الجديدة.

د - يجب أن ترفق العريضة بإشعار تبليغ قرار مدير الضرائب بالولاية المعترض عليه

أوجب المشرع الجبائي على المكلف بالضريبة أن يرفق عريضة الدعوى بإشعار تبليغ القرار المعترض عليه حسب أحكام نص المادة (83) الفقرة الثانية من (ق إ ج) [3]، وفي هذا المجال أصدرت المحكمة العليا قرارا بتاريخ: 07 - 04 - 1990 جاء فيه ما يلي [4]:

" من المقرر قانونا أن كل طلب يجب أن يحتوي صراحة على عرض للوسائل، وعندما يكون تابعا لقرار مدير الضرائب بالولاية، يجب أن يكون مرفق بإشعار التبليغ الخاص بالقرار المتنازع فيه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون " .

---

(1) أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 73.
(2) حركات بوبكر عبد الغاني، قروش أنس، المرجع السابق، ص 40.
(3) أنظر المادة 83 الفقر 02، من قانون الإجراءات الجبائية.
(4) القرار رقم 64255، الصادر بتاريخ 1990.04.07، عن المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، المجلة القضائية العدد 04، سنة 1991، ص 233.

نجد في هذه القضية أن قضاة المجلس بقبولهم العريضة الإفتتاحية للطاعن ضده، رغم أن الطلب لم يكن مرفقا بإشعار التبليغ الخاص بقرار المدير قد خرقوا القانون، ومتى كان ذلك إستوجب إلغاء القرار المطعون فيه.

الفرع الثالث: الضمانات المقترنة بالمواعيـــد

الأصل العام في المنازعات الجبائية أن لها مواعيد محددة ترفع من خلالها الدعوى القضائية أمام المحكمة مثل المنازعات الإدارية وهذه المواعيد محددة قانونا، وقد جاءت في نصوص خاصة وتجاوز هذه الآجال يجعل الدعوى مرفوضة شكلا [1].

وقد نصت المادة (82) من (ق إ ج)، على آجال رفع الدعوى الضريبية " يجب أن تحرك الدعوى أمام المحكمة الإدارية في أجل أربعة (04) أشهر إبتداءا من يوم إستلام الإشعار، الذي يبلغ من خلاله مدير الضرائب بالولاية المكلف بالضريبة بالقرار المتخذ بشأن شكواه ".

كما يمكن الطعن أمام المحكمة المختصة خلال نفس الأجل المذكور أعلاه، في القرارات المبلغة من طرف الإدارة، ويمكن لكل مشتك لم يتحصل على الإشعار بقرار مدير الضرائب بالولاية في الآجال المنصوص عليها في المادتين (76) الفقرة الثانية والمادة (77) من (ق إ ج)، أن يرفع النزاع إلى المحكمة الإدارية خلال الأشهر الأربعة (04) الموالية للأجل المذكور أعلاه [2].

من خلال هذا النص يمكن القول، بأن المبدأ العام في رفع الدعوى الضريبية يبدأ في أجل أربعة (04) أشهر يبدأ حسابها من تاريخ إستلام الإشعار الذي سيبلغ من خلاله مدير الضرائب بالولاية المكلف بالضريبة بالقرار المتخذ بشأن شكواه، فإذا ما قام مدير الضرائب بتبليغ القرار إلى المكلف فإنه في هذه الحالة لا يثار أي إشكال.

حيث أن تاريخ التبليغ هو نقطة بداية حساب آجال رفع الدعوى القضائية، ما لم يختر المكلف بالضريبة اللجوء إلى الطعن أمام لجان الطعن الإدارية.

وفي حالة رفع الدعوى خارج الآجال يمكن للمكلف أن ينازع في مسألة صحة تبليغه بالإشعار فإذا إستطاع أن يثبت خطأ إدارة الضرائب فإن الأجل يكون مفتوحا، ولكن السؤال الذي يثار فيما يتعلق بعدم جواب الإدارة على الشكوى الضريبية خلال الأجل المقرر لجوابها والمقصود به هل يبدأ حساب الأجل أربعة (04) أشهر من تاريخ إنقضاء المهلة المخصصة للجواب أم يبقى مفتوحا وهنا لا يبدأ حسابه إلا من يوم صدور القرار من الإدارة ولقد جاء الجواب في الفقرة الثانية من المادة (82) من (ق إ ج)، بأن يرفع الدعوى إلى المحكمة الإدارية خلال الأشهر الأربعة (04) الموالية للمدة المذكورة

[1] قصاص سليم، المرجع السابق، ص 102.
[2] أنظر المادة 82، من قانون الإجراءات الجبائية.

أعلاه وجوازية رفع هذا النزاع بعد إنتهاء المدة المحددة جاءت مقصودة من المشرع أي أنه، يمكن للمكلف بالضريبة إنتظار صدور قرار من إدارة الضرائب حتى بعد إنتهاء أجل الرد الممنوح لها حسب الفقرة الثانية من نص المادة (76) من (ق إ ج) وبالتالي فإن المكلف له الخيار في هذه الحالة بين [1] :

- إما أن يرفع دعواه مباشرة بعد إنتهاء آجال الرد.
- إما أنه ينتظر الرد حتى ولو كان خارج الأجل ثم يرفع دعواه خلال الأربعة أشهر من تاريخ هذا الرد .

من خلال ما سبق ذكره، فإن الأصل العام لرفع الدعوى الضريبية محدد بأجل أربعة أشهر، يبدأ حسابها من يوم التبليغ بالقرار الصادر من المدير الولائي للضرائب وإنطلاقا من هذا، فإنه يمكن أن تخضع الآجال لحالات يمكن أن تمدد فيها الآجال لظروف معينة، تمنع من رفع الدعوى القضائية وهذه الحالات هي في حد ذاتها ضمانات منحها المشرع الجبائي للمكلف بالضريبة، حيث سنوردها في ما يلي:

أولا: إنقطاع الميعـاد

ويقصد به أن آجال الشكوى التي تتعلق برفع الدعوى الضريبية أمام القاضي الإداري تتوقف ويبدأ حسابها بداية من تاريخ اليوم الموالي لزوال الحادث الذي إنقطع الميعاد من خلاله، حيث سنورد الحالات التي ينقطع فيها الميعاد من خلالهما الأولى، عند الطعن أمام جهة قضائية إدارية غير مختصة والثانية عند شطب الدعوى الضريبية، أما الحالة الثالثة فتتمثل في تمديد الميعاد بحكم القانون، وحسب نص المادة (832) من (ق إ م إ)، تنقطع آجال الطعن في الحالات التالية [2]:

أ - الطعن أمام جهة قضائية إدارية غير مختصة

حيث أن مجلس الدولة الجزائري إستقر على ترتيب أثر قاطع على رفع الدعوى الضريبية إلى محكمة غير مختصة، حيث أن آجال رفع الدعوى تكون منقطعة حتى صدور حكم نهائي بعدم الإختصاص [3] ، والمعياد الجديد يبدأ من تاريخ العلم بالحكم النهائي للمكلف بالضريبة ويشترط لوقوع الأثر القاطع للميعاد شروط معينة وهي كالآتي:

1 - أن ترفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة وفي المعياد المحدد لرفع الدعوى الضريبية أي خلال أربعة (04) أشهر من تاريخ تبليغ صاحب الشأن.

2 - يجب على المكلف بالضريبة أن يقوم بمخاصمة إدارة الضرائب ويكلفها بالحضور أمام المحكمة الإدارية لتسمع الحكم في قرارها [4].

---

[1] أنظر المادة 76 الفقرة 02، من قانون الإجراءات الجبائية.

[2] أنظر المادة 832، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

[3] شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 338 .

[4] كوسة فضيل، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، المرجع السابق، ص، 95 .

من خلال تحقيق هذه الشروط فإنه، يمكن للمكلف بالضريبة أن يرتب إنقطاع الآجال القانونية حيث يمكن أن يتحدد إبتداءا من اليوم الموالي لتبليغ الحكم القضائي، الذي قضى به في المحكمة بسوء توجيه الدعوى أو عدم الإختصاص وأن إجراءات سير الدعوى أمام المحكمة غير المختصة لا تحتسب وتعتبر كأن لم تكن.

كما نجد أيضا، من أسباب إنقطاع آجال الطعن أيضا حالة وفاة المدعى أو تغير أهليته، الأمر الذي يترتب عليه تمديد في المواعيد، والحكمة من ذلك تكمن في تمكين الورثة أو من آلت إليه أهلية التقاضي من إعادة السير في الدعوى من جديد.

ب - القوة القاهرة أو الحادث المفاجـىء

إستقر قضاء مجلس الدولة الفرنسي على أن القوة القاهرة تؤدي إلى وقف الميعاد وذلك بسبب مانع مادي، يحول بين المكلف بالضريبة ورفع الدعوى الضريبية ومنه يستحيل على المكلف بالضريبة أن يقوم بإجراءات المحافظة على حقه وهو في حالة قوة قاهرة ولذلك ليس من العدل أو الإنصاف أن يستمر ميعاد الشكوى، أمام إدارة الضرائب أو أمام القضاء الإداري ولكون بقاء المانع قائما فإن سريان الميعاد يوقف ولا يسري إلا إذا زال أثر القوة القاهرة، فيبدأ سريان الميعاد من جديد ويكمل مدته ونعني به حساب الميعاد من بدايته إلى تاريخ الوقف ثم يستمر التوقف إلى أن تنتهي مدة التوقف، ثم يعود من جديد بعد زوال السبب الموقف ليستمر من جديد حتى مدة الآجال، أما إذا ظهر الوقف قبل بدأ الميعاد فإنه يتعطل سريان الميعاد ويبدأ إلى أن يزول سبب الوقف [1]، وقد وضح المشرع صورة القوة القاهرة وفقا لأحكام نص المادة (832) الفقرة الرابعة من (ق إ م إ) (... القوة القاهرة أو الحادث المفاجىء).

كما أن مجلس الدولة قضى برفض الطعن المؤسس على إعتبار أن سقوط الأمطار والفيضانات كان سببا في غلق محل الطاعن، ومن ثم تعد بمثابة قوة قاهرة، فرد مجلس الدولة على هذا الدفع بما يلي في نفس قراره الذي صدر بتاريخ 2001.02.19، حيث جاء في القرار بأن سقوط الأمطار لا يعتبر قوة قاهرة لأنه بالإمكان توقعها والتنبؤ بها بواسطة نشرة الأحوال الجوية الخاصة، بعد تطور التقنيات المتعلقة بها والتي أصبحت من شأنها أن تعلن مسبقا عن التنبؤات المرتقبة مستقبلا لعدة أيام [2].

ج - طلب المساعد القضائية

من أسباب إنقطاع الميعاد المساعدة القضائية، حيث أنها توقف سريانه وهذا ما نصت عليه المادة (356) من (ق إ م إ) ما يلي " يترتب على تقديم طلب المساعدة القضائية، توقيف سريان أجل الطعن بالنقض أو أجل إيداع المذكرة الجوابية " .

---

[1] كوسة فضيل، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، المرجع السابق ، ص ص 99 - 100 .
[2] قرار مجلس الدولة، رقم 171409، الصادر بتاريخ 19 - 02 - 2001 ، الغرفة الإدارية الثانية، غير منشور.

أما المساعدة القضائية فإن المقصود بها أن يرفع المكلف بالضريبة صاحب الصفة والمصلحة طلبا إلى الجهات القضائية المختصة لتوكيل محام مجانا، علما أن توكيل محام أصبح وجوبيا أمام المحكمة الإدارية وفقا لأحكام المادة (826) من (ق إ م إ)، التي تنص على ما يلي " تمثيل الخصوم بمحامي وجوبي أمام المحكمة الإدارية تحت طائلة عدم قبول العريضة"، وكذا المحكمة العليا ومجلس الدولة وفقا للمادة (10) من نفس القانون والتي تنص على أنه " تمثيل الخصوم بمحامي وجوبي أمام جهات الإستئناف والنقض ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" [1] .

ثانيا - شطب الدعوى الضريبية

إن القاضي الإداري هو الوحيد الذي له سلطة شطب الدعوى الضريبية، إذا توافرت فيها الأسباب القانونية التي تدعو لذلك كعدم مراعاة المكلف بالضريبة للإجراءات الشكلية لرفع الدعوى الضريبية وهذا وفقا لنص المواد (216)، (217)، (218)، (219) من (ق إ م إ) [2]، على إجراء الشطب والذي يترتب عليه إنقضاء الخصومة بين الطرفين وبالتالي يقع تجديد في إحتساب الآجال لرفع الدعوى ويشترط لإعادة تحريك الدعوى المشطوبة من جديد أمام الجهة القضائية توافر شرطين أساسين هما:

1 - أن يصدر حكم الشطب.

2 - أن ترفع الدعوى المشطوبة في ميعاد أربعة (04) أشهر المحددة للدعوى الضريبية.

فقد منح المكلف فيها حق العودة في سير الخصومة ولكن بعد زوال سبب الشطب وحسب نص المادة (542) الفقرة الثالثة من (ق إ م إ)، فإن الآجال تحسب من يوم تاريخ النطق بالحكم بالشطب والتي تنص على أنه " يترتب على الشطب إزالة الأثر الموقف للإستئناف ما لم يعاد تسجيل القضية في الجدول خلال آجال الإستئناف المتبقية " [3].

ثالثا: تمديد الميعاد بحكم القانون

كما نصت المادة (357) من نفس القانون " يستأنف سريان أجل إيداع المذكرة الجوابية للمدة المتبقية إبتدءا من تاريخ تبليغ المعني بقرار مكتب المساعدة القضائية بواسطة رسالة مضمنة مع إشعار بالإستلام " [4].

من خلال هذه النصوص نستنتج، بأنها أكدت لنا بأن طلب المساعدة القضائية والتمثيل الوجوبي بمحامي سواء أكان على مستوى المحكمة الإدارية أو مجلس الدولة، كلها جعلها المشرع سببا من أسباب وقف الميعاد وحرصا منه على تكريس مبدأ حماية حقوق وأموال المكلف بالضريبة.

---

[1] أنظر المادة 826 ، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[2] أنظر المواد من 216 إلى 219، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[3] أنظر المادة 542، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[4] أنظر المواد 10- 356 -357 - 826، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

لقد منح المشرع الجبائي للمكلف بالضريبة، ضمانا يتمثل في تمديد آجال رفع الدعوى الضريبية وذلك نتيجة لأسباب يراها المشرع منطقية وقانونية، قصد تمكين المكلف من مباشرة حق اللجوء إلى القضاء المكرس دستوريا، حيث سنتطرق إلى تمديد الآجال بسبب البعد المكاني وكذا التمديد في الآجال بسبب العطل الرسمية.

أ - البعد المكانـــي

يقصد به أن يكون المكلف بالضريبة مقيما خارج التراب الوطني، حيث منح المشرع الجبائي هذه الخاصية القانونية لحماية حقه فيما يتعلق منها بالآجال القانونية [1] .

من خلال هذا التعريف نجد بأن المشرع أحاط المكلف بالضريبة بإمتيازات تتعلق بالآجال في حال ما إذا كان مقيما بالخارج حيث تمدد بحكم القانون.

فنجد أن المدة الأصلية المحددة بأربعة (04) أشهر وفقا لأحكام المادة (82) من (ق إ ج) يضاف إليها مدة شهرين (02) فتصبح ستة (06) أشهر، كما أنه يمدد ميعاد تسليم التكليف بالحضور وأول جلسة بالنسبة للمقيمين بالخارج إلى ثلاثة (03) أشهر، وفقا لأحكام المادة (16) الفقرة الرابعة من (ق إ م إ) والتي جاء فيها " يمدد هذا الأجل أمام جميع الجهات إلى ثلاثة (03) أشهر، إذا كان الشخص المكلف بالحضور مقيما في الخارج" [2] .

ب - العطل الرسميـة

نجد أن المشرع الجزائري كغيره من التشريعات المقارنة مدد آجال الدعوى الضريبية، بموجب القواعد العامة وقد نصت المادة (405) من (ق إ م إ) على ما يلي " تحسب كل الآجال المنصوص عليها في هذا القانون كاملة ولا يحسب يوم التبليغ أو التبليغ الرسمي ويوم إنقضاء الأجل " .

لقد جاء وفقا لهذه المادة بأنه، يعتد بالأيام والعطل الواردة ضمن هذه الآجال عند حسابها، كما تعتبر أيام العطل بموجب هذا القانون، أيام الأعياد الرسمية وأيام الراحة الأسبوعية طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل وإذا كان اليوم الأخير من الأجل ليس يوم عمل كليا أو جزئيا يمدد الأجل إلى أول يوم موالي [3]، فمثلا لو إفترضنا أن آخر يوم من الميعاد هو يوم السبت وبعد يوم السبت عيد الأضحى المبارك، إذا فيوم السبت يوم عطلة وعقب يوم السبت عيد الأضحى وفيه يومان عطلة، كما أنه لو صادف يوم الثلاثاء عيد الاستقلال، إذا في هذه الحالة فإن آخر أجل للميعاد يكون يوم الأربعاء ومنه يحسب ميعاد تقديم الشكوى أو رفع الدعوى الضريبية.

---

[1] عمار عوابدي النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، (نظرية الدعوى الإدارية)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 62.

[2] فضيل كوسة، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، المرجع السابق، ص 103.

[3] عبد القادر عدو، المرجع السابق، ص 124.

الفرع الرابع: عوارض التحقيق القضائي

تتم عملية التحقيق القضائي في المنازعة الضريبية، بإتخاذ مجموعة من الإجراءات التي يباشرها القاضي المقرر وفق ما جاء في نص المادة (844) الفقرة الثانية من (ق إ م إ)، التي تمنح له صلاحية إتخاذ كل التدابير التحقيقية المحددة في نص المادة (838) وما يليها من نفس القانون وكذلك المادتين (85) و (86) من (ق إ ج) [1]، إلا أن هذه الإجراءات قد تعيقها وتعترضها بعض العوامل الواقعية أو القانونية، التي قد تغير من السير العادي للتحقيق، وهذه العوامل عبر عنها المشرع من خلال قانون الإجراءات الجبائية بعوارض التحقيق.

وعوارض التحقيق في المنازعة الضريبية لا تختلف كثيرا، عن تلك المعروفة في النصوص القانونية المقررة في القواعد العامة المطبقة على الدعاوى الإدارية [2] ، وتتمثل في عوارض ينقضي بسببها آجال إختتام التحقيق والتي سنتعرض لها على النحو التالي:

أولا: سحب الطلب

تتحقق هذه الصورة أثناء سير التحقيق عندما يفصح أحد المتنازعين عن رغبته في التنازل عن دعواه، ولكي يكون هذا التنازل قانوني لا بد من أن يستجيب للشروط الواردة في نص المادة (87) من (ق إ ج) [3] ، التي تنص على أنه " يجب على كل مشتك يرغب في سحب طلبه أن يخبر بذلك قبل صدور الحكم برسالة محررة على ورق بدون دمغة يوقعها بيده أو من طرف وكيله ".

وطبقا لما جاء في نص المادة (87) المذكورة أعلاه، فإنه يمكن للمكلف بالضريبة أن يتنازل عن الخصومة وهو إجراء يسبق النطق بالحكم، حيث يستطيع المكلف بموجبه أن يتنازل عن الخصومة التي رفعها، فيتم ذلك بموجب طلب موقع من طرف المشتكى أو المحامي يودع لدى أمانة ضبط المحكمة الإدارية [4]، إذ يتضمن في هذا الطلب إبداء رغبته الصريحة في التنازل عن الخصومة دون قيد أو شرط، كما يمكن أن يكون هذا التنازل بموجب تصريح يثبت فيه بمحضر، يحرره رئيس أمناء الضبط وإذا كان المدعى عليه قد سبق وقدم طلبا مقابلا أو دفعا بعدم القبول أو دفعا في الموضوع، فإن سحب الطلب في هذه الحالة يكون معلقا على قبول المدعى عليه.

كما تجدر الإشارة، إلى أن سحب الطلب والتنازل عن الخصومة لا يؤدي إلى سقوط حق المكلف بالضريبة في حق رفع الدعوى من جديد، حيث أن أثره يتوقف فقط على إنهاء الخصومة القائمة، كما

---

[1] بن ملحة الغوثي، القانون القضائي الجزائري، ط 2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 200، ص 331 .

[2] أغليس بوزيد، التحقيق في دعاوى القضاء الإداري، الدعوى الضريبية نموذجا، دار الأمل للطبعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2012، ص 97 .

[3] أنظر المادة 87، من قانون الإجراءات الجبائية.

[4] فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 104.

يمكنه سحب الطلب متى رأى أن وسائل دفاعه لا تكفيه لتأسيس طلبه فينهي الخصومة بالسحب على أمل أن يتحصل على وسائل دفاع جديدة تمكنه من رفع الدعوى من جديد [1] .

لكن في حالة ترك الخصومة تكون المصاريف القضائية، على عاتق المتخلي عنها ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، طبقا لنص المادة (234) من (ق إ م إ) [2].

ثانيا: الطلبات المقابلــة

تتمثل في الطلبات العارضة في الدعوى، التي يمكن للمدير الولائي للضرائب أن يتقدم بها أثناء سير التحقيق والتي تهدف إلى إلغاء أو تعديل القرار المتخذ بشأن الشكوى[3]، وهذا وفقا لما ورد في نص المادة (88) من (ق إ ج) .

إن الطلب المقابل يعد وسيلة لدعوى المدعى عليه ويأتي بعد إفتتاح التحقيق في الطلب الأصلي الذي أبداه المكلف بدفع الضريبة في العريضة الإفتتاحية، بغرض الإعتراض عليه بالدفع ببطلان إجراء من الإجراءات الشكلية مثل إثارة بطلان إجراء التكليف بالحضور أو التبليغ المنصوص عليه في المادة (838) من (ق إ م إ) [4] ، أو إثارة الدفع بعدم مراعاة الخصم للأجل المحدد من طرف القاضي المقرر لتقديم مذكرات الرد وفق ما أشارت إليه المادة (840) من نفس القانون [5].

كما يمكن أن تعرف المنازعة الضريبية أحيانا وجود المكلف بالضريبية، في مركز المدعى عليه وبالتالي، يجعل محور طلباته المقابلة على شكل الدفع بعدم تقديم الإدارة الجبائية للوثائق والأوراق الإدارية التي تساعد في إثبات الدعوى.

إن المدعى عليه في المنازعة الضريبية سواء أكان المكلف بالضريبة أو الإدارة الضريبية، يمكنه أن يضمن طلبه المقابل ما يعارض به عناصر الإثبات، في الدعوى إلا أن قبول الطلبات العارضة يقتصر على ضرورة إرتباط الطلب المقابل بالطلب الأصلي، [6]، ضف إلى ذلك فحتى يلقى الطلب المقابل قبولا في الدعوى الضريبية يجب على المدعى عليه إثارته قبل إختتام التحقيق [7] .

---

[1] زرقون نور الدين، محاضرات في المنازعات الجبائية، غير منشورة، ألقيت لطلبة الحقوق، تخصص قانون إداري ماستر 2، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014، بدون صفحة.

[2] أنظر المادة، 234، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] فيلالي مراد، لوني يوسف، المرجع السابق، ص 49.

[4] أنظر المادة 838، من قانون الإجراءات المدنية .

[5] أغليس بوزيد، المرجع السابق، ص 110 .

[6] أنظر المادة 867، من قانون الإجراءات الجبائية.

[7] شباطي صونية عميمر كاتية، خصوصية التحقيق القضائي في المنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع قانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2013 - 2014، ص 52.

ثالثا: التدخل في المنازعة الضريبية

إن سير إجراءات التحقيق في المنازعة الضريبية قد يلحقها تغيير في أطرافها، إذ يمكن لهذه الأخيرة أن تتعدد عن طريق التدخل من الغير الذي يعنيه موضوع المنازعة، بما قد ينجر عنه الفصل النهائي فيها من نتائج قانونية [1].

أضافت المادة (87) الفقرة الثانية من (ق إ ج)، وجه آخر من الطلبات العارضة من شأنه أن يعترض على السير العادي لإجراءات التحقيق في المنازعة الضريبية بالسماح لشخص ثالث غريب عن الخصومة، سواء بإرادته الحرة الدخول في الخصومة كطرف وذلك للمطالبة بحق يختصم به في مواجهة الأطراف الأصليين في المنازعة، أو لتدعيم إدعاءات أحد الخصوم فيها، كما يمكن أن يكون التدخل في الخصومة بغير إرادة الشخص، كأن يكون بناءا على طلب الأطراف الأصليين أو أمر من المحكمة الإدارية لما يكون ذلك مجديا وضروريا [2] ، ولقبول التدخل في المنازعة الضريبية هناك شروط لا بد من توفرها والتي نصت عليها المادة (87) الفقرة الثانية من (ق إ ج) [3].

الفرع الخامس: ضمانات المطالبة بتدابير إستعجالية

قد يحدث أثناء سير الدعوى في المنازعة الجبائية بين المكلف بالضريبة والإدارة، أن يطلب المكلف بالضريبة بإتخاذ إجراء مؤقت وسريع لحماية مصالحه قبل أن تتعرض لنتائج يصعب تداركها ويعد اللجوء إلى القضاء الإستعجالي الذي يعتبر إجراء إستثنائي تقتضيه الضرورة لأن الأصل هو التأني قبل إصدار الحكم، لكن هذا التأني كثيرا ما يتسبب في إهدار حقوق وإحداث أضرار وهنا تبرز أهمية وجود تدابير إستعجالية أمام القضاء الإداري، ويقصد بالقضاء الإستعجالي " الفصل في المنازعات التي يخشى عليها فوات الوقت فصلا مؤقتا لا يمس بأصل الحق، وإنما يقتصر على الحكم بإتخاذ إجراء ملزم للطرفين [4].

بحيث يستفيد هذا الأخير من هذه الطلبات أو التدابير الإستعجالية إلى غاية الفصل في موضوع النزاع حيث أن هذا الإجراء أو التسوية المؤقتة بينهما له أثر بالغ الأهمية في تغيير مجريات القضية حيث جاء في نصوص متعددة سواء في (ق إ ج) أو في (ق إ م إ)، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفرع بداية بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري أمام المحكمة الإدارية (أولا)، ثم طلب وقف تنفيذ القرار الإداري أمام مجلس الدولة (ثانيا).

---

[1] حدادي رشيدة، الطلبات العارضة والدعاوى الفرعية في قانون الإجراءات المدنية الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ، ص 89.

[2] أغليس بوزيد، المرجع السابق، ص 49.

[3] أنظر المادة 87 الفقرة 02، من قانون الإجراءات الجبائية.

[4] لحسن كويسي، الإجراءات القضائية المتعلقة بالمنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014، ص ص 38 - 39.

أولا: طلب وقف تنفيذ القرار الإداري أمام المحكمة الإدارية

طبقا لما جاء في نص المادة (833) من (ق إ م إ) والتي تنص على أنه " لا توقف الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الإدارية، تنفيذ القرار الإداري المتنازع فيه، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك غير أنه يمكن للمحكمة الإدارية أن تأمر بناءا على طلب الطرف المعني بوقف تنفيذ القرار الإداري" [1]، من خلال هذا النص نجد أن المشرع قد أجاز للمكلف بالضريبة أن يطلب من المحكمة أمر بوقف تنفيذ القرار الإداري وعلى الرغم من أن النص هنا على وقف التنفيذ وارد ضمن أحكام قضاء الموضوع ينبغي أن تكون هذه الدعوى إستعجالية [2] .

وطبقا لنص المادة (835) من (ق إ م إ)، التي تنص على وجوب أن يتم التحقيق في طلب وقف التنفيذ بصفة عاجلة، إضافة إلى تقليص الآجال الممنوحة للإدارات المعنية لتقديم الملاحظات حول هذا الطلب [3].

غير أن المشرع قيد هذا الطلب بشروط وهي:

أ - أن يقدم طلب وقف تنفيذ القرار الإداري عن طريق دعوى مستقلة.

ب - أن يكون طلب وقف التنفيذ متزامنا مع رفع الدعوى الأصلية [4] .

وعند الفصل في هذا الطلب من قبل الجهة أو التشكيلة القضائية والتي نصت عليها المادة (836) من نفس القانون " في جميع الأحوال تفصل التشكيلة التي تنظر في الموضوع في الطلبات الرامية إلى وقف التنفيذ بأمر مسبب ينتهي أثر وقف التنفيذ بالفصل في دعوى الموضوع "، كما تنص المادة (837) من (ق إ م إ) على أنه " يتم التبليغ الرسمي للأمر القاضي بوقف تنفيذ القرار الإداري وذلك خلال (24) ساعة [5].

ثانيا: طلب وقف تنفيذ القرار الإداري أمام مجلس الدولة

يجوز الإستئناف أمام مجلس الدولة بوقف تنفيذ القرار الصادر عن الإدارة الضريبية، ويكون خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ الأمر الصادر عن المحكمة الإدارية وفقا لأحكام المادة (837) من نفس القانون، إضافة إلى ما جاء في نص المادة (911) من هذا القانون، والتي تنص على أنه " يجوز لمجلس الدولة إذا أخطر بعريضة رفع وقف التنفيذ المأمور به من طرف المحكمة الإدارية

---

[1] أنظر المادة 833، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[2] لحسن كويسي، المرجع السابق، ص 49.

[3] أنظر المادة 835، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[4] فيصل نسيغة، وقف تنفيذ القرار الإداري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، العدد 06، ص 155.

[5] أنظر المواد 836 و837، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

أن يقرر رفعه حالا إذا كان من شأنه الإضرار بمصلحة عامة أو بحقوق المستأنف وذلك إلى غاية الفصل في موضوع الإستئناف " [1].

من خلال ما ورد في نص هذه المادة، يمكن القول بأن المشرع قد عالج حالة رفع وقف تنفيذ القرار الإداري المحكوم فيه من طرف المحكمة الإدارية، وربطه بشرط المصلحة العامة والضرورة وعدم الإضرار بحقوق المستأنف.

إلا أن وقف التنفيذ لا بد أن لا يتعارض مع المصلحة العامة لأن القضاء في هذه الحالة يقوم بإجراء موازنة بين الضرر الناجم عن تنفيذ هذا القرار والضرر الناجم عن وقف تنفيذه [2].

كما نصت المادة (912) من نفس القانون، " عندما يتم إستئناف حكم صادر عن المحكمة الإدارية قضى برفض الطعن لتجاوز السلطة لقرار إداري، يجوز لمجلس الدولة أن يأمر بوقف التنفيذ بطلب من المستأنف عندما يكون تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه من شأنه إحداث عواقب يصعب تداركها.... " [3] .

وهنا نجد أن المشرع أجاز لمجلس الدولة وقف تنفيذ القرار بطلب من المكلف بالضريبة وذلك إذا كان في تنفيذ القرار، قد تنشأ عواقب يصعب تداركها وذلك حماية لحقوق المكلف بالضريبة.

ثالثا: إستئناف الأوامر الإستعجالية وتنفيذها قبل الفصل في الموضوع

يجوز الطعن في الأوامر الإستعجالية الصادرة عن المحاكم الإدارية بطرق الطعن العادية فقط أمام مجلس الدولة المتمثلة بالطعن بالإستئناف وهذا وفقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

أ - إستئناف الأوامر الإستعجالية

لم يحدد المشرع إجراءات خاصة لإستئناف الأوامر الإستعجالية أمام مجلس الدولة، وإنما إكتفى بتحديد أجل الإستئناف وذلك خلال خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ الحكم، ولذلك هنا يجب تطبيق القواعد العامة للطعن بالإستئناف والمنصوص عليها في المواد من (949) إلى (952) من (ق إ م إ) [4] ، ويتم رفع الإستئناف إلى الجهة القضائية المختصة المتمثلة في مجلس الدولة، وعلى المجلس أن يبحث في مدى توافر شروط الإستعجال، ويفصل مجلس الدولة في أجل ثمانية وأربعون (48) ساعة، هذا ما أكدته نص المادة (937) الفقرة الثانية من نفس القانون، وهذا الإستئناف ليس له أثر موقف خلافا للدعوى العادية [5] .

---

[1] أنظر المادة 911، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[2] عبد القادر عدو، المرجع السابق، ص 258.
[3] أنظر المادة 912، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[4] أنظر المواد من 949 إلى 952، من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.
[5] أنظر المادة 937، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

أما بالنسبة للأوامر القاضية برفض الدعوى بسبب أن الطلبات غير مؤسسة أو لعدم الإختصاص النوعي، فيكون الطعن فيها بالإستئناف أمام مجلس الدولة والذي يفصل فيه خلال شهر واحد.

ب - تنفيذ الأمر المستأنف قبل الفصل في الموضوع

الإشكال المطروح بخصوص تنفيذ الأمر الإستعجالي قبل الفصل في الإستئناف نرى أنه غير مطروح بخصوص حالات إيقاف التنفيذ في الميدان الضريبي ونخص بذلك تأجيل التحصيل فهناك ضمان وجب تقديمه من قبل المكلف بالضريبة للحصول على التأجيل في التنفيذ، حتى وإن كان الأمر الإستعجالي صادرا بناءا على رفض القابض للضمانات، في هذه الحالة ونظرا لوجود دعوى في الموضوع بخصوص المبلغ المتنازع عنه، فإن قاضي الإستعجال هنا يمكن أن يأمر سواء بتأجيل التحصيل وبالتالي قبول الضمانات، أو برفض طلب المدعى وبالتالي رفض الضمانات المقدمة [1].

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة للمكلف بالضريبة المرتبطة بسير الدعوى الضريبية

يقصد بالضمانات الخاصة للمكلف بالضريبة بأنها مجموعة الإجراءات التي حددها القانون من أجل إستخدام وسائل الإثبات، حتى يقوم القاضي بدور مهم للوصول إلى الحقيقة وهذا الإجراء يكون بناءا على طلب الخصوم أو من طرف القاضي إذ يأمر شفاهة أو كتابة بأي إجراء من إجراءات التحقيق التي يسمح بها القانون وهذا في أي مرحلة تكون عليها الدعوى، كما أنه يمكنه أن يأمر بعدة إجراءات في آن واحد وبناءا على ما تم ذكره، قسمنا هذا المطلب إلى مراجعة التحقيق أو ما يسمى بالتحقيق المضاد في (الفرع الأول)، ثم تناولنا طلب إجراءات الخبرة في (الفرع الثاني)، كما تجدر الإشارة بأن التحقيق الإضافي، قد تم إلغاؤه بموجب المادة (29) من قانون المالية لسنة 2008 [2].

الفرع الأول: مراجعة التحقيق (التحقيق المضاد)

حيث أن عدم المساواة بين أطراف النزاع المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، دفع بالمشرع إلى فرض قواعد جديدة تتعلق بالتحقيق وذلك لكي يكون هناك نوع من التوازن بينها وبين المكلف بالضريبة أو لكي يستطيع أن يواجه بهذا التحقيق الإدارة الجبائية أمام المحكمة الإدارية.

أولا: خصوصية إجراء مراجعة التحقيق عن وسائل الإثبات الأخرى

نظرا للخصوصية التقنية لمنازعات الضرائب وتعقد عناصرها [3]، فإنها تجعل وسائل التحقيق فيها تحكمها التطبيقات القضائية أكثر مما تحكمها النصوص القانونية، حيث يجب إعطاء مرونة أكبر للقاضي

---

[1] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 109 .

[2] أنظر المادة رقم 84 ملغاة، بموجب المادة رقم 29 من قانون المالية، لسنة، 2008، رقم07 - 12 المؤرخ في 30 - 12 - 2007، ج ر، عدد، 82، الصادرة بتاريخ 31 - 12 - 2007.

[3] عطوي عبد الحكيم، منازعات الضرائب المباشرة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص 122 .

الإداري في المادة الضريبية ليقبل ما يلائم الدعوى الضريبية من عدمه [1]، مما يدفعه إلى إتباع إجراءات أخرى للتحقيق تمكنه من أداء دوره على أكمل وجه، وعليه ففي حالة عدم كفاية إجراءات التحقيق العامة يلجأ إلى إجراءات التحقيق الخاصة التي يجوز الأمر بها [2].

ولا شك أن لهذه الإجراءات أهمية بالغة وذلك لما لها من تأثير مباشر على نجاح الدعوى الضريبية أو فشلها وأثر ذلك على حقوق المكلف بالضريبة وهذه الإجراءات محددة على سبيل الحصر في المادة (85) الفقرة الأولى من (ق إ ج) [3]، حيث تنص على " إن إجراءات التحقيق الخاصة الوحيدة التي يجوز الأمر بها في مجال الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال هي مراجعة التحقيق والخبرة " وبالتمعن في هذه الفقرة نلاحظ ما يلي:

أ - إستعمال المشرع عبارة " **إجراءات التحقيق الخاصة الوحيدة** " وقد يكون ذلك في إعتقادنا أن المشرع إستبعد باقي وسائل التحقيق المذكورة ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ب - كما نلاحظ أن المشرع قد جمع بين مراجعة التحقيق والخبرة وذلك بالرغم من أن إجراء مراجعة التحقيق يدخل في الإطار النوعي للتحقيق، وأما إجراء الخبرة فيعد وسيلة من وسائل التحقيق.

وفي الأخير نلاحظ أن هذه الفقرة قد إقتصرت على مجال الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال، مما يطرح التساؤل عن إجراءات التحقيق المقررة في باقي الضرائب الأخرى.

ثانيا: حالات مراجعة التحقيق وتنفيذها

من بين الإجراءات الخاصة للتحقيق في المنازعات الجبائية مراجعة التحقيق أو ما يسمى بالتحقيق المضاد الذي، يعتبر من بين أهم الضمانات التي يتمتع بها المكلف بالضريبة أثناء سير الدعوى الضريبية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تساعد القاضي الإداري في القيام بمهامه بإنصاف في القضية المطروحة عليه في المنازعة الإدارية بصفة عامة والجبائية بصفة خاصة، ولقد أقر المشرع الجبائي إجراءات التحقيق، حيث يقوم القاضي بالأمر بإجراء عملية التحقيق الخاصة إذا رأى أهمية لذلك.

لم يحدد المشرع مجمل الحالات التي تسعى فيها المحكمة الإدارية للأمر بمراجعة التحقيق، بل إكتفى بالنص على ذلك في المادة (85) الفقرة الثالثة من (ق إ ج) والتي تنص على أنه " في حالة ما إذا رأت المحكمة الإدارية ضرورة الأمر بمراجعة التحقيق، فإن هذه العملية تتم بحضور الشاكي أو وكيله على يد أحد أعوان مصلحة الضرائب، غير ذلك الذي قام بعملية المراقبة في المرة الأولى " [4] ، يعين العون المكلف بمراجعة التحقيق من قبل المدير الولائي للضرائب يحدد الحكم القضائي بهذا الإجراء

---

[2] مالك عليان، الدعوى الضريبية في النظام القانوني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص 70.

[2] طوي عبد الحكيم، المرجع السابق، ص 122.

[3] أنظر المادة 85 الفقرة الأولى، من قانون الإجراءات الجبائية.

[4] أنظر المادة 85، من قانون الإجراءات الجبائية .

مهمة العون والمدة التي يجب عليه أن يجري خلالها مهمته، وتسند عملية مراجعة التحقيق إلى أحد أعوان مصلحة الضرائب لأن التحقيق المقصود به هنا ليس ذلك الذي يقوم به القاضي، وإنما تقوم به المصالح الجبائية عند مراقبتها للوضعية المالية للمكلف بالضريبة أو التحقيق في محاسبته.

يحرر العون المكلف بمراجعة التحقيق تقريرا، يبدي فيه ملاحظات المكلف بالضريبة ونتائج المراقبة التي قام بها مع إبداء رأيه، كما يجب على المدير الولائي للضرائب إيداع التقرير لدى أمانة الضبط بالمحكمة الإدارية التي أمرت بهذا الإجراء [1] .

ويتضح مما تقدم ذكره، أن أساس الأمر بمراجعة التحقيق يتعلق بعدم كفاية عناصر الإثبات في ملف الدعوى، أي أنه غير جاهز للحكم وهو الوضع الذي يبرر صلاحيات المحكمة في الأمر بإنتقاء أحد أعوان مصلحة الضرائب لمباشرة العملية ويخضع بذلك لرقابة المستشار المقرر ويعتبر ضمانا لحقوق المكلف بالضريبة يتعين الحرص على عدم إهدار هذا الحق، من جراء إنحياز أعوان الإدارة الجبائية لمصالح الخزينة العمومية [2] .

وما يمكن نقده أيضا في هذا الإجراء، أنه بالرغم من المجهودات التي يقوم بها المشرع والقضاء نلاحظ عدم نجاعة و فاعلية مراجعة التحقيق، حيث أنه يعتبر إجراء شكلي ولا يكون لصالح المكلف بالضريبة لأنه لا يضيف الجديد للتحقيق السابق، لأن القائم بإجراء التحقيق هي الإدارة والتي تعتبر كخصم وحكم في الوقت نفسه، فهذا يؤثر سلبا على مبدأ الحياد ويمس بمصداقية التحقيق وفي هذا الأمر يتعين على المشرع جعل مراجعة التحقيق، يتم على يد طرف محايد لإضفاء المزيد من الشفافية.

بناءا على ما سبق ذكره، نستنتج أن القاضي غير ملزم بإجراء مراجعة التحقيق بل يأخذه على سبيل الإستئناس، وفي حالة عدم إقتناعه بمحضر هذا الإجراء يأمر بإجراء آخر وهو إجراء الخبرة.

الفرع الثاني: طلب إجراءات الخبرة القضائية

تعتبر الخبرة وسيلة من وسائل التحقيق وطريقة من طرق الإثبات في المنازعة الجبائية، يمكن للقاضي الإداري بطلب من الخصوم وتحديدا المكلف بالضريبة، الرجوع إلى الخبرة القضائية في كل المسائل التي تستلزم الفصل فيها إلى إستعاب نقاط فنية لا يستطيع القاضي الإلمام بها، إلا أنه لا يجوز للمحاكم أن تبالغ من إستعمال هذا الحق لأنه قد يؤدي إلى خسارة قد تلحق بالخصوم بسبب تكليفهم بمصاريف باهظة وتعطيل الفصل في النزاع [3] ، إلا أن هذا الحق يعتبر من الضمانات الأساسية التي خولها المشرع للمكلف بالضريبية بإعتبار أن إجراء الخبرة القضائية من الممكن أن يغير مجريات سير

---

[1] طاهري حسين، الإجراءات المدنية والإدارية الموجزة (شرح لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد) الجزء الأول، دار الخلدونية للتوزيع و النشر، الجزائر، 2012، ص ، ص 28 .

[2] صالحي العيد، الوجيز في شرح الإجراءات الجبائية، الأنظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 108.

[3] طاهري حسين، الإجراءات المدنية والإدارية الموجزة (شرح ق ا م ا، الجديد)، المرجع السابق، ص 55.

الدعوى القضائية، وإجراء الخبرة قد تم تنظيمه في القواعد العامة والخاصة [1] ، حيث نظمه المشرع في المادة (858) من (ق إ م إ) والتي تحيلنا إلى المواد من المادة (125) إلى المادة (145) من نفس القانون، كما تطرق إليها (ق إ ج) في المادتين (85) و (86) من هذا القانون بالإضافة إلى القانون رقم 91 - 08، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد [2].

والخبرة كوسيلة من وسائل التحقيق هي إستشارة فنية، يطلبها القاضي من تلقاء نفسه أو بناءا على طلب أحد أطراف الدعوى لمساعدته على الفصل فيها، وتمثل الخبرة أحد الإجراءات الرئيسية للتحقيق الذي تأمر به المحكمة الإدارية، حيث يختار أشخاص من ذوي الإختصاص وتمنح لهم مهمة تقنية ويبدون ملاحظاتهم ويقومون بإعطاء تقديراتهم لمسائل المنازعات [3] ، وتهدف الخبرة إلى توضيح واقعة مادية تقنية أو علمية محضة للقاضي، حسب أحكام المادة (125) من (ق إ م إ)، حيث تثير المنازعات الجبائية العديد من المسائل الفنية والتقنية لذلك تسند مهمتها لأشخاص من ذوي الإختصاص وسوف نتطرق فيما يلي إلى الحق في طلب تعيين الخبير (أولا) ثم طلب رد الخبير (ثانيا) وإجراءات الخبرة وتبليغها للمكلف بالضريبة (ثالثا).

أولا: الحق في طلب تعيين الخبير

طبقا لنص المادة (86) الفقرة الأولى من (ق إ ج) التي تنص على أنه " يمكن أن تأمر المحكمة الإدارية بالخبرة وذلك إما تلقائيا وإما بناءا على طلب من المكلف بالضريبة أو مدير الضرائب بالولاية ويحدد الحكم القاضي بهذا الإجراء الخاص بالتحقيق مهمة الخبراء" [4] ، ويفهم من نص هذه المادة أن طلب تعيين الخبير ليس حكرا فقط على الإدارة الجبائية، فحسب وإنما يحق للمكلف بالضريبة أيضا طلب هذا الإجراء ، وطلب التعيين هذا يقدمه المكلف بالضريبة إلى القاضي الذي له السلطة التقديرية في الموافقة على الطلب أو رفضه، وهذا نستشفه من نص المادة (77) من (ق إ م إ) والتي تنص على " يمكن للقاضي ولسبب مشروع وقبل مباشرة الدعوى، أن يأمر بأي إجراء من إجراءات التحقيق بناءا على طلب كل ذي مصلحة قصد إقامة الدليل والإحتفاظ به إثبات الوقائع التي قد تحدد مآل النزاع " كما تنص المادة (76) من (ق إ م إ) على أنه " يجوز الأمر بإجراء التحقيق في أي مرحلة كانت عليها الدعوى" [5] .

---

[1] المقصود بالقواعد العامة القانون رقم 09/08، المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية، أما القواعد الخاصة تتمثل في قانون الإجراءات الجبائية ومختلف قوانين الضرائب.

[2] القانون رقم 91 - 08، المؤرخ في 27 أفريل 1991، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج ر، عدد، 20، الصادرة بتاريخ 01 ماي 1991.

[3] فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 93.

[4] أنظر المادة 86 الفقرة الأولى، من قانون الإجراءات الجبائية .

[1] أنظر المواد 77 و 76، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

من خلال هذه النصوص القانونية، نجد بأن طلب تعيين الخبير من قبل المكلف بالضريبة يخضع إلى سلطة القاضي التقديرية، ولذلك لكي يكون هذا الطلب مؤسسا لا بد من أن يبرر الأسباب والدوافع التي دعته إلى طلب إجراء الخبرة، ويبين إسم ولقب الخبير مع تحديد التخصص، ويوضح أيضا النقاط التي تندرج فيها مهمة الخبير تحديدا دقيقا والجدول الزمني للخبرة وذلك بتعيين أجل إيداع الملف وتجدر الإشارة، إلى أن طلب تعيين الخبير يجب أن يكون مؤسسا، أي إبراز المكلف بالضريبة للدوافع والأسباب التي دعته إلى طلب إجراء الخبرة [1] .

والنقطة الإيجابية الثانية التي نستنتجها من خلال هذه النصوص، هي أن المشرع منح ضمانة أخرى للمكلف بالضريبة، مفادها أنه يمكن له طلب تعيين خبير في أية مرحلة من مراحل التقاضي التي تكون عليها الدعوى ويقوم بأعمال الخبرة خبير تعينه المحكمة الإدارية، حيث يحدد يوم وساعة بدء العمليات ويعلم المصلحة الجبائية المعنية وكذا المشتكى وإذا إقتضى الأمر الخبراء الآخرين وذلك قبل عشرة (10) أيام على الأقل من بدء العمليات، وهذا حسب نص المادة (86) الفقرة 06 من (ق إ ج) [2].

غير أنه يمكن أن تسند المحكمة الإدارية المهمة إلى ثلاثة (03) خبراء، في حالة ما إذا طلب أحد الأطراف ذلك وفي هذه الحالة يعين كل طرف خبيره، أي خبير يعينه المكلف بالضريبة وخبير تعينه الإدارة وتعين المحكمة الإدارية الخبير الثالث وهذا طبقا لنص المادة (86) الفقرة الثانية من (ق إ ج) [3] ومهمة الخبير لا يمكن إسنادها إلى الموظفين الذين شاركوا في إعداد الضريبة المتنازع فيها ولا الأشخاص الذين أبدو رأيا في القضية، أو الذين تم توكيلهم من قبل أحد الطرفين أثناء التحقيق حسب أحكام المادة (86) الفقرة الثالثة من (ق إ ج)، كما تضمنت المواد من (126) إلى (131) من (ق إ ج)، تعيين الخبراء، بحيث أشارت المادة (127) من نفس القانون إلى أنه في حالة تعدد الخبراء المعينين، يقومون بأعمال الخبرة معا ويعدون تقريرا واحد، وإذا إختلفت آرائهم يتعين على كل واحد منهم تسبيب رأيه [4] .

ثانيا: طلب رد الخبير

يحق للمكلف بالضريبة طلب رد الخبير سواء كان هذا الخبير معين من قبل المحكمة الإدارية أو من قبل الإدارة الجبائية، ولابد أن يكون هذا الطلب مبررا ومعللا [5] ، حتى يقبل وذلك في أجل ثمانية (08) أيام إعتبارا من اليوم الذي يستلم فيه الطرف تبليغ إسم الخبير الذي يتناوله بالرد وعلى الأكثر عند بداية إجراء الخبرة ويفصل في هذا الطلب بعد رفع الدعوى على الخصم طبقا للمادة لأحكام (86)

---

[2] صالحي العيد، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 11 .
[3] المادة 86 الفقرة 06، من قانون الإجراءات الجبائية.
[4] أنظر المادة 86 الفقرة 02، من قانون الإجراءات الجبائية.
[5] مصطفى غرمة، المرجع السابق، ص 44 .
[1] أنظر المادة 86 الفقرة 04، من قانون الإجراءات الجبائية 11 .

الفقرة 04 من (ق إ ج)، وإستنادا للمادتين (132) و (133) من (ق إ م إ)، حيث أن الخبير عند عجزه عن القيام بمهامه التي أسندت له أو تعذر عليه القيام بها، فإن المكلف بالضريبة يجوز له طلب إستبداله أو رده إن وجدت أسباب لذلك، كما أن هذا الرد لا يكون مقبولا إلا في الحالات التالية [1]:

أ - القوة القاهرة.

ب - القرابة الغير مباشرة للدرجة الرابعة .

ج - وجود مصلحة شخصية أو سبب جدي.

ثالثا: إجراءات الخبرة وتبليغها للمكلف

يقوم بأعمال الخبرة، خبير تعينه المحكمة الإدارية بحيث يحدد يوم وساعة بدء العمليات ويعلم المصلحة الجبائية والمكلف، وإذا إقتضى الأمر الخبراء الآخرين وذلك قبل عشرة (10) أيام على الأقل من بدء العمليات طبقا لأحكام المادة (86) الفقرة 06 من (ق إ ج)، حيث يتوجه الخبير إلى مكان حضور أطراف الخصومة وبعد إتمام الخبرة وإطلاع الخبراء على الملف الجبائي، فإنهم يقومون بتحرير تقرير مشترك أو تقارير منفردة ويتم إيداعها لدى أمانة ضبط المحكمة، وبعد الإيداع تمنح مهلة عشرون (20) يوما كاملة للمكلف بأن يطلع على تقرير الخبير ومهلة ثلاثة (03) أيام من تاريخ تبليغهم بقرار رئيس المحكمة الإدارية [2].

وفي الأخير بعد إنتهاء عملية الخبرة يقدم الخبراء كشفا عن أمر تفرغهم ومصاريفهم وأتعابهم وتتم تصفية ذلك بقرار من رئيس المحكمة الإدارية، طبقا للتعريفة المحددة من الوزير المكلف بالمالية حسب نص المادة (86) الفقرة 09 من (ق إ ج) [3] .

حيث أن اللجوء للخبرة لا يعني أنها ملزمة للقاضي الإداري، بل تتميز الخبرة دائما بالطابع النسبي من خلال مبدأ حرية القرار الذي يعود للقاضي الإداري وحده، فهو غير ملزم بنتائج الخبر، حتى على المستوى المحاسبي وهو ما يؤكده قرار مجلس الدولة الصادر بتاريخ 15 - 10 - 2002 " حيث أن إدارة الضرائب طعنت في مصداقية الخبرة وصحتها ونزاهتها لكونها لم تشارك فيها مع الخبير وأن الخبير لم يعتمد على الملف الجبائي ولم يشارك معه في الخبرة المفتش المصفي للضرائب، حيث أنه فعلا بالرجوع إلى القيمة التي حددتها إدارة الضرائب كضريبة يجب تسديدها والقيمة التي حددها الخبير فإن الفرق شاسع وكبير يفوق بنسبة كبيرة مما يجعل محل الخبرة محل شك في صحتها" [4].

---

[2] أنظر المواد 132 و 133، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] مقراني فتيحة، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر 2007 - 2008 ، ص 48.

[4] صالحي العيد، المرجع السابق، ص 79 .

[1] قرار رقم 005722، الصادر بتاريخ:2002.10.15، مجلة مجلس الدولة، العدد الخاص بالمنازعات الضريبية سنة 2013، ص 102.

من خلال دراستنا لهذا المبحث، يتضح لنا بأن الإختصاص النوعي للنظر في النزاع الضريبي يؤول إلى القضاء الإداري، أما الإختصاص الإقليمي فيؤول إلى المحكمة التي يقع في إختصاصها مكان فرض وتأسيس الضريبة أو الرسم محل النزاع، كما أن إجراءات التحقيق في الدعاوى الضريبية إلى غاية صدور أحكام قضائية فيها، لا تخرج عن جملة الإجراءات المتبعة في سائر المنازعات الإدارية بإستثناء بعض الإجراءات الخاصة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية وهذه الإجراءات تعد إجراءات تحقيقية تفحصية، يستتند عليها القاضي للتحقيق في الوقائع القانونية وتحديد مدى سلطته التقديرية، كما أنها تشكل الوسيلة التي يعتمد عليها المكلفون بالضريبة من أجل المحافظة على حقوقهم المشروعة وللإثبات أهمية قانونية وعملية في فض مختلف النزاعات أمام الجهات القضائية، بشكل عام وفي القضاء الإداري المختص بالمنازعات الضريبة بشكل خاص .

وعليه فإن دور القاضي الإداري في المنازعات الجبائية لا يقتصر فقط على قبول أو رفض العرائض المحالة إليه ويكتفي بصدور الحكم، وإنما له سلطات أوسع من ذلك وتتمثل هذه الأخيرة في إعادة التقييم والتحقيق في قيمة الضريبة المفروضة على المكلف بها، حيث أن هذه السلطات جد مهمة وفعالة في إصدار حكم منصف وعادل، أي أن المكلف بالضريبة لم يسلب أو يحرم من أية حقوق أو ضمانات

كما أن المشرع منح للمكلف بالضريبة ضمانات أخرى، تتمثل في مراجعة الأحكام القضائية عن طريق ما يعرف بطرق الطعن المقررة قانونا، سواء أمام نفس الجهة القضائية مصدرة الحكم أو القرار القضائي، أو أمام مجلس الدولة، وذلك من خلال التقيد بالإجراءات القانونية المرتبطة برفع الدعوى الضريبية وكذا إحترام الآجال القانونية المتاحة له، لرفع الدعوى القضائية أمام الجهات القضائية الإدارية المختصة، الذي سوف نتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المرتبطة بمراجعة الأحكام القضائية

يعني القصد من مراجعة الأحكام القضائية هو إعادة النظر في الأحكام التي صدرت عن المحكمة الإدارية المختصة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس كل حكم يجوز إستئنافه، بل يجب أن يكون هذا الحكم إبتدائيا صدر عن المحكمة الإدارية المختصة ويقبل الإستئناف أمام مجلس الدولة [1] ، ولقد حدد القانون الجهات القضائية المختصة للنظر في هذا النزاع تطبيقا لمبدأ التقاضي على درجتين والمتمثلة في المحكمة الإدارية ومجلس الدولة، الذي يعتبر كهيئة مقومة لأعمال المحاكم الإدارية وفقا لدستور 1996 طبقا لنص المادة (152) منه، الذي كرس نظام الإزدواجية القضائية في الجزائر بين المنازعات التي تختص بها كل جهة قضائية، وعليه سنتناول في هذا المبحث، طرق الطعن العادية في (المطلب الأول) وطرق الطعن الغير عادية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول : طرق الطعن العاديـة

يحق للمكلف بالضريبة بعد صدور حكم المحكمة الإدارية وفي حالة عدم إقتناعه بالحكم الطعن فيه وذلك بالطرق القانونية التي أتاحها له القانون، وهي المعارضة في حالة صدور حكم غيابي ضده في (الفرع الأول)، أو عن طريق الطعن بالإستئناف أمام مجلس الدولة بإعتباره درجة ثانية للتقاضي في (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: الطعن بالمعارضة

المعارضة هي طريق من طرق الطعن العادية موجهة ضد الأحكام القضائية الموصوفة قانونا بأنها غيابية، يلجأ إليها المكلف بالضريبة وذلك عند صدور الحكم الغيابي في حقه والهدف منها هو إلغاء أو تعديل الحكم أو القرار القضائي الغيابي الذي صدر، والفصل في القضية من جديد وتكون المعارضة أمام نفس الجهة القضائية التي أصدرت الحكم، وبمقتضى هذا الطعن يستطيع المكلف بالضريبة أن يتقدم أمام نفس الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار في غيابه، دون تمكينه من ممارسة حق الدفاع طالبا منها إعادة النظر في الدعوى على ضوء ما سيقدمه من أدلة ودفوع [2].

ترفع المعارضة أمام نفس الجهة القضائية التي أصدرته، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك خلال أجل شهر واحد إبتداءا من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار الغيابي ويتم الطعن بالمعارضة بموجب عريضة إفتتاح الدعوى مكتوبة موقعة ومؤرخة، مرفقة بنسخة من الحكم أو القرار المطعون فيه، تودع بأمانة ضبط المحكمة الإدارية أو مجلس الدولة من قبل المدعى أو وكيله أو محاميه بعدد من النسخ حسب عدد الأطراف، طبقا لنص المادة (14) من (ق إ م إ) ووفقا للشروط الشكلية المحددة في

---

[1] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 91.

[2] عبد القادر عدو، المرجع السابق، ص 293 .

نص المادة (15) من نفس القانون والتي تنص على أنه يجب أن تتضمن عريضة إفتتاح الدعوى تحت طائلة عدم قبولها شكلا البيانات الآتية [1] :

أ - الجهة القضائية التي تعرض أمامها الدعوى.

ب - إسم ولقب المدعى وموطنه.

ج - إسم ولقب وموطن المدعى عليه، فإن لم يكن له موطن معلوم فآخر موطن له.

د - الإشارة إلى تسمية وطبيعة الشخص المعنوي، ومقره الإجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الإتفاقي.

هـ - عرضا موجزا للوقائع والطلبات والوسائل التي تؤسس عليها الدعوى.

و - الإشارة عند الإقتضاء إلى المستندات والوثائق المؤيدة للدعوى.

ويجب أن يتم التبليغ الرسمي للعريضة إلى كل أطراف الخصومة طبقا لنص المادة (330) من نفس القانون، ليتم تحديد تاريخ أول جلسة يتم من خلالها مراجعة الحكم أو القرار القضائي، حسب الحالة ويفصل من جديد في القضية ويصبح الحكم أو القرار المطعون فيه كأنه لم يكن، هذا كقاعدة عامة، إلا إذا كان الحكم أو القرار مشمول بالنفاذ المعجل وفقا للمادة (323) من (ق إ م إ) [2] .

أولا: شروط المعارضة

لكي يقبل الطعن بالمعارضة في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية أو مجلس الدولة يجب أن يكون الحكم أو القرار غيابيا، كما يجب أن تقدم المعارضة في الآجال المحددة قانونا.

أ - شرط توفر حكم أو قرار غيابي

لممارسة حق الطعن بالمعارضة يجب أن يصدر حكم أو قرار غيابي في حق الشخص والمشرع إستحدث هذا النوع من طرق الطعن، من أجل تحقيق العدالة في الأحكام وإحترام حق الدفاع ومبدأ الوجاهية (المواجهة) [3] ، وهذا المبدأ نصت عليه المادة (03) من (ق إ م إ) .

ب - ألا يكون الحكم أو القرار المطعون فيه قد سبق أن فصل فيه

لا يكون الطعن بالمعارضة إذا سلك الشخص المتغيب طريق الطعن بالإستئناف شريطة إنتهاء الآجال القانونية للمعارضة لأنها من النظام العام، كما لا يجوز كذلك الطعن بالمعارضة من جديد إذا تمت المعارضة في المرة الأولى، وهذا ما نصت عليه المادة (331) من (ق إ م إ) على أنه

---

[1] أنظر المواد 14 و 15، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

[2] بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 23 فيفري 2008 منشورات بغدادي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص 242.

[3] عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الإطار النظري للمنازعات الإدارية، الطبعة الأولى دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 366.

" يكون الحكم الصادر في المعارضة حضوريا في مواجهة جميع الخصوم وهو غير قابل للمعارضة من جديد" [1]، ولذلك يستبعد من نطاق الطعن بالمعارضة ما يلي:

1 - الأحكام الحضورية.

2 - الأحكام المعتبرة حضوريا، حيث تنص المادة (293) على ما يلي " إذا تخلف المدعي عليه المكلف بالحضور شخصيا أو وكيله أو محاميه عن الحضور، يفصل بحكم إعتباري حضوري " [2] .

3 - الأوامر الإستعجالية الصادرة عن المحاكم الإدارية، حيث تنص المادة (936) من نفس القانون على ما يلي:

4 - الأوامر الصادرة تطبيقا للمواد (919) ، (921) و (922) [3] .

5 - الأحكام الغيابية التي إنقضى أجل الطعن فيها، حيث تنص المادة (329) من نفس القانون " لا تقبل المعارضة إلا إذا رفعت في أجل شهر واحد إبتداءا من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار الغيابي" [4].

ثانيا - الآثار المترتبة عن الطعن بالمعارضة

يترتب على الطعن بالمعارضة مجموعة من الآثار و التي سوف نذكرها على النحو التالي:

أ - يكون الحكم أو القرار الصادر في المعارضة حضوريا في مواجهة جميع الخصوم وهو غير قابل للمعارضة من جديد [5] .

ب - للطعن بالمعارضة أثر موقف للتنفيذ، ما لم يؤمر بخلاف ذلك وفقا لنص المادة (955) من (ق إ م إ) ، حيث يسري هذا الأثر من تاريخ تقديم المعارضة إلى غاية صدور حكم جديد يؤيده أو يعارضه [6].

ج - مراعاة مركز الطرف المتغيب لعل الطعن بالمعارضة سيبين للقاضي عناصر جديدة لم يكن يعلمها ساعة الفصل في الحكم أو القرار الغيابي، كما أن المعارضة تخول نفس الجهة القضائية التي أصدرته أحقية إعادة النظر فيه من جديد من زاوية الوقائع والقانون وكأن الملف عرض عليه لأول مرة [7] .

---

[1] أنظر المادة 331، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[2] أنظر المادة 293، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[3] أنظر المادة 936، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[4]أنظر المادة 329، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[5] محمد الصغير بعلي، الوجيز في الإجراءات القضائية الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 223 .
[6] عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، دار هومة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص 318.
[7]عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص 367.

ثالثا - مواعيد الطعن بالمعارضة

حددت المادة (954) من (ق إ م إ) أجل شهر واحد (01) لرفع الطعن بالمعارضة ويسري هذا الأجل إبتداءا من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار الغيابي، مع مراعاة أحكام المادة (404) من نفس القانون [1] ، التي تنص على أن يمدد بشهرين (02) بالنسبة للأشخاص المقيمين خارج إقليم الوطن، تحسب هذه الآجال بداية من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار الغيابي والمقصود بالتبليغ الرسمي هو ذلك التبليغ الذي يتم بموجب محضر يعده المحضر القضائي وهذا طبقا لنص المادة (406) من (ق إ م إ).

أما في حالة عدم التبليغ الرسمي فالأجل يحدد بسنتين (02) تسري من تاريخ النطق بالحكم أو القرار الغيابي وهذا وفقا لنص المادة (223) من نفس القانون، التي تنص على " تسقط الخصومة بمرور سنتين (02) من تاريخ صدور الحكم أو صدور أمر القاضي، الذي كلف أحد الخصوم للقيام بالمساعي.... " [2] ، كما تنص المادة (314) من (ق إ م إ) [3] على أنه " لا يكون الحكم الحضوري الفاصل في موضوع النزاع والحكم الفاصل في أحد الدفوع الشكلية أو الدفع بعدم القبول أو أي دفع من الدفوع الأخرى التي تنهي الخصومة، قابلا لي طعن بعد إنقضاء سنتين (2) من تاريخ النطق به، ولو لم يتم تبليغه رسميا" ، وعند صدور الحكم من قبل القاضي يصبح غير قابل للمعارضة من جديد [4] .

الفرع الثاني: الإستئناف أمام مجلس الدولة

عملا بمبدأ التقاضي على درجتين يحق للمكلف بالضريبة إستئناف حكم المحكمة الإدارية أمام مجلس الدولة، كدرجة ثانية متى رأى أن حكم المحكمة الإدارية لم يرضه [5] .

ووفقا لنص المادة (90) من (ق إ ج)، فإنه يمكن الطعن في الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية أمام مجلس الدولة عن طريق الإستئناف ضمن الشروط المنصوص عليها، وكمبدأ عام فإن المادة (90) من نفس القانون تحيلنا إلى القواعد العامة في (ق إ م إ)، والقانون (98 -01) المتعلق بتنظيم عمل مجلس الدولة وإختصاصاته، وبالتالي تكون الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية والمتعلقة أساسا بالمنازعات الجبائية، تكون قابلة للإستئناف أمام مجلس الدولة [6] .

---

(1) أنظر المواد 954 و 404، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
(2) أنظر المادة 223، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
(3) أنظر المادة 314، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
(4) طاهري حسين، الإجراءات المدنية والإدارية الموجزة (شرح لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد)، المرجع السابق، ص ص 176- 177.
(5) كوسة فضيل، منازعات التحصيل الضريبي في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، دار هومة، الجزائر،2011، ص 70.
(6) بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم:08 - 09 المؤرخ في 23 فيفري 2008 منشورات بغدادي، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 514.

و في المقابل أجازت المادة (91) من (ق إ ج)، لكل من المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى والمدير الولائي للضرائب كل حسب مجال إختصاصه، الإستئناف ضد القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية، إلا أنها إقتصرت ذلك في مجال الضرائب المباشرة و الرسوم على إختلاف أنواعها والمؤسسة من قبل مصلحة الضرائب [1] .

وعليه فإنه لكي يضمن المكلف بالضريبة إستيفاء هذا الحق، فيجب عليه أن يراعي بعض الشروط التي سوف نوجزها فيما يلي:

أولا - شروط الإستئناف أمام مجلس الدولة

تتجلى شروط وإجراءات رفع الإستئناف وفقا لنص المادة (90) من (ق إ ج)، التي تحليلنا إلى ما هو منصوص عليه في قانون الإجراءات المدنية والإدارية والقانون رقم (98 -01) المؤرخ في: 30 ماي 1998، المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله وحسب نص المادة (40) من هذا القانون، نجد من الشروط ما يتعلق بأشخاص الخصومة وشروط متعلقة بالحكم المستأنف وشروط متعلقة بالشكل والإجراءات وشروط أخرى متعلقة بآجال رفع الإستئناف.

أ - الشروط المتعلقة بأشخاص الخصومة

يقصد بأشخاص الخصومة في هذا المجال المستأنف والمستأنف عليه، ويشترط حسب نص المادة (13) من (ق إ م إ) [2]، توافر الصفة والمصلحة، ونجد أن المشرع جعل الصفة من النظام العام دون المصلحة، حيث نجد أنه لم يشر إلى الأهلية وهذا يعني أنه تبنى الرأي الفقهي، الذي يعتبر الأهلية من إجراءات الخصومة وليس من شروط الدعوى.

1 - الصفة

يجب أن يرفع الإستئناف من شخص تتوفر فيه المصلحة والتي تعتبر من النظام العام والصفة في التقاضي تعني الصلاحية للترافع أمام القضاء كطرف في الدعوى، وهى الحالة التي يكون فيها المدعى في وضعية ملائمة، لمباشرة الدعوى وأن يكون في مركز سليم يخول له التوجه إلى القضاء [3]، فإذا قام المكلف برفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية ضد قرار المدير الولائي للضرائب يلتزم برفع الطعن بالإستئناف أمام مجلس الدولة بنفسه، وإلا سوف ترفض الدعوى لعدم رفعها من ذوي صفة، إستثناءا في حالة تقديمها من طرف وكيل [4].

---

[1] أنظر المادة 91 ، من قانون الإجراءات الجبائية.

[2] أنظر المادة 13، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] بوحنك سمية، سير الدعوى الإدارية ، مذكرة لنيل شهادة إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 17، الجزائر 2008 - 2009، ص 03.

[4] قصاص سليم، المرجع السابق، ص 140 .

كما يمكن للمدير الولائي للضرائب أن يقدم إستئنافا ضد القرارات التي تصدرها المحاكم الإدارية وذلك في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بإختلاف أنواعها، والمؤسسة من قبل مصلحة الضرائب ويسري الأجل المتاح لرفع الإستئناف أمام مجلس الدولة، إعتبارا من اليوم الذي يتم فيه تبليغ المصلحة الجبائية المعنية.

أما عن صفة المدير الولائي للضرائب فإن هذا الأخير له الصفة بإعتباره ممثل للإدارة المركزية للضرائب على المستوى المحلى وفقا لأحكام نص المادة (78) من (ق إ ج) [1] .

وبالتالي يمكن للمفوض قانونا تمثيل الإدارة الجبائية أمام القاضي الإداري وفقا لأحكام نص المادة (828) من (ق إ م إ) [2]، هذا ما قضت به الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا في قررها الصادر بتاريخ 28 - 03 - 1993 التوجه إلى القضاء [3].

2 - المصلحة

لا يكفى في الخصومة أمام مجلس الدولة تمتع أطرافها بصفة طرح النزاع المتعلق بها أمامه، كذلك يجب أن تكون لأطراف الخصومة مصلحة، يهدف إلى تحقيقها وشرط المصلحة هو شرط لازم لمختلف الدعاوى القضائية بإعتبارها مناط الدعوى والأساس لرفعها والغاية المرجوة من ورائها [4].

ويقصد بالمصلحة تلك الفائدة المادية والأدبية التي يرجوها صاحب الإستئناف من الحكم، وإذا غابت هذه الفائدة يكون الإستئناف غير مقبول لإنعدام الصفة، وشرط توفر المصلحة شرطا خاصا بالمستأنف سواء كان المكلف أو المدير الولائي للضرائب، أما بالنسبة للمدعى عليه فلا يشترط توفر المصلحة لديه لقبول الدعوى الضريبية المرفوعة ضده، وبالتالي إنعدام المصلحة ينتج عنه آليا رفض الإستئناف، كذلك يشترط أن تكون المصلحة قائمة أما بالنسبة للمصلحة المحتملة أو المستقبلية فلا تقبل الدعوى[5]، فالمبدأ العام يقضي بأنه لا دعوى من دون مصلحة، فإن الطعن أمام مجلس الدولة لا يقبل إلا إذا كان للطاعن مصلحة [6].

---

(1) أنظر المادة 78، من قانون الإجراءات الجبائية .

(2) أنظر المادة 828، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

(3) القرار رقم 69181، بتاريخ 08 - 03 - 1993 من الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا، في قضية مدير الضرائب ضد (م خ) ، قضت بصفة المدير الولائي للضرائب بإعتباره ممثل الدولة.

(4) بشير محمد، إجراءات الخصومة أمام مجلس الدولة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، فرع القانون العالم، كلية الحقوق جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، بن عكنون، د س، ص 200.

(5) كافي سناء، حل المنازعات الضريبية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 08 ماي، قالمة، 2013 - 2014، ص 35 .

(6) محمد الصغير بعلي، شروط قبول دعوى تجاوز السلطة في التشريع الجزائري، منشورات جامعة باجي مختار الجزائر، 2008، ص 119 .

3 - الأهليــة

المقصود بأهلية التقاضي هو أهلية الأداء أمام القضاء المعروفة في القانون المدنى [1]، والأهلية لدى بعض الفقهاء ليست شرطا لقبول الدعوى، وإنما هي شرط لصحة إجراءاتها، فمتى باشر الدعوى من هو ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن إجراءات الخصومة تكون فيها باطلة [2]، وعليه فإذا كان المدعى متمتعا بأهلية التصرف عند رفع الدعوى، ثم طرأ أثناء سير الإجراءات ما أفقده هذه الأهلية كتوقيع الحجر عليه، فإن الدعوى تظل صحيحة، ولكن يوقف النظر في الخصومة على أن تستأنف في مواجهة من له الحق في مواصلتها [3]، وبالرجوع إلى نص المادة (64) من (ق إ م إ) جعل المشرع الأهلية من النظام العام، يثيرها القاضي من تلقاء نفسه دون أن يطلبها الخصوم، فينتج عن غياب شرط الأهلية في المكلف بالضريبة أو المدير الولائي للضرائب، عدم صحة الإجراءات هذا ما نصت عليه المادة (65) من (ق إ م إ) [4].

أما الأشخاص المعنوية لا تستطيع رفع دعوى أمام القضاء مالم تكن تتمتع بالشخصية القانونية فبالنسبة للشخص المعنوي الخاص يتمتع بأهلية التقاضي، بحيث نجد أن القانون حدد ممثل ينوب عنه ويمثله أمام القضاء، نفس الشيىء بالنسبة للشخص المعنوي العام فلقبول دعواه يجب أن ترفع من طرف ممثله القانوني [5]، كما نجد أن المشرع أجاز من خلال نص المادة (91) من (ق إ ج) [6]، لكل من المدير الولائي أو المسؤول المؤهل أن يطعن بالإستئناف أمام مجلس الدولة .

ب - الشروط المتعلقة بالحكم المستأنف

يمكن إستخلاص هذه الشروط بالرجوع إلى أحكام نص المادة (902) من (ق إ م إ)، والتي تتمثل على الخصوص فيما يلي : [7].

1 - أن يكون الحكم المستأنف قضائيا

أي صادر عن جهة قضائية إدارية والمتمثلة في المحكمة الإدارية، وما تجدر الإشارة إليه هو أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أضاف إمكانية الإستئناف في الأوامر الصادرة عن ذات الهيئة ولكن يشترط دائما أن تكون قضائية.

---

(1) أحمد مليجي، الطعن بالإستئناف، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008 ، ص ص 32 -31 .
(2) شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ن ص 52 .
(3) طاهري حسين، شرح وجير للإجراءات المتبعة في المواد الإدرية، الطبعة الأولى، جسور للنشر، 2009، ص 54 .
(4) كويسي لحسن، المرجع السابق ، ص 24 .
(5) خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، (الدعاوى وطرق الطعن العادية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزء الثاني، الجزائر، 2013، ص 42 .
(6) أنظر المادة 91، من قانون الإجراءات الجبائية.
(7) أنظر المادة 902، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ولقد حدد المشرع بمقتضى نص المادة (800) من نفس القانون، موضوع القضايا التي تفصل فيها هذه المحاكم الإدارية والقابلة للإستئناف أمام مجلس الدولة وهي " الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها " [1].

2 - أن يكون الحكم المستأنف صادرا عن المحكمة الإدارية

يعتبر مجلس الدولة المختص في الفصل في المنازعات الإدارية وهذا كقاعدة عامة، أما إستثناءا فإن بعض المنازعات الإدارية ذات طابع معين، يمنح الإختصاص فيها إلى جهات قضائية إدارية أخرى، كالطعن بالبطلان في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة الإدارية المركزية أو الطعون الخاصة بتفسيرها، التي ينعقد الفصل فيها لمجلس الدولة إبتدائيا ونهائيا، وهذا ما نصت عليه المادة (274) من (ق إ ج)، كذلك المنازعات الإدارية ذات الطابع الخصوصي التي منح المشرع حق الفصل فيها لبعض اللجان القضائية كالمنازعات المتعلقة بالإنتخابات [2].

3 - أن يكون الحكم المستأنف إبتدائيا

بالنسبة للمنازعات الضريبية التي تختص المحاكم الإدارية بالفصل فيها إبتدائيا، تكون بحكم قابل للإستئناف أمام مجلس الدولة [3].

أما الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع فتكون غير قابلة للإستئناف، لأن المحكمة الإدارية تصدرها قصد الإثبات أو التحقيق كتعيين خبير مثلا، بحيث لا تكون هذه الأحكام قابلة للإستئناف إلا مع الحكم الفاصل في الموضوع وهذا طبقا لنص المادة (952) من (ق إ م إ) [4].

ج - الشروط المتعلقة بشكل العريضة

الطعن بالإستئناف يرفع بواسطة عريضة تسجل بأمانة ضبط صندوق مجلس الدولة ويقوم أمين الضبط بتقييد القضية، حسب تاريخ الإيداع والرقم التسلسلي في سجل خاص ويقدم للمستأنف وصل بإستلام العريضة مع إثبات دفع الرسم القضائي اللازم لتسجيل الطعن بالإستئناف أو يثبت إعفائه من الدفع على أساس المساعدة القضائية، بتقديم نسخة من وصل دفع رسم التسجيل أو نسخة من قرار لجنة المساعدة القضائية، تحت طائلة عدم قبول الإستئناف شكلا، هذا ما قضى به مجلس الدولة في قراره الصادر بتاريخ 21 - 01 - 2003، حيث أنه بمقتضيات نص المادة (241) من قانون الإجراءات

---

[1] أمزيان عزيز، المرجع السابق، ص 90 .
[2] حركات بوبكر عبد الغني، قروش أنس، المرجع السابق، ص 56.
[3] كويسي لحسن، المرجع السابق، ص 25 .
[4] لكحل عائشة، المنازعات الضريبية أمام الجهات القضائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014 - 2015 ، ص 87 .

المدنية [1]، يجب لقبول عريضة الإستئناف شكلا أن يرفق بها الوصل المثبت لدفع الرسم القضائي المقرر لإيداعها، وطبقا لنص المادة (540) من (ق إ م إ)، يجب أن تتضمن في عريضة الإستئناف تحت طائلة عدم قبولها شكلا البيانات الآتيــة : [2].

1 - الجهة القضائية التي أصدرت الحكم المستأنف.

2 - إسم ولقب وموطن المستأنف.

3 - إسم ولقب وموطن المستأنف عليه، وإن لم يكن له موطن فآخر موطن له.

4 - عرض موجز للوقائع والطلبات والأوجه التي أسس عليه الإستئناف.

5 - الإشارة إلى طبيعة وتسمية الشخص المعنوي، ومقره الإجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الإتفاقي.

6 - ختم وتوقيع المحامي وعنوانه المهني، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

د - أن يكون الإستئناف بعريضة موقعة من طرف محامي معتمد لدى مجلس الدولة

إن النيابة عن الخصوم تكون بواسطة محامين معتمدين لدى مجلس الدولة [3]، وهذا التمثيل تكرسه المادة (815) من (ق إ م إ)، التي تنص بأنه ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة موقعة من طرف محام، وتمثيل الخصوم بمحام إجراء وجوبي أمام المحكمة الإدارية وإلا كانت الدعوى محل رفض [4]، بحيث نجد هذا الشرط ملزم للمكلف بالضريبة، لكن بالمقابل نجد الإدارة الضريبية معفاة من إنتداب محامي إلى جانب الدولة والولاية، البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري [5].

هـ - الشروط المتعلقة بآجال الإستئناف

يقصد بميعاد الإستئناف المهلة الزمنية التي أجازها المشرع للخصوم لرفع طعنهم أمام مجلس الدولة، بحيث يترتب على فواتها دون الطعن في الحكم سقوط الحق في الإستئناف [6] ، حيث أن المشرع حدد الآجال تحديدا دقيقا ورفع الإستئناف خارج هذه الآجال يؤدي إلى رفض الإستئناف وطبقا لنص المادة (91) الفقرة الثانية من (ق إ ج) " يسري الأجل المتاح لرفع الإستئناف أمام مجلس الدولة بالنسبة للإدارة الجبائية إعتبارا من اليوم الذي يتم فيه تبليغ المصلحة الجبائية المعنية " [7] .

---

[1] المادة 241، من قانون الإجراءات المدنية، تقابلها المادة 17 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والتي تنص على أنه (لا تقيد القضية إلا بعد دفع الرسوم المحددة قانونا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك).

[2] أنظر المادة 540، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] أحمد فنيدس، المرجع السابق، ص 177.

[4] خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، (الدعاوى وطرق الطعن الإدارية)، المرجع السابق، ص 47 .

[5] المرجع نفسه، ص 48 .

[6] طاهري حسين، شرح وجير للإجراءات المتبعة في المواد الإدرية، المرجع السابق، ص 114.

[7] أنظر المادة 91 ، من قانون الإجراءات الجبائية.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن المادة المذكورة أعلاه، لم تحدد سريان الإستئناف بالنسبة للمكلف بالضريبة وهذا يحيلنا للرجوع إلى الأحكام العامة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بحيث تنص المادة (950) منه على أنه " يحدد أجل إستئناف الأحكام بشهرين (02) ويخفض هذا الأجل إلى خمسة عشر (15) يوما بالنسبة للأوامر الإستعجالية ما لم توجد نصوص خاصة، كما تنص الفقرة الثانية من نفس المادة على أنه " تسري هذه الآجال من يوم التبليغ الرسمي للأمر أو الحكم إلى المعني وتسري من تاريخ إنقضاء أجل المعارضة إذا صدر الحكم غيابيا [1] ، وفي حالة وفاة المكلف بالضريبة قبل أن إستئنافه، فإن هذا الأجل يمدد إلى أن يتم تبليغ الورثة وعندها يبدأ سريان ميعاد تقديم الاستئناف [2]

ويمدد ميعاد الإستئناف المقرر بشهرين (02) إلى ثلاثة (03) أشهر بالنسبة للمقيمين خارج التراب الوطني وهذا وفقا لنص المادة (404) من (ق إ م إ) [3] .

وفي حالة وفاة المحكوم عليه لا يستأنف سريان الأجل إلا بعد التبليغ الرسمي للورثة، ويكون التبليغ الرسمي صحيحا إذا تم في مسكن المتوفي وهذا وفق ما نصت عليه المادة (319) من نفس القانون [4] .

ويعتبر أجل تقديم الإستئناف من النظام العام، فعدم تقديم المكلف بالضريبة لطعنه خلال الأجل القانوني المحدد يسقط الحق في الإستئناف، وبالتالي يضع حد للنزاع الضريبي [5].

ثانيا - آثار الطعن بالإستئناف : يترتب على رفع الاستئناف في المادة الجبائية أثرين أساسين هما:

أ - الطعن بالإستئناف ليس له أثر موقف للتنفيذ

يؤدي الإستئناف إلى إعادة النظر في الموضوع من حيث الوقائع والقانون وفي حدود ما تم إستئنافه أمام مجلس الدولة [6] .

وينتج عن الإستئناف أمام مجلس الدولة عدم وقف تنفيذ الحكم المستأنف فيه، ويبقى قابلا للتنفيذ بالرغم من الطعن بالإستئناف، فبمجرد تلقي الحكم الممهور بالصيغة التنفيذية من طرف الذي صدر الحكم لصالحه سواء كان المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب، يمكن مباشرة التنفيذ بواسطة أعوان إدارة الضرائب أو المحضر القضائي دون قيد أو شرط، إلا في الحالة التي من شأن تنفيذه أن يسبب للمستأنف خسارة مالية لا يمكن تداركها [7] ، وهذا تجسيدا لنص المادة (913) من (ق إ م إ) والتي تنص على أنه " يجوز لمجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية، إذا كان

(1) أنظر المادة 950، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
(2) فضيل كوسة، منازعات التحصيل الضريبي في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، المرجع السابق، ص 179.
(3) أنظر المادة 404، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
(4) أنظر المادة 319، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
(5) كوسة فضيل، منازعات التحصيل الضريبي في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، المرجع السابق، ص 177.
(6) محي شوقي أحمد، الأحكام الإجرائية للدعوى الإدارية، د ط ، 1998، ص 332.
(7) لكحل عائشة، المرجع السابق، ص 95 .

تنفيذه من شأنه أن يعرض المستأنف لخسارة مالية مؤكدة لا يمكن تداركها، وعندما تبدو الأوجه المثارة في الإستئناف من شأنها تبرير إلغاء القرار المستأنف ".

إن الإستئناف في المادة الإدارية، يتميز بالطابع غير الموقف عكس الطعن بالإستئناف في المادة المدنية وحسب نص المادة (323) من نفس القانون، والتي تؤكد الأثر الموقف للطعن العادي خلال أجل ممارسته أو بسببه وفي المجال الضريبي فإن الحكم الإبتدائي الصادر لصالح الإدارة لا يطرح أي إشكال في مجال التنفيذ وهذا لكون أن الطعن في قرارات المدير الولائي للضرائب لا يوقف التسديد والتحصيل ولكن الإشكال المطروح يثور في الحالة التي يصدر فيها الحكم ضد الإدارة، إذ لا يمكن تطبيق التنفيذ الجبري في مواجهتها ومن ثم فإذا نفذت بإرادتها الحكم الإبتدائي فذلك لا يعتبر بمثابة قبولها لمضمون الحكم [1] .

ب - الأثر الناقل

يسمح الإستئناف بتحويل النزاع برمته إلى القاضي الإداري الأعلى درجة لمراجعة الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية والفصل في النزاع من جديد من طرف مجلس الدولة، بغية تدارك الأخطاء المحتملة أو أي إغفال أو أي تفسير سيئ للوقائع أو تكييف خاطئ للقانون [2] .

ثالثا - قرار مجلس الدولة

إذا كانت المحاكم الإدارية الفاصلة في موضوع النزاع الجبائي تصدر أحكاما قضائية فإن مجلس الدولة يصدر ما يسمى بالقرارات القضائية، وقد جاء النص على القرارات التي يصدرها مجلس الدولة في الباب الثاني المتعلق بالإجراءات أمام مجلس الدولة ضمن الفصل الثالث، حيث تنص المادة (916) من (ق إ م إ) على أنه " تطبق أحكام المواد من (874) إلى (900)، المتعلقة بالفصل في القضية أمام مجلس الدولة "، وعليه سوف نحاول التطرق إلى شكل ومحتوى قرار مجلس الدولة وكذا كيفية تبليغه وتنفيذه.

أ - شكل ومحتوى القرار

طبقا لأحكام المادة (916) من (ق إ م إ)، فإن القرارات الصادرة عن مجلس الدولة تطبق عليها مقتضيات أحكام المواد من (874) إلى (900) من نفس القانون [3] ، حيث تنص المادة (275) منه [4]، "

---

[1] قصاص سليم، المرجع السابق، ص 146 .

[2] بريارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، منشورات بغدادي، ط1، الجزائر، 2009، ص 256.

[3] أنظر المواد من 874 إلى 900 ، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[4] أنظر المادة 275، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

يجب أن يشمل الحكم تحت طائلة البطلان العبارة التالية " **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**" بإسم الشعب الجزائري، كما تنص المادة (276) من نفس القانون [1] ،على ضرورة أن يتضمن القرار ما يلـي :

1 - الجهة القضائية التي أصدرته.

2 - أسماء وألقاب وصفات القضاة الذين تداولوا في القضية .

3 - تاريخ النطق به.

4 - إسم ولقب ممثل النيابة العامة عند الإقتضاء.

5 - إسم ولقب أمين الضبط الذي حضر مع تشكيلة الحكم.

6 - أسماء وألقاب الحضور وموطن كل منهم، وفي حالة الشخص المعنوي تذكر طبيعته وتسميته ومقره الإجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الإتفاقي.

7 - الإشارة إلى عبارة النطق بالحكم في جلسة علانية.

كما أضافت المادة (889) من نفس القانون، على وجوب أن يتضمن الحكم أيضا الإشارة إلى الوثائق والنصوص المطبقة، وأنه تم الإستماع إلى القاضي المقرر وإلى محافظ الدولة وكذا إلى كل شخص تم سماعه بأمر من الرئيس.

وما تجدر الإشارة إليه أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية قد إستعمل أسلوب الإحالة.

ب - تبليغ قرار مجلس الدولة وتنفيذه

يكون التبليغ عن طريق المحضر القضائي، وهو الإجراء المكرس في قانون الإجراءات المدنية والإدارية في تبليغ القرارات الصادرة عن مجلس الدولة، وفقا لنص المادة (894) من (ق إ م إ) والتي تنص على أنه " يتم التبليغ الرسمي للأحكام والأوامر إلى الخصوم في موطنهم عن طريق محضر قضائي" كأصل عام، أما المادة (895) من نفس القانون [2] ، فإنها أجازت بصفة إستثنائية أن يأمر بتبليغ القرار أو الأمر إلى الخصوم عن طريق أمانة الضبط.

وعليه يتم تبليغ القرارات الصادرة عن مجلس الدولة بواسطة المحضر القضائي كطريقة عادية أو بواسطة كتابة أمانة الضبط بموجب رسالة موصى عليها مع الإشعار بالإستلام كطريقة إستثنائية، إلى كل من الخصمين المكلف بالضريبة ومصلحة الضرائب المعنية.

إلا أن ما نلاحظه فيما يتعلق بتبليغ القرارات الصادرة عن مجلس الدولة، هو أن المشرع لم يحدد

---

[1] أنظر المادة 276، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[2] أنظر المواد من 894 إلى 895، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

في قانون الإجراءات المدنية والإدارية ولا في قانون الإجراءات الجبائية، المدة التي يجب تبليغ فيها القرارات الصادرة عن مجلس الدولة [1] .

ج - تنفيذ القـرار

يعد تنفيذ قرارات مجلس الدولة من المراحل الأخيرة للخصومة الإدارية في مادة المنازعات الجبائية ويعتبر أهم مرحلة في التقاضي، وهو ما يصبوا إليه المتقاضي من خلال لجوءه إلى القضاء وطبقا لأحكام المادة (281) من (ق إ م إ) [2] ، فإن القرارات لا تنفذ إلا إذا كانت ممهورة بالصيغة التنفيذية حيث توقع وتسلم من طرف أمين الضبط إلى المستفيد من الحكم، الذي يرغب في متابعة تنفيذه وتحمل النسخة التنفيذية العبارة التالية: **" نسخة مطابقة للأصل مسلمة للتنفيذ"**، ويضع عليها كذلك ختم الجهة القضائية ولا تسلم إلا نسخة تنفيذية واحدة، وبمجرد صدور الحكم يحوز على قوة الشيء المقضي فيه حسب ما ورد في نص المادتين (282) و(286) من (ق إ م إ) [3] .

إن تنفيذ القرارات الإدارية يطرح إشكالا كبيرا مقارنة بالأحكام المدنية، وذلك بسبب الحماية القانونية المقررة للمال العام الذي لا يمكن الحجز عليه.

المطلب الثاني : طرق الطعن غير العاديـة

يمكن للمكلف بالضريبة الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة عن مجلس الدولة، ولعدم وجود نصوص خاصة تحكم هذا الطعن في قانون الإجراءات الجبائية، فإنها تحيلنا إلى القواعد العامة في (ق إ م إ) وبالرجوع إلى المواد من (963) إلى (969) من هذا القانون، نجد أنها تمنح للمكلف بالضريبة الحق في الطعن بطرق الطعن الغير عادية المتمثلة، في إلتماس إعادة النظر في (الفرع الأول)، ثم إعتراض الغير الخارج عن الخصومة في (الفرع الثاني)، مجلس الدولة كجهة نقض في (الفرع الثالث)، وهو ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي: [4]، حيث نجد أن طرق الطعن الغير عادية نصت عليهم المادة (313) من (ق إ م إ) .

الفرع الأول : إلتماس إعادة النظر

القاعدة العامة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أن الطعن بإلتماس إعادة النظر لا يكون إلا في القرارات الصادرة عن مجلس الدولة وفقا لنص المادة (966) من هذا القانون، وللمكلف بالضريبة

---

[1] يوسف دلاندة، الوجيز في شرح الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية، وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية دار هومة، 2009، ص 168 .

[2] أنظر المادة 281، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] أنظر المواد من 282 إلى 286، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

[4] أنظر المواد من 963 إلى 969، من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

الحق في أن يرفع هذا الإلتماس أمام مجلس الدولة، لإعادة النظر في الحكم وذلك في إحدى الحالتين الواردتين في نص المادة (976) من (ق إ م إ) وهما: [1].

أ - إذا إكتشف أن القرار قد صدر بناءا على وثائق مزورة لأول مرة أمام مجلس الدولة، وهذه الوثائق إذا نظرنا إليها من زاوية القانون الجنائي سواء كانت أصلية أو منسوخة فإنه يعتبر تزييف للحقيقة.

ب - إذا حكم على خصم بسبب عدم تقديم وثيقة قاطعة كانت محتجزة عند الخصم، والأمر يتعلق بالإدارة في غالب الأحيان، إذ هي التي بحكم طبيعتها تحوز على الوثائق الضرورية، ويمكن أن تتحقق هذه الحالة في عدة صور منها أن تمتنع الإدارة عن تقديم مستند طلب المدعى تقديمه أو أمرها العضو المقرر بذلك، كما أنها قد تمتنع عن تقديم مستند ضروري لم يطلب منها تقديمه، وتعد قطعية الوثيقة عاملا حاسما ليس فقط في قبول إلتماس إعادة النظر، وإنما أيضا في الفصل في موضوع النزاع المرفوع عن طريق هذا الطعن [2] .

أما فيما يتعلق بميعاد إلتماس إعادة النظر فإنه خلافا لما جاء في نص المادة (393) من (ق إ م إ) حيث يبدأ سريان الأجل بشهرين (02) وذلك من تاريخ ثبوت تزور شهادة الشاهد أو ثبوت التزوير، أو تاريخ إكتشاف الوثيقة المحتجزة، فإن أجل الطعن بإلتماس إعادة النظر أمام مجلس الدولة المحدد بشهرين (02) يسري من تاريخ التبليغ الرسمي للقرار أو من تاريخ إكتشاف التزوير أو من تاريخ إسترداد الوثيقة المحتجزة بغير وجه حق من طرف الخصم [3] .

الفرع الثاني: إعتراض الغير الخارج عن الخصومة

إعتراض الغير الخارج عن الخصومة يعتبر من طرق الطعن غير العادية، منحه المشرع للشخص الذي لم يكن طرفا في النزاع، لكن الحكم أو القرار القضائي الصادر في موضوع النزاع أضر بمصلحة مشروعة لهذا الشخص، والهدف من إعتراض الغير الخارج عن الخصومة هو مراجعة الحكم أو القرار القضائي الذي فصل في أصل النزاع والفصل في القضية من جديد من حيث الوقائع والقانون [4].

كما أحالت المادة (961) من (ق إ م إ) إلى المواد من (381) إلى (389) من هذا القانون وذلك فيما يخص الأحكام المتعلقة بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة أمام الجهات القضائية الإدارية وسوف نتطرق إلى شروط وإجراءات الطعن بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة وآثاره.

أولا - شروط وإجراءات الطعن بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة

يرفع إعتراض الغير الخارج عن الخصومة وفقا للأشكال المقررة لرفع الدعوى أمام الجهة التي

---

[1] أنظر المادة 976، من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

[2] عبد القادر عدو، نفس المرجع السابق، ص، 325 - 326.

[3] بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية،(قانون رقم 08 - 09) المرجع السابق، ص 514.

[4] أنظر المواد من 963 إلى 969، من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .

أصدرت الحكم أو القرار أو الأمر المطعون فيه [1] ، ويجب أن يتضمن مجموعة من الشروط تتمثل في ما يلي:

أ - ألا يكون المكلف أو الإدارة طرفا في الحكم

حسب نص المادة (381) من (ق إ م إ)، فإن إمكانية الطعن بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة يعود إلى الطاعن سواء كان المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب، الذي لم يكن طرفا و لا ممثلا في الخصومة، لأن المكلف أو المدير الولائي للضرائب، إذا كان أحدهما طرفا في الحكم لا يجوز له الإستفادة من حق الطعن بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة، وتخلف هذا الشرط يرتب عدم قبول الإعتراض .

ب - أن يقدم الطعن أمام الجهة القضائية مصدرة الحكم أو القرار وفي الأجل المحدد قانونا

حسب نص المادة (585) من (ق إ م إ) فإن الطعن بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة، يجب أن يقدم أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار أو الأمر المطعون فيه، كما يجوز الفصل فيه من طرف نفس القضاة.

كما يتعين إحترام الآجال القانونية المنصوص عليها في المادة (384) الفقرة الثانية من نفس القانون من طرف الطاعن، إذ يبقى أجل إعتراض الغير الخارج عن الخصومة عن الحكم أو القرار قائما لمدة خمسة عشر (15) سنة تسري من تاريخ صدوره، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، إلا أنه في حالة التبليغ الرسمي للحكم أو القرار أو الأمر يخفض الأجل إلى شهرين [2] .

مع مراعاة أحكام المادة (404) من نفس القانون التي تنص على ما يلي " تمدد لمدة شهرين (02) آجال المعارضة والإستئناف وإلتماس إعادة النظر والطعن بالنقض المنصوص عليهما في هذا القانون للأشخاص المقيمين خارج الإقليم الوطني" [3] .

وبهذه الأحكام يكون المشرع قد راعى كل الوضعيات وكفل حماية لكل الأطراف وراعى شتى الإعتبارات.

ج - شرط إيداع مبلغ الضمان أو الكفالة

نصت المادة (385) من (ق إ م إ) في فقرتها الثانية على شرط إيداع مبلغ الضمان لدى أمانة الضبط يساوي الحد الأقصى من الغرامة المنصوص عليها في المادة (388) من نفس القانون، وهي التي يجوز الحكم بها على المعترض في حالة ما إذا خسر طعنه.

ثانيا - آثار الطعن بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة

---

[1] أنظر المادة 960، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[2] أنظر المادة 404، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الإطار النظري للمنازعات الإدارية، المرجع السابق ص 381.

أ - إعتراض الغير الخارج عن الخصومة لا يوقف التنفيذ

ليس لإعتراض الغير الخارج عن الخصومة أثر موقف للتنفيذ، فهو لا يوقف تنفيذ الحكم أو القرار أو الأمر المطعون فيه، إلا إذا وقع إشكال في التنفيذ، وحسب نص المادة (386) من (ق إ م إ) التي تنص على أنه " يجوز لقاضي الإستعجال أن يوقف تنفيذ الحكم أو القرار أو الأمر المطعون فيه بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة حسب الأشكال المقررة في حالة الإستعجال " [1] .

ب - إلغاء أو تعديل الحكم أو القرار أو الأمر

إذا رفض القاضي الإداري الطعن بإعتراض الغير الخارج عن الخصومة لعدم التأسيس فإنه يتم توقيف الإجراءات، كما يجوز له الحكم على المعترض بغرامة مدنية من عشرة آلف دينار جزائري (10.000 دج) إلى عشرين ألف دينار جزائري (20.000 دج) حسب ما تضمنته المادة (388) من نفس القانون، وفي هذه الحالة يقضي بعدم إسترداد مبلغ الكفالة.

أما في حالة ما إذا كان الطعن مقبول ومؤسس، يناقش القاضي الدفوع الموضوعية في الحدود التي أثارها المعترض، سواء أكان المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب ويعدل جزء من الحكم أو القرار أو الأمر المطعون فيه أو يلغيه كليا [2].

وحسب نص المادة (387) من (ق إ م إ) " ..يحتفظ الحكم أو القرار أو الأمر المطعون فيه بآثاره، إزاء الخصوم الأصليين حتى فيما يتعلق بمقتضياته المبطلة، ماعدا في حالة عدم قابلية الموضوع للتجزئة المنصوص عليها في المادة (382) من نفس القانون " [3] .

الفرع الثالث: مجلس الدولة كجهة نقض

نصت على هذا الإجراء المواد من (956) إلى (959) من (ق إ م إ)، ويعتبر من طرق الطعن غير العادية، يمارس أمام مجلس الدولة ضد القرارات الصادرة نهائيا عن جهات القضاء الإداري [4] وبالرغم من عدم النص على هذا الإجراء ضمن القانون العام و القانون الخاص في مجال المنازعات الضريبية فإنه يمكن اللجوء إلى الطعن بالنقض بناءا على نص المادة (11) من القانون (98 -01) المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله والتي تنص على أنه " يفصل مجلس الدولة في الطعون بالنقض في قرارات الجهات القضائية الإدارية الصادرة نهائيا وكذا الطعون بالنقض في قرارات

---

[1] أنظر المادة 386، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
[2] رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية (الدعوى وطرق الطعن الإدارية)، المرجع السابق، ص 249.
[3] أنظر المادة 387، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .
[4] أنظر المواد من 956 - 959، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

مجلس المحاسبة " [1] ، للفصل في الطعون بالنقض في قرارات المحاكم الإدارية الصادرة بصفة نهائية.

أولا: شروط الطعن بالنقض

إن الطعن بالنقض طريق غير عادي من طرق الطعن ولقبوله يجب توفر مجموعة من الشروط:

أ - توفر إحدى حالات الطعن بالنقض المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي حددها القانون على سبيل الحصر في المادة (358) من هذا القانون [2] .

ب - يشترط لرفع الطعن بالنقض أن يكون بعريضة مكتوبة وموقعة من طرف محامي معتمد لدى مجلس الدولة ويجب أن تتضمن العريضة البيانات التالية:

1 - إسم ولقب ومهنة وموطن كل من الخصوم.

2 - إرفاق العريضة بنسخة رسمية من الحكم المطعون فيه.

3 - أن تحتوى على عرض موجز للوقائع وكذا الأوجه التي يبنى عليها الطعن .

4 - يرفع الطعن بالنقض خلال أجل شهرين من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم المطعون فيه .

5 - يجب أن يقدم الطعن بالنقض ممن كان طرفا في القرار، أو من طرف ممثله إلى جانب توفر المصلحة والأهلية ،أما بالنسبة للصفة تكتسب بمجرد إشتمال القرار المطعون فيه على إسم الطاعن كطرف ومن جهة أخرى فيعتبر المدير الولائي للضرائب وكلك مدير المؤسسات الكبرى مخولان قانونا لتمثيل وزارة المالية أمام القضاء في المادة الضريبية [3] .

6 - أن يكون الحكم نهائيا، بحيث لا يقبل الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية.

ثانيا: أثار الطعن بالنقض: يترتب على الطعن بالنقض أثار تتمثل فيما يلي:

أ - الطعن بالنقض لا يوقف التنفيذ

تنص المادة (909) من (ق إ م إ) [4] ، على أن " الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة ليس له أثر موقف " لكن لهذه القاعدة إستثناء، أين يترتب على القرار وقف تنفيذه وذلك في المواد المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم وفي دعوى التزوير وهذا وفقا لنص المادة (361) من هذا القانون .

ب - إعادة الأطراف إلى حالة قبل صدور القرار

يترتب على الطن بالنقض أثار تتمثل في إلغاء القرارات الصادرة عن القضاء إحالة أو الإلغاء مع إحالة القضية أمام جهة قضائية معينة [1].

---

[1] أنظر المادة 11، من القانون رقم 98 - 01.

[2] أنظر المادة 358، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

[3] شهبوب رحماني فتيحة، المنازعات الضريبية في ظل إجتهاد مجلس الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 - 2009 ، ص 141.

[4] أنظر المادة 909، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ج - نقض القرار مع إحالة

تنص المادة (364) من (ق إ م إ) على أنه،عندما يقضي قاضي نقض بإحالة القضية، يمكن له أن يحيل الدعوى أمام الجهات القضائية التي أصدرت الحكم المنقوض بتشكيلة جديدة ويحيلها إلى جهات قضائية أخرى غير تلك التي أصدرت الحكم محل النقض[2]، وتتم الإحالة بعريضة إفتتاحية والتي تخضع للشروط العامة وتكون مصحوبة بمقرر الإلغاء في أجل شهرين (02) من تاريخ التبليغ الرسمي للخصم شخصيا، أو في أجل ثلاثة (03) أشهر إذا لم يكن التبليغ للخصم شخصيا [3].

د - نقض القرار بدون إحالة

وفقا للمادة (365) من (ق إ م إ) إذا لم يكن في النزاع ما يفصل فيه بعد، فإن النقض يكون بدون إحالة و لا مجال لإحالة الدعوى ثانية للفصل فيها أمام جهة قضائية أخرى أي عدم جدوى من إحالة الدعوى من جديد [4]، أما بخصوص الأحكام القابلة للطعن حسب نص المواد من (349) إلى (352) من هذا القانون [5]، تكون قابلة للطعن بالنقض الأحكام والقرارات الفاصلة في موضوع النزاع والصادرة في آخر درجة عن المحاكم والمجالس القضائية.

الأحكام القضائية والقرارات الصادرة في آخر درجة والتي تنهي الخصومة بالفصل في أحد الدفوع الشكلية بعدم القبول أو أي دفع عارض آخر .

ولا يقبل الطعن بالنقض في الأحكام الأخرى الصادرة في آخر درجة إلا مع الأحكام والقرارات الفاصلة في الموضوع.

لا يقبل الطعن بالنقض في ذات الوقت بإلتماس إعادة النظر في الأحكام والقرارات المطعون فيها بالنقض.

أما بالنسبة لدعوى تصحيح الأخطاء المادية ودعوى التفسير فهى لا تشكل من وجهة نظرنا طريقا غير عادي للطعن وذلك للأسباب التالية:

يكمن الهدف من دعوى تصحيح الأخطاء المادية ودعوى التفسير في تدارك الخطأ أو توضيح موقف معين، بينما الهدف من طرق الطعن الغير عادية هو مراجعة ماتم القضاء فيه من حيث الوقائع والقانون أو من حيث القانون فحسب.

كما أن مضمون المادة (294) من (ق إ م) [6] ، لا يتطابق مع المادة (287) من (ق إ م إ)، إذ

---

(1) خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية (الدعوى وطرق الطعن) ، المرجع السابق، ص 238

(2) رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 239 .

(3) رشيد خلوفي، المرجع نفسه، ص 240 .

(4) لكحل عائشة، المرجع السابق، ص 106 .

(5) أنظر المواد من 349 إلى 352، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

(6) أنظر المادة 294، من قانون الإجراءات المدنية.

أن المادة (294)، لم تصف دعوى تصحيح الأخطاء المادية ودعوى التفسير ضمن طرق الطعن الغير عادية كما أن لفظ الطعن في المادة لا يعني طريق غير عادي وإنما هو طلب يرمي ويهدف إلى تصحيح هذا الخطأ وليس لمراجعته.

كما أن المادة (963) وما يليها من (ق إ م إ) التي صنفت تصحيح الأخطاء المادية ودعوى التفسير، ضمن طرق الطعن الغير عادية لم تتضمن أي مبرر لهذا الموقف، لا سيما وأنها إعتمدت طريق الإحالة لأحكام المواد من (285) إلى (287) من نفس القانون[1]، وهي مواد وردت في القسم الثاني تحت عنوان في إصدار الأحكام، فلا يمكن من الناحية المنطقية أن نحمل نفس المواد وصفين قانونيين أو نستغلها في موضعين مختلفين، ومن أجل توضيح فحوى هاتين الدعويين من حيث شروطهما وإجراءاتهما وآثارهما، إرتأينا أن ندرجهما ضمن فرع مستقل على النحو التالي:

الفرع الرابع: دعوى تصحيح الأخطاء المادية ودعوى التفسير: سوف نتناولهما على النحو التالي:

أولا: دعوى تصحيح الأخطاء المادية

لقد حاول مجلس الدولة تعريف الخطأ المادي الذي يشوب الحكم أو القرار القضائي وذلك في قراره رقم **21060** الصادر بتاريخ:**2005.01.11** على أنه " إن الخطأ المادي الذي يتعلق بسهو أو نسيان أو سقوط كلمة أو خطأ مطبعي أو خطأ في الترجمة أو غير ذلك من الأخطاء المادية شريطة أن لا تمس بجوهر النزاع" .

ويقصد أيضا بالخطأ المادي العرض غير الصحيح لوقائع مادية أو تجاهل وجودها [2] .

أ - شروط تصحيح دعوى تصحيح الأخطاء المادية: وهي كالتالي

1 - من حيث المحل: لا بد من أن يكون القرار صادرا عن مجلس الدولة وأن يكون حضوريا بمفهوم المخالفة، فالقرارات الموصوفة بالغيابية لا تقبل الطعن فيها بالتصحيح.

2 - من حيث السبب: أن يكون القرار المطعون مشوبا بخطأ مادي يتمثل في سقطات القلم أو الكتابة أو أخطاء في الحساب أو الأرقام أو خطأ القاضي في التبصر أو السهو عن الفصل في إحدى الطلبات ويتعين أن يكون الخطأ منسوبا للقاضي أو أحد أعوانه وليس للمكلف بالضريبة ومن شأن هذا الخطأ أن يؤثر في الحكم الصادر عن الدعوى.

3 - من حيث الميعاد: فإن أجل الطعن بتصحيح الأخطاء المادية يرفع أمام الهيئات القضائية خلال مدة شهرين (02) من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم أو القرار المشوب بالخطأ المادي[3].

ب - حالات الطعن بتصحيح الأخطاء المادية

---

(1) أنظر المواد 963 - 285 - 286 - 287 ، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

(2) كوسة فضيل، منازعات التحصيل الضريبي في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، ص 213 .

(3) محمد الصغير بعلي، النظام القضائي الجزائري، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2009، ص ص 367 - 378.

يوجد الكثير من قرارات مجلس الدولة توضح نطاق تطبيق الطعن إلى أساس الخطأ المادي يمكن ذكر البعض منها.

1 - عرض غير صحيح لواقعة مادية أو تجاهل وجودها، كأن يصدر الحكم غيابيا في حق طرف حضر كافة مراحل الخصومة.

2 - حالة الإغفال، كإغفال ذكر إسم المطعون ضده مما يستحيل معرفة من صدر القرار لصالحه من أجل تنفيذه.

3 - حالة السهو، كعدم الدقة في تعيين الخبير .

4 - حالة التناقض بين الحيثيات والمنطوق، ويكون ذلك عندما تكون الحيثيان غير مطابقة مع منطوق الحكم الفاصل في الدعوى الضريبية، كالحكم الذي يبني حيثياته على أسباب توصل من خلالها القاضي لعدم الإختصاص، بينما يقضي منطوق الحكم برفض الدعوى لعدم التأسيس.

5 - حالة الخطأ في حساب مدة التحقيق الجبائي.

6 - عدم الرد على طلب الخصوم [1].

7 - منح تعويض مرتين على نفس الموضوع.

ج - آثار الطعن بتصحيح الأخطاء المادية

1 - ليس له أثر موقف، أي يبقى القرار قابلا للتنفيذ بالرغم من الطعن فيه عن طريق دعوى تصحيح الخطأ المادي ولا يمكن إيقافه [2] .

2 - عدم تعديل مقتضيات القرار لا يرتب عنه بطلانه وفقا للمادة (283) من (ق إ م إ)، و لا يؤدي القرار الصادر في دعوى تصحيح الخطأ المادي إلى تعديل أو مناقشة ما أقره القرار محل المطالبة بالتصحيح من حقوق وإلتزامات إتجاه طرفي المنازعة الضريبية سواء كان المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب.

ثانيا: دعوى التفسير

قد يصدر الحكم أو القرار متضمنا لعبارات غامضة ومشوب بالغموض والإبهام مما يؤدي إلى صعوبة تنفيذه، الأمر الذي يبرر تدخل الجهة القضائية التي أصدرته بغرض تفسيره لأجل تحديد مضمونه وتوضيح مدلوله شريطة أن لا يؤدي التفسير إلى تعديل ما قضى به من حقوق وإلتزامات للأطراف، وبالتالي يمكن للمكلف بالضريبة أن يرفع دعوى تفسير الحكم أو القرار أمام نفس الجهة

---

[1] كوسة فضيل، منازعات التحصيل الضريبي في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، المرجع السابق، ص 217 - 218..

[2] أنظر المادة 965، من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

القضائية التي أصدرته، طبقا لأحكام المادة (965) من (ق إ م إ) [1]، من ذوي الصفة والمصلحة طبقا لأحكام المادة (13) من نفس القانون، بموجب عريضة وفقا للشروط التي تتضمنها المواد (14)، (15) (16) و (826) من هذا القانون، وقد يكون طلب التفسير لا يخص الحكم أو القرار فقط بل يمتد إلى تفسير نصوص المادة الضريبية، بحيث تنحصر سلطة القاضي في دعوى التفسير بالبحث عن المعنى الحقيقي والصحيح للحكم أو القرار وفقا لأحكام المادة 285 م (ق إ م إ)، فليس له صلاحيات إلغاء أو تعديل القرار المطعون فيه [2] .

أ - شروط وإجراءات قبول دعوى التفسير

تفصل الجهة القضائية في الدعوى التفسيرية بعد سماع الخصوم أو بعد صحة تكليفهم بالحضور، وبتوفر الشروط المنصوص عليها قانونا، مع العلم ن هذه الشروط لمك يتضمنها قانون الإجراءات الجبائية ، وبالرجوع إلى قانون الإجراءات المدنية والإدارية نجدها كالآتي:

1 - توضيح مدلوله شريطة أن لا يؤدي التفسير إلى تعديل ما قضى به من حقوق وإلتزامات للإطراف

2 - توفر قرار المدير الولائي للضرائب، طبقا لنص المادة 801 من (ق إ م إ) [3] .

3 - يجب أن يكون محل الطعن حكما أو قرارا فاصل في المنازعة الضريبية

4 - يمكن رفع دعوى التفسير في أي وقت كقاعدة عامة، مادام الحكم أو القرار مشمول بالغموض [4].

وترفع دعوى التفسير بطريقتين، الأولى تتمثل في الطريق المباشر وفقا لأحكام المادة (965) من (ق إ م إ) [5]، أي تطرح مباشرة أمام القاضي الإداري، أما الثانية تكون عن طريق الإحالة وهي الطريقة غير المباشرة في تحريك دعوى التفسير، حيث تقوم جهة القضاء العادي في حالة إثارة الدفع بالغموض والإبهام في حكم قضائي أمامها في نزاع يثيره الخصوم أثناء مداخلتهم أمورا ضريبية أو يرفق الحكم أو القرار في ملف موضوع النزاع العادي بإحالة الحكم محل الغموض إلى الجهة القضائية الإدارية التي أصدرته لطلب تفسيره حتى يتسنى للقاضي العادي الحكم في النزاع .

ب - آثار دعوى التفسير: يترتب على رفع دعوى التفسير الآثار التالية:

1 - عدم وقف تنفيذ الحكم أو القرار القضائي، أي يبقى قابلا للتنفيذ بالرغم من الطعن فيه عن طريق دعوى التفسير من طرف المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب ، لأن هذا الطعن يكون من أجل تفسير الحكم المشوب بالإبهام والغموض ولا يترتب عليه بطلانه، لأن القاضي ينظر في العنصر المبهم فقط ويفسره دون إلغاء الحكم أو القرار.

---

(1) كوسة فضيل ، منازعات التحصيل في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، المرجع السابق، ص، 222.
(2)أنظر المادة 801، قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
(3) كوسة فضيل، منازعات التحصيل في ضوء إجتهادات مجلس الدولة المرجع السابق، ص، 224.
(4) فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 142.
(5) أنظر المادة 965، قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

2 - عدم تعديل الحكم أو القرار محل التفسير أي يبقى الحكم أو القرار محل التفسير كما هو ولا يترتب عليه إلغاء أي عنصر أو حيثية من حيثياته، بل يكون للقاضي توضيح المنطوق الصحيح والسليم للحكم أو القرار بعد تفسيره وتوضيحه.

ثالثا: الطعن لصالح القانون

إذا علم محافظ الدولة لدى مجلس الدولة بصدور حكم نهائي من محكمة إدارية وكان هذا الحكم مخالف للقانون أو مخالفا لقواعد الإجراءات الجوهرية ولم يطعن فيه أحد أطراف المنازعة الضريبية سواء المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب، فله أن يعرض الأمر بعريضة عادية على مجلس الدولة ولا يجوز له إلا إذا كان:

أ - الحكم موضوع الطعن مخالفا للقانون أو مخالفا لبعض الإجراءات الجوهرية.

ب - الحكم موضوع النزاع صدر نهائيا.

ج - إذا لم يطعن في هذا الحكم أحد الخصوم في الأجل القانوني.

وهذا الطعن لا يترتب عليه أي أثر رجعي ولا أية مصلحة أو ضرر للأشخاص المعنيين بل له أثر نظري يمس القانون بعد إحالة الموضوع على الجهة القضائية المختصة [1].

أما من حيث الناحية العملية، فلا يتصور الطعن بالنقض في القرارات التي يصدرها مجلس الدولة وإنما يمكن أن نطعن أمامه، في قرارات مجلس المحاسبة وكذا قرارات المجلس الأعلى للقضاء عندما يجتمع كهيئة تأديبية، وبالنتيجة فالطعن بالنقض غير وارد في المادة الإدارية.

[1] حسين فريجة، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 143، 144 .

وما يمكن إستخلاصه في هذا المبحث، المتضمن الضمانات القانونية خلال المرحلة القضائية، تتم عن طريق رفع دعوى قضائية لدى لجهات الإدارية المختصة، إذا كان القرار الصادر عن الإدارة الضريبية وكذلك القرار الصادر عن لجان الطعن الإدارية لم يرض المكلف بالضريبة وذلك خلال مدة (4) أشهر من إستلام قرار الإدارة الفاصل في الشكوى النزاعية الإلزامية، أو القرار الصادر بعد أخذ رأي لجان الطعن في نفس المدة، وعليه التقيد بالآجال والمواعيد المحددة في القانون الجبائي أو قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لرفع الدعوى، إذ تعتبر هذه الدعوى وسيلة تمنح الحماية القضائية لأطراف الدعوى عند الإعتداء على حقوقه، أما بالنسبة للإجراءات الخاصة الوحيدة التي يجوز الأمر بها في مجال الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال هي مراجعة التحقيق والخبرة، فلها ميزة خاصة يغلب عليها طابع مراجعة التحقيق والتفحص وكذلك يمكن للقاضي الإداري تعيين خبير، الذي يعد كوسيلة إثبات، كما نجد ضمانات قضائية تتمثل في طرق الطعن العادية والغير عادية يمكن للمكلف اللجوء إليها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا للفصل الثاني، نجد أن المشرع أخضع منازعات الوعاء الجبائي في مرحلتها القضائية إلى مبدأ التقاضي على درجتين المكرس قانونا، وذلك إبتداءا من المحكمة الإدارية وصولا إلى مجلس الدولة كآخر درجة في التقاضي، والذي يعتبر ضمانة قانونية منحها المشرع للمكلف بالضريبة الذي يقوم برفع الدعوى الضريبية أمام المحكمة الإدارية ضد الإدارة الجبائية، لكن ذلك متوقف على مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بالميعاد ومنها ما يتعلق بالإجراءات التي يجب على المكلف مراعاتها، وهذا طبقا لما تقرره قواعد ونصوص قانون الإجراءات المدنية و الإدارية وكذا قانون الإجراءات الجبائية في المنازعات الضريبية.

كما منح المشرع أيضا، مجموعة من الضمانات القانونية للمكلف بالضريبة، تتمثل في حق الطعن بالطرق العادية أو عن طريق طرق الطعن غير العادية في الأحكام والقرارت القضائية الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية، سواء أمام نفس الجهة مصدرة الحكم أو القرار المطعون فيه أو أمام الجهة القضائية الإدارية التي تعلو الجهة مصدرة القرار، الهدف منها هو مراجعة الأخطاء في القرارات الصادرة عن أول درجة وذلك حماية لحقوق المتقاضين .

ومن بين الآثار المترتبة عن الطعون العادية أن لها أثر موقف في التنفيذ إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك، أما الطعون غير العادية فليس لها أثر موقف في التنفيذ إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك.

فهنا نجد أن المشرع قد أجحف في حق المكلف بالضريبة، عندما منعه من الخروج عن الإطار العام الذي رسمه وحدده في شكواه المقدمة لإدارة الضرائب، والمشكل الثاني أنه لا يستطيع أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم دون القيام بتقديم الشكوى.

خـــــــاتمــة

خاتمـــة:

من خلال دراستنا لموضوع الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء، تبين لنا أن الإدارة الضريبية لها الحق في رقابة تصريحات المكلفين بالضريبة وإعادة تقويم مبلغها، قد يؤدي هذا التغيير إما بقبول المكلف بدفع الضريبة المفروضة عليه، وإما رفضها ولتمكين المكلف بالضريبة من الدفاع عن حقوقه في حالة نشوء النزاع المتعلق بالوعاء لكونه طرفا فيه، ومن أجل تسوية ذلك النزاع فقد فرض المشرع على المكلف بأن يمر بمرحلة إلزامية إجبارية بإعتبارها مرحلة حاسمة وفعالة للوصول إلى حل للنزاع بين الطرفين، وذلك يتمثل في ضرورة تقديم تظلم إداري مسبق أمام إدارة الضرائب أو ما يعرف بالشكوى أو كما سماها المشرع بالطعن النزاعي، من أجل إعطاء فرصة للإدارة لمراجعة نفسها وتدارك أخطائها وإصلاحها وكذا تقريب وجهات النظر وإبقاء باب الحوار مفتوح بين طرفي النزاع.

كما أن الشكوى الضريبية تعتبر من النظام العام وعدم وجودها يؤدي إلى رفض الدعوى شكلا حيث تعد هذه الأخيرة شرطا لرفع دعوى قضائية من طرف المكلف بالضريبة وبذلك فإن الهدف من اللجوء إلى الجهات القضائية الإدارية هو تخفيف العبء وتقليل حجم القضايا عن الجهات القضائية المختصة وتوفير الوقت وتقليل المصاريف والسعي لحل النزاع على مستوى الإدارة بطريقة ودية ووضع حدا له وإدخال الطمأنينة في نفوس المكلفين بالضريبة، شريطة مراعاة مجموعة من الإجراءات القانونيـة التـي تتميز بتعقيدها، إلى جانب ضرورة إحترام الآجال القانونية التي تختلف بإختلاف الضريبة محل المنازعة .

ويمكن القول أن هذه الإجراءات تشكل عائقا أمام المكلفين بالضريبة من أجل الإلمام بها فيما يتعلق بالآجـال القانونية للفصل في تظلمات المكلفين، كما أنهـا تتميز بطـول المـدة خاصـة فيمـا يتعلـق بالحصول على الرأي المطابق من الإدارة المركزية الذي قد يستغرق وقتا طويلا.

أما فيما يتعلق بلجان الطعن فيجوز للمكلف بالضريبة الذي لم يرضه قرار المدير الولائي للضرائب أو قرار مدير كبريات المؤسسات، أن يرفع تظلما أمامها من أجل النظر في موضوع الشكوى للمحافظة على توازن المراكز القانونية بين أطرف الخصومة، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن اللجان لا تتمتع بالإستقلالية والحياد كون أن تشكيلتها يغلب عليها تمثيل الإدارة مقارنة بتمثيل المكلفين بالضريبة هذا من جهة، إلى جانب غياب تمثيل المكلف بالضريبة في تشكيلة هذه اللجان من جهة أخرى، أما بالسبة لطبيعة الآراء التي تصدرها، فهي غير ملزمة للمكلف بالضريبة وتعد نافذة للإدارة بإستثناء المخالفة صراحة للقانون، وهذا يعتبر لبس وغموض في طبيعة هذه الآراء.

لذا يجب العمل وإعادة النظر في تشكيلة هذه اللجان الإدارية والمساهمة في تفعيل دورها وتزويدها بممثل عن المكلف بالضريبة والعمل على توسيع من إختصاصاتها هذا من جهة، ومنحها الإستقلالية والحياد للقيام بالدور المنـوط بهـا من جهة أخرى.

أما فيما يخص المرحلة القضائية، فنجد أن المشرع أخضع المنازعة الضريبية في هذه المرحلة لمبدأ التقاضي على درجتين إبتداءا من المحكمة الإدارية وصولا إلى مجلس الدولة وهذا مراعاة لتكريس الحق في التقاضي على درجتين، المكرس كنظام يهدف إلى جعل طرفي العلاقة الجبائية من مكلف بالضريبة والإدارة الجبائية في وضعية مريحة وتسمح له بممارسة جميع الوسائل المكفولة قانونا، من أجل إثبات وضعيته إتجاه الطرف الآخر وهذه المرحلة تعتبر من أنجح وأقوى الضمانات للإطراف للمطالبة بحقوقهم، إذ يمكنهم رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية بصفتها أول درجة، كما منح المشرع حق الطعن في الأحكام الصادرة عنها أمام مجلس الدولة كدرجة ثانية في التقاضي، ورفع دعوى أمام القضاء مقيد بمواعيد قانونية لا يمكن تجاوزها سواء من طرف المكلف بالضريبة أو من طرف إدارة الضرائب.

فالمرحلة القضائية للمنازعات الضريبية تتسم بكونها مرحلة إجرائية بحتة والقاضي الإداري يتمتع بسلطات واسعة تمليها الطبيعة القانونية للمنازعات الضريبية، سواء عند التحقيق في الدعوى الضريبية أو عند إجراء تدابير التحقيق المنصوص عليها قانونا أوحين الفصل فيها، من أجل السهر على تحقيق مبدأ العدالة.

ونظرا لما تتسم به المنازعة الضريبية من غموض وتعقيد راجع إلى تفرع القوانين الخاضعة لها وكثرة التعديلات المتلاحقة على الأحكام والإجراءات المطبقة عليها، بموجب قوانين المالية .

بناءا على ما سبق ذكره، ومن خلال دراستنا لمختلف الضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة في منازعات الوعاء توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل فيما يلي:

- لقد كفل المشرع في المنازعة الضريبية للمكلف بالضريبة للدفاع عن حقوقه عدة طرق إتجاه الإدارة الضريبية التي تتميز بإمتيازات كبيرة، الهدف منها هو المحافظة على موارد الخزينة العمومية

- الآجال في المادة الضريبية لها مميزات خاصة فيما يتعلق بالمرحة الإدارية للمنازعة التي تتعدد فيها الآجال وتختلف مدتها، فبالنسبة للشكوى هناك مواعيد عامة، والملاحظ هنا أن المشرع أستعمل السنة الثانية التي تلي سنة..." حيث أنه قد يحدث لبس في فهم وتطبيق النص وبالتالي فوات الأجل المقرر للمكلف بالضريبة لتقديم شكواه.

- نجد أن المشرع من خلال قانون الإجراءات المدنية والإدارية قد منح صلاحيات واسعة للقاضي الإداري بحيث أصبح له دور فعال وإيجابي في الدعاوى الإدارية بصفة عامة وفي الدعاوى الضريبية

بصفة خاصة، فقد منحه المشرع عدة وسائل للتحقيق في هذه الدعوى بدءا من الإستعانة بخبير وسماع الشهود والإنتقال لمعاينة الأماكن، أو أية وسيلة من وسائل التحقيق التي يراها ضرورية ومنتجة في الدعوى.

- إن المكلف بالضريبة مقيد بمجموع الطلبات التي يقدمها أثناء الشكوى في حين يمكن للإدارة الجبائية أن تقدم أثناء مجريات التحقيق طلبات جديدة وهذا يعتبر تغليب لسلطة الإدارة على حساب المكلف بالضريبة وإضعاف لضمانات هذا الأخير أمام إمتيازات وسلطة الإدارة.

- إن المنازعة الضريبية في النظام القانوني الجزائري تتميز بخصوصيات ومميزات تنفرد بها مقارنة مع المنازعات الإدارية الأخرى، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيدا وغموضا عن غيرها من المنازعات الأخرى.

- خضوع المنازعة الضريبية لقانون جد مرن وسريع التطور، بحيث يقوم المشرع بتعديل أحكامه بإستمرار بموجب قوانين المالية، مما يستوجب تحيين معلوماته لضمان مسايرة هذه التعديلات ولا يمكن هذا إلا من خلال تنظيم ملتقيات دورية وداورت تكوينية في هذا المجال.

- تعد الضمانات القضائية الممنوحة للمكلف بالضريبية أفضل مقارنة بالضمانات أمام الإدارة الضريبية، بإعتبار أن الجهة القضائية محايدة وللقاضي الإداري سلطات واسعة لتسيير الدعوى وله القرار الأول والأخير للفصل في المنازعة دون تدخل إدارة الضرائب.

- منح سلطة مراجعة التحقيق لأحد أعوان الإدارة الضريبية بالرغم من أنها طرف في المنازعة الجبائية وبالتالي إضافة سلطة وإمتيازات أخرى لهذه الأخيرة زيادة عن السلطات التي تتمتع بها، مما يجعلها في مركز قانوني أقوى من المكلف بالضريبة.

- عدم تنظيم المشرع إجراءات رفع الدعوى الضريبية بشكل دقيق وواضح يراعي فيه خصوصية هذه الدعوى، بداية بإغفال حالات إنقطاع المواعيد وعدم النص على سقوط الخصومة وترك كل هذه الحالات للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ومما سبق ذكره إرتأينا أن نقدم من باب الإقتراحات ما يلي:

نظرا لما تتسم به المنازعة الضريبية من تعقيد راجع إلى تفرع القوانين الخاضعة لها وكثرة التعديلات المتتالية والمتلاحقة على الأحكام والإجراءات المطبقة عليها بموجب قوانين المالية، لذلك نهيب بالمشرع إستدراك بعض الجوانب الإجرائية من أجل تحقيق نوع من التوازن بين طرفي القاعدة الجبائية.

- تبسيط إجراءات تقديم التظلم إلى جانب توحيد الآجال القانونية لتقديم وإسناد مهمة التحقيق في التظلم إلى جهة تختلف عن الجهة التي قامت بفرض الضريبة .

- العمل وإعادة النظر في تشكيلة لجان الطعن والمساهمة في تفعيل دورها وتزويدها بممثل عن المكلف بالضريبة والعمل على توسيع إختصاصاتها ومنحها الإستقلالية والحياد للقيام بدورها، وذلك كونها تعمل على تخفيف العبء على الجهات القضائية وتقليل المصاريف وربح الوقت.

- إعتماد خبراء ذوي كفاءة في مجال الضريبة لإنجاز مختلف تقارير الخبرة من أجل الحفاظ على مصالح المكلف بالضريبة هذا من جهة والحفاظ على مصالح الخزينة العمومية من جهة أخرى.

- إضفاء الإلزامية على الآراء الصادرة عن لجان الطعن الإدارية في مواجهة الإدارة الضريبية وإعطائها المكانة القانونية الخاصة بها لتكون مؤهلة للتنفيذ، ولكي تصبح مرحلة الطعن أمام لجان الطعن الإدارية مرحلة حاسمة للفصل في النزاع الضريبي قصد تخفيف العبء على الجهات القضائية .

- جعل النظام الجبائي أكثر إستقرار لأن كثرة التعديلات تشكل عائقا لدى المكلفين نظرا لصعوبة معرفتهم بها، خاصة أمام ضعف المستوى المعرفي لديهم.

- جعل إجراءات التقاضي أكثر ملائمة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتوحيد المواعيد القانونية.

- تعديل قانون الإجراءات الجبائية بما يتماشى والتعديلات التي تطرأ على مختلف القوانين ذات الصلة به خاصة قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- إعادة النظر في طرق الطعن الممنوحة للمكلف بالضريبة في المنازعة الجبائية، حيث تم النص على الإستئناف فقط ضمن قانون الإجراءات الجبائية دون النظر في طرق الطعن الأخرى العادية والغير عادية.

الملاحق

قائمـــــة الملاحـــــق

رقم الملحق	رقم الصفحة	عنـــوان الملحـــق	رقم صفحة الملحق
1	10	التصريح بالوجـــود	107
2	11	التصريح برقم الأعمال للضريبة الجزافية الوحيدة والتصريح التكميلـــي	109
3	22	شكل ومحتوى الشكـــوى	113
4	27	الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقتطاع من المصـــدر	114
5	28	التأجيل القانوني للدفـــــع	120
6	29	طلب الإرجاء القانوني للدفع	122
7	47	إستدعاء المكلف بالضريبـة	123
8	52	قرارات لجان الطعن الإدارية	124

تاريخ الإستلام

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية .....

تصـــريـــح بـالـــوجـــود

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

(1) - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي

سلسلة G رقم 8 (2014) المطبعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية : .....

اسم الشهرة التجاري : .....

عنوان المقر الإجتماعي : .....

رقم السجل التجاري : ..... ح.ج. البريدي أو البنكي : .....

رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : ..... الهاتف : .....

ر.ت. الاحصائي : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ ر.ت. الجبائي : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐

عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) : .....

صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) : .....

تاريخ بدء النشاط : .....

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- ☐ مؤسسة فردية.
- ☐ شركة فعلية.
- ☐ شركة التضامن.
- ☐ شركة مدنية مهنية.
- ☐ جمعية بالمشاركة.
- ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة.
- ☐ شركة المساهمة.
- ☐ شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني : .....
- ☐ شركة تعاونية.
- ☐ مؤسسة عمومية (شركة).
- ☐ مؤسسة عمومية.
- ☐ شركة ذات الإقتصاد المختلط.
- ☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
- ☐ أخـرى : .....

طبيعة النشاط الرئيسي : .....

نشاطات ثانوية أخرى : .....

عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : .....

.....

.....

.....

.....

مكان مسك المحاسبة : .....

إسم وعنوان المحاسب : .....

(1) اشطب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ ..... في .....

الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.

Direction Générale des Impôts

Direction des Impôts de la Wilaya

.....

DECLARATION D'EXISTENCE

Souscrite par un contribuable relevant de :

(1) { — Impôt sur les bénéfices des sociétés (I.B.S.)
— Impôt sur le revenu global (I.R.G.)

Série G 8 (2014) - Imp. Officielle, Alger

Nom et prénoms ou raison sociale : .....

Dénomination commerciale : .....

Adresse du siège social : .....

N° Registre du Commerce : ..... N° C.C.P. ou bancaire : .....

N° de la carte d'artisan ou N° d'agrément : ..... Tél. : .....

NIS : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| NIF : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

Adresse de l'établissement en Algérie (Sociétés étrangères) (2) : .....

Qualité du déclarant : propriétaire - Locataire - Gérant libre - Gérant (1) : .....

Date de début de l'activité : .....

FORME JURIDIQUE DE L'ENTREPRISE

(Cocher la case correspondante)

- ☐ Entreprise individuelle.
- ☐ Société de fait.
- ☐ Société en nom collectif.
- ☐ Association en participation.
- ☐ Société civile professionnelle.
- ☐ Société à responsabilité limitée.
- ☐ Société par actions.
- ☐ Société coopérative.
- ☐ Entreprise publique.
- ☐ Etablissement public.
- ☐ Société d'économie Mixte.
- ☐ unité économique locale (Wilaya ou Commune).
- ☐ Autres : .....
- ☐ Société étrangère : (indiquer la forme juridique) : .....

Nature de l'activité principale : .....

Autres activités secondaires : .....

Adresses des autres établissements secondaires : .....

.....

.....

.....

Lieu où est tenue la comptabilité : .....

Nom et adresse du comptable : .....

) Rayer les mentions inutiles.

!) Pour les sociétés étrangères, joindre une copie conforme à l'original du ou des contrats de travaux ou d'études

Certifié exact par le déclarant soussigné qui reconnait avoir été mis au courant de ses obligations fiscales.

la présente déclaration doit être déposée dans les trente (30) premiers jours qui suivent le début de l'activité, auprès de l'inspection des Impôts compétente.

A ....., le .....

(Signature),

des droits | considération.

Série G12 bis

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE : .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....

INSPECTION DE : ..... مفتشية : .....

RECETTE DE : ..... قباضة : .....

COMMUNE DE : ..... بلدية : .....

CPI DE : ..... مركز الضرائب الجواري : .....

التصريح برقم الأعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة لسنة : .....

DECLARATION PREVISIONNELLE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE :.....

الفترة من: ..... إلى : .....

Période du ..... au .....

(تصريح يودع آخر اجل 30 ديسمبر لسنة بداية النشاط)
(Déclaration à souscrire au plus tard le 30 décembre de l'année du début de l'activité)
(المكلفين الجدد بالضريبة)
(NOUVEAUX CONTRIBUABLES)

I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	
- Nom, Prénom :	الاسم و اللقب :
- Raison sociale :	اسم الشركة :
- Activité exercée :	طبيعة النشاط :
- Autres activités :	نشاطات أخرى :
- Activité exonérée (ANSEJ – CNAC - ANGEM) :	نشاط معفى :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	عنوان إقامه المكلف بالضريبة:
- Numéro NIF :	رقم التعريف الجبائي :
- Numéro du RC :	رقم السجل التجاري :
- Code d'activité :	رمز النشاط :
- Numéro de la carte d'artisan :	رقم بطاقة الحرفي :
- Numéro d'article d'imposition :	رقم المادة :
- Numéro de téléphone :	رقم الهاتف :
- E-mail :	البريد الإلكتروني :
- Numéro CB / CCP :	رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري :

II- الأجور II- SALAIRES	
- Nombre de personnes employées * :	عدد الأشخاص الموظفين * :
- Montant des salaires versés * :	مبلغ الأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :	مبلغ الأعباء الاجتماعية لمدفوعة * :

* Ces informations doivent concerner l'année d'activité N

* هذه المعلومات يجب ان تتعلق بالسنة ن

1

III - رقم الأعمال التقديري III- CHIFFRES D'AFFAIRES PREVISIONNELS			
طبيعة النشاط Nature Activité	رقم الأعمال التقديري CA prévisionnel	المعدل Taux	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة Montant IFU
عملية الإنتاج و بيع السلع Activité de production et vente de biens		5%	0
نشاطات أخرى Autres activités		12%	0
المجموع Total	0		0

بـ ..... في .....

A ....., le .....

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

Cachet et signature du contribuable

الدفع الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة ☐ \ الحد الأدنى للضريبة (10.000 دج ☐ \ 5.000 دج ☐)

VERSEMENT INTÉGRAL DE L'IFU ☐ / MINIMUM D'IMPOSITION (10.000 DA ☐ / 5.000 DA ☐)

Quittance numéro : ..... : رقم القسيمة Date : ..... : التاريخ ختم و إمضاء القابض : Cachet et signature du RECEVEUR :	بـ ..... في ..... A ..... le ..... ختم و إمضاء المكلف بالضريبة Cachet et signature du Contribuable

2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G12 ter

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE : .....

INSPECTION DE : .....
RECETTE DE : .....
COMMUNE DE : .....
CPI DE : .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....
مفتشية : .....
قباضة : .....
بلدية : .....
مركز الضرائب الجواري : .....

التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة لسنة : ____

DECLARATION COMPLEMENTAIRE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE : ____

الفترة من: ..... إلى : .....

Période du ..... au .....

(تصريح يودع في الفترة ما بين 20 جانفي و 15 فيفري للسنة ن+1)

(Déclaration à souscrire entre le 20 janvier et le 15 février de l'année N+1)

I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	
- Nom, Prénom :	الاسم و اللقب :
- Raison sociale :	اسم الشركة :
- Activité exercée :	طبيعة النشاط :
- Autres activités :	نشاطات اخرى :
- Activité exonérée (ANSEJ – CNAC - ANGEM) :	نشاط معفى :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	عنوان إقامه المكلف بالضريبة:
- Numéro NIF :	رقم التعريف الجبائي :
- Numéro du RC :	رقم السجل التجاري :
- Code d'activité :	رمز النشاط :
- Numéro de la carte d'artisan :	رقم بطاقة الحرفي :
- Numéro d'article d'imposition :	رقم المادة :
- Numéro de téléphone :	رقم الهاتف :
- E-mail :	البريد الإلكتروني :
- Numéro CB / CCP :	رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري :

II - رقم الأعمال التكميلي II- CHIFFRES D'AFFAIRES COMPLEMENTAIRES					
طبيعة النشاط Nature Activité	رقم الأعمال المحقق CA Réalisé	رقم الأعمال التقديري CA Prévisionnel	الفارق Écart	المعدل Taux	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة Montant IFU
عملية الإنتاج و بيع السلع Activité de production et vente de biens			0	5%	0
نشاطات اخرى Autres activités			0	12%	0
المجموع Total	0	0	0		0

1

بـ ..... في .....

A ....., le .....

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

Cachet et signature du contribuable

الدفع الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلي VERSEMENT INTEGRAL DE L'IFU COMPLEMENTAIRE	
Quittance numéro : ..... : رقم القسيمة Date : ..... : التاريخ Cachet et signature du RECEVEUR : ختم و إمضاء القابض :	بـ ..... في ..... A ..... le ..... ختم و إمضاء المكلف بالضريبة Cachet et signature du Contribuable

السيد: ساحلي فريد
النشاط: شركة مدنية مهنية
عنوان المحل: حي صدام حسين بني سليمان.
عنوان السكن: حي 240 مسكن بني سليمان.
رقم المادة: 26371914082

المدية في: 2019/05/29

إلى السيد:
مدير الضرائب لولاية المدية
المديرية الفرعية للمنازعات

الموضوع: طلب إلغاء ضريبة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بطلبي هذا والمتمثل في طعن بخصوص إلغاء الضريبة المسجلة في الجدول تحت رقم: 2019/01، وذلك لأنني قد سددت المبلغ المحدد المقدر بـ 50.000 دج في الوصل المرفق وذلك عن طريق التصريح الفوري G50.

في إنتظار موافقتكم تقبلوا مني فائق الإحترام و التقدير

المرفقات:
- الجدول رقم: 2019/01
- التصريح الفوري
- وصل الدفع الخاص بالتسديد

الإمضاء

G. 50

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
مديرية
DIRECTION ....
مفتشية الضرائب لـ ....
INSPECTION DES IMPOTS DE ....
قباضة الضرائب لـ
RECETTE DES IMPOTS DE ....
COMMUNE DE .... بلدية

200 .... الشهر
200 .... الفصل
Mois de 200
.... Trimestre 200

للتذكير إجباريا
A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

IMPORTA...
يجب أن يقدم إلى قباضة ... العشرين يوم الأولى من ...
La présente décla... être déposée à la ... impôts dans le ... **PREMIERS JOURS** ...

M .... : السيد (ة)
(nom et prénom - raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة)
Activité / Profession : .... : النشاط أو المهنة
Adresse : .... : العنوان

رمز النشاط
CODE ACTIVIT...

NIS :
NIF : F. J.
Article d'imposition :

Séri...

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2% الرسم على النشاط المهني بمعدل

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Chiffre d'affaire imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%			
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%			
C 1 A 13	Affaires sans réfaction			
C 1 A 14	Affaires exonérées			
C 1 A 20	Recettes professionelles (Professions libérales)			
1	**Préciser autres taux de réfaction le cas échéant**	**TOTAL**		

Acomptes IBS التسبيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات

Code	Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA
E 1 M 10	.... Acompte provisionnel		
2		**TOTAL**	

IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والإقتطاعات الأخرى من المصدر لـ ض. د. إ./ض. أ. ش

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères		Barème	
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements		10 %	
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire		15 %	
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes		50 %	
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source		....	
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		24 %	
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source		....	
3	**(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise.**	**TOTAL**		

ENAG - ULC - Algé...

Droit de timbre sur état حـــق الطابـــع

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
4	TOTAL			

Impôts et taxes non repris ci-dessus الضرائب و الرسوم الغير واردة أعلاه

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
5	TOTAL			

RECAPITULATION (EN DA) تلخيص بـ (دج)

1 - TAP. C/500 026/A	.....
2 - AP / IBS. C/201 001/M1	.....
3. 1 - IRG Salaires. C/201 001/100	.....
3. 2 - IRG/ Autres ret. sources. C/201 001/101/A/B/C	.....
3. 3 - IBS/ Ret. à la source. C/201 001/M2 et 3	.....
- TIC. C/201 003/303/A/B	.....
4 - Droits de timbre. C/201 002/201	.....
5 - Autres . C/	.....
6 - TVA . C/500 020/A	.....
MONTANT TOTAL A .ER	.....

Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة

يشهد بصحة وصدق محتوى هذا التصريح و خطابقه مع الوثائق المحاسبية.

Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables .

A ..... le .....

Cachet, signature,

Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بقباضة الضرائب

Reçu ce jour, la présente déclaration enregistré sous le numéro : .....

Payée - par chèque bancaire N° : .....

du : .....

tiré sur l'Agence : .....

- par chèque postal N° : .....

- en numéraire : .....

prise en recette par quittance N° : .....

de ce jour.

A ..... le .....

Le receveur des impôts

Cachet, signature,

Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بمصلحة الوعاء

Déclaration enregistrée le : .....

Observation éventuelles : .....

الرسم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro (Exemple : 325.626 DA = _____325.620 DA)

نسجل أرقام الأعمال و المداخيل بالدينار و العدد الأخير يرجع الى الصفر (مثال : 325.626 د.ج = 325.620 د.ج)

A / Chiffres d'affaires imposables الخاضع للضريبة – أ – رقم الأعمال

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA العمليات الخاضعة الرسم على القيمة المضافة	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفى Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ المستحق – (د.ج) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Bien, produits et denrées visées par l'article 23 du C.TCA				9%	
E 3 B 12	Préstations de services visées par l'article 23 du C.TCA				"	
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C.TCA				"	
E 3 B 14	Actes médicaux				"	
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers				"	
E 3 B 16	Fourniture d'énergie				"	
E 3 B 21	Productions : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				19%	
E 3 B 22	Revente en l'état : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%				"	
E 3 B 24	Professions libérales				"	
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances				"	
E 3 B 26	Préstations de téléphones et de télex				"	
E 3 B 28	Autres préstations de services				"	
E 3 B 31	Débits de boissons				"	
E 3 B 32	Productions : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 33	Revente en l'état : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 34	Tabacs et allumettes				"	
E 3 B 35	Spéctacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 36	Autres préstations de services visées à l'article 21 du C.TCA				"	
E 3 B 37	Consommations sur place				"	
	المجموع العام لرقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES					

B / Déductions à opérer : ب – الحسومات المجراة

C / TVA à payer ت – ر. ق. م. الواجب دفعه

	Nature des déductions	Montant			
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précédent)			C E 3 B 97	- Total des droits dus.
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C.TCA)				Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (déduction excédentaire)
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)			E 3 B 98	- Renversement de la déduction (art.38 C. TCA) (+)
E 3 B 94	Régularisation du prorata(déduction complémentaire) (art. 40 C.TCA).				TOTAL A RAPPELER (C) مجموع المستحقات
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art.18 C.TCA).			B	- Total des déductions à opérer (B) (-)
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc ....)			E 3 B 00	TVA à payer au titre du mois (C - B)
	NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA. مجموع الحسومات المجراة Total des déductions à opérer (B)			E 3 B 99	(A reporter dans le cadre "Récapitulation" ligne10) Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)

كيفية تسديد الضريبة

تذكير بالتزامات المكلفين بالضريبة

كيفية تحرير التصريح بالضريبة

Comment servir la déclaration

Rappel des obligations des Contribuables

Mode de paiement de l'impôt

كيفية تسديد الضريبة

يستحسن على كل مكلف بالضريبة تسديد ضرائبه بواسطة الصك البنكي إذ يسمح له ذلك بأداء إلتزاماته الجبائية من دون التنقل، بحيث يُسلم إلى قابض الضرائب المختص إقليميا، هذا التصريح مرفوقا بالصك.

كما يستطيع أن يقوم بالتزاماته بالدفع عن طريق البريد، بحيث يُسلم لقابض الضرائب التصريح بالضريبة مصحوبا بصك الدفع البريدي.

إذا لم يكن لديه حساب بنكي أو بريدي، يستطيع التخلص من دينه الجبائي بواسطة حوالة خزينة يأمر عنوان قابض الضرائب المختص لدى أي مكتب بريدي. و في هذه الحالة يسلم التصريح بالضريبة إلى قابض الضرائب المختص مرفوقاً بوثيقة إثبات الدفع المسلمة من طرف مكتب البريد.

إذا لم يُمكن التسديد بهذه الكيفيات يبقى دائما للمُكلف بالضريبة إمكانية الدفع نقدا لدى قابض الضرائب المختص إقليميا، عند تقديم التصريح بالضريبة.

تنبيه عن إلتزامات المكلفين بالضريبة

1/ يجب على المكلفين بالضريبة حسب نظام الربح الحقيقي و النظام العام للرسم على القيمة المضافة و أصحاب المهن الحرة الخاضعين بدفع الضرائب و الرسوم دوريا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر، أن يقوموا بأيداع هذا التصريح الذي يعد بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع، لدى قباضة الضرائب المختصة في العشرين يوماً الأولى التي تلي الشهر الذي تصبح فيه الحقوق الجبائية مستحقة، أو الذي تمت فيه خصم الاقتطاعات من المصدر، ودفع في نفس الوقت المبالغ المثبتة.

المواد: 110 - 119 - 121 - 123 - 124 - 129/1° - 1/159 - 212/1° - 245 - 358/2° - 359/1° و 367/1° من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

المواد: 28 - 76 - 78 - 83 - 88 و 178 - من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

2/ إذا لم يتجاوز المبلغ الذي تم تسديده خلال السنة 50.000,00 دج بإمكانه المُكلف بالضريبة أن يقدم تصريحه في السنة الموالية كل ثلاثة (3) أشهر و أن يقوم بالتسديد في العشرين (20) يوما الأولى التي تلي الفصل الثلاثي.

الفقرة: 378 من قانون الضرائب المباشرة.

الفقرة: 78 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

3/ إن إيداع التصريح بالضريبة بعد فوات الميعاد يستوجب دفع عقوبة جبائية مساوية لـ 10% من الحقوق المستحقة.

ترفع هذه العقوبة إلى 25% بعد إعذار المعني بتسوية وضعيته في أجل محدد بشهر.

إن الإمتناع عن التصريح بالضريبة بعد إنقضاء هذا الأجل، يستوجب الفرض التلقائي للضريبة بتطبيق العقوبة الجبائية المذكورة أعلاه (25%) مع وضع الحدود المباشرة و القسام بتحصيلها حالا.

4/ إن تسديد هذه الحقوق و الرسوم بعد الآجال المحددة يستوجب دفع عقوبة جبائية قدرها 10%.

و فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال هناك إلزام بدفع نسبة 3% عن كل شهر أو جزء من الشهر، دون أن يتعدى هذا الإلزام، المجموع مع العقوبة الجبائية، المنصوص عليها أعلاه، نسبة 25%.

كيفية ملء التصريح بالضريبة

إن هذا التصريح الذي يُعدّ بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع، يشمل كل الضرائب و الرسوم المدفوعة دورياً، أو عن طريق الإقتطاع من المصدر، الواجبة الأداء من طرف المكلفين بالضريبة حسب نظام الربح الحقيقي و النظام العام بالنسبة للرسم على القيمة المُضافة و أصحاب المهن الحرة.

هذا التصريح يُعوض ابتداءً من أول جانفي 1995 :

- جدول الإشعار الخاص بدفع الرسم على النشاط المهني. (لون أصفر).
- جدول الإشعار الخاص بدفع التسبيقات على الحساب المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (لون أبيض).
- جداول الإشعار الخاص بكل الإقتطاعات من المصدر المُتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات.
- جدول الإشعار الخاص بدفع الحق النوعي على التبغ و المواد الصيدلانية.
- التصريح بالضريبة، الخاص بالرسم الداخلي على الإستهلاك.
- التصريح بالضريبة، الخاص بالرسم النوعي الإضافي.
- التصريح بالضريبة، المتعلق برسم التدعة على الكحوف.
- التصريح بالضريبة، المتعلق بالرسم على القيمة المضافة.

خانة رقم 2 : التسبيقات على الحساب الضريبة على أرباح الشركات

إن الأربع (4) تسبيقات، تُدرج على التوالي ضمن التصريحات الو في شهر جانفي، أفريل، جويلية، و أكتوبر، وفي العشرين يوماً الأولى ا تلي كل شهر من هذه الشهور.

إن مُبقي التصفية يُدرج ضمن التصريح بالضريبة المُكتتب في : مارس من السنة الموالية وفي العشرين يوما الأولى من شهر أفريل.

خانة رقم 5 : هذه الخانة تخُصُ المُكلفين بالضريبة الذين يطلبون تـ رسم التدعة على الكحوف.

أمثلة

- المهن الحرة: خانة 1، 3 و 4
- التجار بالتجزئة: خانة 1، 3 و 4
- التجار بالجملة: خانة 1، 3 و 4 و 10 (الرسم على القيمة المُض
- المنتجون: خانة 1، 3 و 4 و 10 (الرسم على القيمة المُضافة) و الإقتصاء خانة 6 (الرسم الداخلي على الاستهلاك) و 7 (الرسم الن الإنتاج).

عندما تكون الأنشطة التجارية بالتجزئة أو بالجملة أو بالانتاج مُمَا من طرف شركات المساهمة ستدرج ضمن الخانة رقم 2.

ملاحظة هامة : إن الإدارات العامة و المُكلفين بالضريبة حسب الـ الجزافي، يستعملون نموذجا مُبسطا من التصريح المذكور

(Serie G - n° 50 A).

Mode de paiement de l'Impôt

Il est vivement recommandé au contribuable le paiement par **chèque bancaire** qui lui permet d'accomplir ses obligations fiscales, sans se déplacer, en adressant au Receveur des Impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque.

Il peut également s'acquitter de cette obligation par **virement postal** en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal.

Au cas ou il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, il a la faculte de se libérer de sa dette fiscale, par **Mandat carte Trésor**, libellé au nom du Receveur des Impôts concerné, auprés de n'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des Impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste.

Enfin, il lui reste toujours la possibilité, dans le cas ou les modes de paiement cités ci-dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du Receveur des Impôts de sa circonscription, lors du dépôt de la déclaration.

Rappel des obligations des Contribuables

1/ Les contribuables relevant du régime du bénifice réel et du régime général de la TVA,et les titilaires de professions libérales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer, auprès du Receveur des Impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le mois au titre duquel les droits sont dûs,ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanement les montants correspondants.

Articles : 110 - 119 - 121 - 123 - 124 - 129/1° -159/1° - 212/1° - 245 - 358/2° - 359/1° et 367/1° du code des impôts Directs.

Articles : 28 - 76 - 78 - 83 - 88 et 178 du Code des Taxes sur le chiffre d'affaires.

2/ Lorsque le montant total payé au cours de l'année n'a pas excédé cinquante mille dinars (50.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimestriellement sa déclaration et à s'acquitter des droits correspondants, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil.

Articles : 378 du Code des Impôts Directs

Articles : 78 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires

3/ Le dépôt tardif de la déclaration donne lieu à une pénalité égale à 10% des droits dus.

Cette pénalité est portée à 25% après mise en demeure du contribuable par l'Administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois.

Le défaut de déclaration à l'issue de ce délai d'un mois, entraine la taxation d'office avec application de la pénalité de 25% citée ci dessus et l'émission d'un rôle immediatement exigible.

4/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10%.

En matière de taxes sur le Chiffre d'Affaires, une astreinte de 3% par mois ou fraction de mois de retard est appliquée en sus de la pénalité de 10% citée ci dessus avec un maximum de 25%

Comment servir la déclaration

La présente déclaration, tenant lieu de bordereau s de versement, est prévue pour l'ensemble des ›ôts et taxes payables au comptant ou par voie de enue à la source dûs par les contribuables et assuis relevant du régime général de la T.V.A. et par titulaires des professions libérales.

› remplace, à compter du 1 er janvier 1995 :

- le bordereau avis de versement de la TAP (jaune) ;
- le bordereau avis de versement des acomptes IBS (blanc) ;
- le bordereau avis de versement du VF et IRG salaires (bleu) ;
- les bordereaux avis de versement des différentes retenues à la sousrce au titre de l'IRG et de l'IBS ;
- le bordereau avis de versement du droit spécial que sur les carburants et les produits pharmaceutiques ;
- la déclaration ralative à la taxe intérieure de consommation ;
- la déclaration ralative à la taxe spécifique additionnelle ;
- la déclaration ralative au droit de timbre sur état ;
- la déclaration TVA

Cadre N° 2 acomptes provisionnels - IBS :

Les quatre (4) acomptes seront compris respectivement dans les déclarations des mois de janvier, avril, juillet et octobre, à déposer dans les vingt (20) premiers jours du mois suivant.

Le solde de liquidation sera compris dans la déclaration du mois de mars de l'année suivante à déposer dans les vingt (20) premiers jours du mois d'avril.

Cadre N° 5 ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'aquitter du droit de Timbre sur Etat.

Exemples :

Professions libérales : **cadres** 1.3 et 4
Commerçants détaillants : **cadres** 1.3 et 4
Commerçants grossistes : **cadres** 1.3.4 et 10 (TVA)
Producteurs : **cadres** 1.3 4 et 10 (TVA) et eventuellement 6 (T.I.C) et 7 (T.S.A).

Lorsque les activités de commerce de détail, de gros ou de production sont exercées par des sociétés de capitaux, elles sont concernées par le cadre n° 2.

N.B/ Les administrations et les contribuables relevant du régime du forfait utiliseront un modèle simplifié de la présente déclaration

(Serie G - n° 50 A).

تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسليم

IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

A T T E N T I O N

M .....

(Nom et Prénom - raison sociale)

Activité/Profession .....

Adresse .....

TRIMESTRE 20 ....

MOIS DE ..... 20 .....

EXERCICE 20 .....

N I F

F.J

CODE D'IMPOSITION

Opérations imposables

C 1 A 12 Affaires bénéficiant d'une réfaction de (.....%)

C 1 A 13 Affaires sans réfaction

C 1 A 14 Affaires exonérées

C 1 A 20 Recettes professionnelles (Professions libérales)

préciser le taux de réfaction le cas échéant

TOTAL

Chiffre d'affaires brut

Recettes Professionnelles imposables

Taux

2%

-

-

Montant à payer (en

Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire

C 1 C 10 Traitements, salaires, émoluments, primes, indemnités, rémunérations diverses

TOTAL

Revenus nets imposables

Taux

5%

Montant à payer (er

Catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G. ou I.B.S.

E 1 L 20 IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères

E 1 L 80 IRG/ Autres retenues à la source

E 1 M 20 IBS/ Revenus des Entreprises Etrangères non installées en Algérie (Prest. de services) (1)

TOTAL

Revenus imposables

Taux

Barème

24%

Montant à payer (ter

(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par Entreprise.

RECAPITULATION (EN DA)

C/500026/A

Cadre réservé au contribuable

Cadre réservé à la recette des impôts

Reçu ce jour la présente déclaration enregistrée sous le numéro

Cadre réservé à l'Inspection

Déclaration enregistrée le

CONTENTIEUX DE L'ASSIETTE
RECOURS PREALABLE – RECOURS AUPRES DES COMMISSIONS

suivie par :
.....
.....
.....

A. R

SURSIS LEGAL DE PAIEMENT
ATTESTATION D'ACCEPTATION DE GARANTIES CONSTITUEES
(Article 74-1 du Code des Procédures Fiscales)

A ----------, le ----------

ce de l'attestation
tation de
es constituées :
.....
.....

Requérant (e) : ----------

NIF : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
Activité : ----------
Adresse : ----------

Identification du mandataire :
Nom et prénoms : ----------
Activité : ----------
Adresse : ----------

tissement (s)
ration (s)
(s) :

---

e Recours
le :
t taxes
s :

---
global
:

---

e Recours devant
nission de
des IDTA et des
t taxes contestés :

---
des droits
nt en litige :

Nous soussignés, M.....
Receveur des impôts de .....,

Attestons que :

Le contribuable susnommé ayant l'intention d'introduire un (1) :

☐ **Recours Préalable.**

☐ **Recours devant la commission de recours des Impôts Directs, des taxes assimilées et des taxes sur le chiffre d'affaires.**

En contestation des impositions citées ci-contre.

A constitué les garanties reprises ci-après :

Couvrant la totalité des impositions contestées.

Déclarons accepter les garanties constituées par le contribuable susnommé.

RECOURS PREALABLE – RECOURS AUPRES DES COMMISSIONS

Avis D'OCTROI DE SURSIS LEGAL DE PAIEMENT
(Articles 74 et 80-2 du Code des Procédures Fiscales)

A Mezloq, le 02 / 11 / 20

A. R

Requérant (e) : SARL MOULIN BOUAMRA

NIF : Activité : 250018000199

Activité : ZONE INDUSTRIELLE Ifraa Smar

Adresse : ----------

Identification du mandataire :

Nom et prénoms : ----------

Activité : Moulin

Adresse : Zone Industrielle Ifraa Smar

Par recours contentieux cité ci-contre, introduit auprès de mes services, vous sollicitez l bénéfice du sursis légal de paiement prévu par les dispositions des articles **74** et **80-2** d Code des Procédures Fiscales (CPF), au titre de la phase de [1] :

☐ **Recours Préalable.**

☐ **Recours devant la commission de recours des Impôts Directs, des taxe assimilées et des taxes sur le chiffre d'affaires.**

Vous joignez, à votre requête une copie de [2] :

☐ L'attestation d'acceptation des garanties constituées, délivrée par le receveur des impôt compétent, couvrant le montant total des impositions contestées.

☐ La quittance, dont les références sont reprises ci-dessous, attestant du paiement de **30%** du montant global des impositions contestées, au titre du Recours Préalable.

Quittance n° : 18017444 Datée du : 10.09.2018
Délivrée par la Recette des Impôts de : EL KESIR
Montant acquitté : 435600 DA

☐ La quittance, dont les références sont reprises ci-dessous, attestant du paiement nouveau de **20%** du montant global des impositions restant en litige, au titre du Recou introduit auprès de la commission de recours compétente ou de l'acquittement de **50%** des impositions demeurant en litige, dans le cas où la quote-part de 30% n'a pas é payée en phase de recours préalable.

Quittance n° : / Datée du : /
Déli
Mor

Par voie de conséqu
d'intervention de la d

Veuillez agréer, M --
considération.

ivie par :
.....
.....

du sursis légal
ent accordé :
.2018
..11.2018

trement du

ssement (s)
ation (s)
(s) :
176/2018
.09.2018

Recours
:
taxes
:
timbre
global
:
1900 DA

le Recours
la Commission
urs des IDTA et
:
et taxes
s :

----
des droits

E DES FINANCES
ENERALE DES IMPOTS
)N DES IMPOTS
AYA DE MEDEA

MEDEA, le 29 OCT.

MONSIEUR LE RECEVEUR DES IMPOTS
RECETTE DE Ain El Kebir

T / Demande de sursis légal de paiement.
CE / - Article 74 du CPF.

éclamation enregistrée à la Direction sous le N°31 / 2014 en date du .....a demandé à surseoir aux paiements indiquées ci-après dont il sollicite le dégrèvement.

rôle et cle	Année d'imposition	Nature de l'imposition	Montant des droits
	2009	TAP	113 490.-
	2010	"	67 138.-
	2011	"	256 916.-
	2012	"	136 296.-
	Montant total des droits contestés		573 840.-

ent de la somme de (en lettres) ..Cent...Quatorze...mille...Huit cent ..Dinars...Algerien.....soit (en chiffres)...114.768.....
ce n° .....114042930.....du ..18/06/2014.....
à 20% du montant total des droits contestés,il est octroyé un sursis légal de veur du réclamant pour le reliquat des droits contestés, pour la somme de (en Lre...cent...Cinquante...neuf...mille...Six cent...cinq...Dinars. .....soit (en chiffres)...459.072.-.....
dé prend effet à compter de la date de paiement partiel des droits objet de

VILAYA DE MEDEA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية .....

.....

.....

.....

المرجع : .....

سلسلة C رقم 18

ختم المكتب

استدعاء

السيد (ة): .....

.....

.....

ر.ت.إ: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

شارع : ..... رقم : .....

في : .....

يشرفني أن اطلب منكم الحضور إلى مصالحنا الكائنة بـ .....

.....

الطابق ....., مكتب رقم ..... يوم .....

مابين الساعة ..... والساعة ..... من أجل القضية التالية التي تخصكم

.....

.....

.....

.....

مرفقين بالوثائق التالية : .....

.....

.....

.....

تقبلوا مني، ..... فائق التقدير و الإحترام.

حرر بـ ..... في .....

الرجاء إحضار هذا الاستدعاء معكم

الجمهوريـــة الجزائريـــة الـ ـــة الشعبيـــة

اللجنة الولائية للطعن في الضرائب المباشرة
و الرسوم المماثلة و الرسوم على رقم الأعمال
(المادة 81 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية)

قرار الرفض لطعن

المدية في .....

إلى السيد / بن رامول فريد
مكتب دراسات هندسية
نهج الإخوة زمير المدية

مرجع تسجيل الطعن. رقم : 106 / 2017 بتاريخ : 2017/11/16	بعثتم إلى لجنة الطعن في الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و الرسوم على رقم الأعمال لولاية المدية طعنا في الضريبة المذكورة في الجانب المقابل، و التي قررت بتاريخ 2017/12/24 قبوله كليا. وطبقا لأحكام المادة 4/81 من قانون الإجراءات الجبائية، فإنه لا يمكن تنفيذ رأي اللجنة أعلاه للأسباب التالية:
جدول الضرائب. رقم : 218 / 2016.	– مخالفة أحكام المادة 41 فقرة 02 من قانون الرسم على رقم الأعمال لكون أن السيارة المقتناة لا تشكل الأداة الرئيسية لاستغلال النشاط.
الضرائب و الرسوم موضوع الطعن. ر ق م / م.	و إذا ارتئيتم مخاصمة هذا القرار يمكنكم اللجوء إلى المحكمة الإدارية بالمدية في أجل (04) أشهر من تاريخ استلامكم هذا الإعلام طبقا لنص المادة 1/82 من نفس القانون. تقبلوا تحياتنـــــــــــا الخالصة. مديرة الضرائب للولاية
المبلغ الإجمالي محل الطعن. 255.087,00 دج.	

الجمهورية الـ ـة الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية المدية
المديرية الفرعيـــة للمنازعات

طلب تخفيض و التخفيف

قرار (قبول – ~~رفض~~) [1]

المدية في 07 MAI 2018

إلى السيد(ة) ...

مالك عقار
طريق 15 دبسبس
المدية

مقتشية ضريبة ماين البلديات
عين الكبير
رقم 2018/01/05

الموضوع: لجنة الطعن المجاني – تبليغ –.

المرجـــع: إرسالكم بتاريخ 2017/07/31

في رسالتكم المذكورة في المرجع أعلاه، طلبتم التخفيض المجاني في الضرائب المؤسسة بصفة قانونية " الزيادات الضريبية " " الغرامات الجبائية " على الشكل التالي:

للإجابة على طلبكم يشرفني أن أعلمكم أنه باجتماع اللجنة (الولائية – ~~الجهوية~~) [2] للطعن المجاني بتاريخ 2018/04/12

تقرر ما يلي : تخفيض نسبة 20 % من غرامة التحصيل على الرسم المطهر

أي بمبلغ (1600,00 دج)

إذا كنتم سددتم مبلغ الضريبة موضوع التخفيض الممنوح و إذا لم تكونوا مدانين بأي مبلغ لدى قابض الضرائب المختص إقليميا يمكنكم استرجاع جزء أو كل المبلغ المخفض.

تقبلـــوا تحياتنـــا الخالصـــة.

1) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

2) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

Série I N°-65

الجمهورية الج ؛ الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية المدية
المديرية الفرعيـــة للمنازعات

طلب تخفيض و التخفيف

قرار (قبول – ~~رفض~~) [1]

المدية في 03 MAI 2019

إلى السيد(ة) ...

تباطنه
مقتشية : عين الكبير
رقم 2017/127

الموضوع: لجنة الطعن المجاني – تبليغ –.

المرجـــع: إرسالكم بتاريخ 2017/12/05

في رسالتكم المذكورة في المرجع أعلاه، طلبتم التخفيض المجاني في الضرائب المؤسسة بصفة قانونية " الزيادات الضريبية " " الغرامات الجبائية " على الشكل التالي:

للإجابة على طلبكم يشرفني أن أعلمكم أنه باجتماع اللجنة (الولائية – ~~الجهوية~~)[2] للطعن المجاني بتاريخ 2018/04/12.

تقرر ما يلي : **إلغاء كلي للضريبة**

أي بمبلغ (3 000 دج)

إذا كنتم سددتم مبلغ الضريبة موضوع التخفيض الممنوح و إذا لم تكونوا مدانين بأي مبلغ لدى قابض الضرائب المختص إقليميا يمكنكم استرجاع جزء أو كل المبلغ المخفض.

تقبلـــوا تحياتنـــــــا الخالصـــة.

(1) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

(1) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتـب:

- فريجة حسين، الإجراءات الإدارية والقضائية لمنازعات الضرائب المباشرة في الجزائـر، منشورات دحلب، 1994 .

- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، (نظرية الدعوى الإدارية)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- محي شوقي أحمد، الأحكام الإجرائية للدعوى الإدارية، تاريخ النشر 12 - 30 - 1998 ، الناشر دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

- شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الهيئات والإجراءات أمامها،ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط 1999.

- فريجة حسين، الإجراءات الإدارية والقضائية لمنازعة الضرائب المباشرة في الجزائر، مطبعة دحلب د ط، الجزائر، 1999.

- بن ملحة الغوثي، القانون القضائي الجزائري، ط 2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائـر 2000 .

- قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الضريبية، مؤسسة الوراق الأردن ، 2000 .

- خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول الدعوى، تجاوز السلطة، ودعوى القضاء الكامل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .

- صالحي العيد، الوجيز في شرح الإجراءات الجبائية، الأنظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003 .

- فريجة حسين، إجراءات المنازعة الضريبية في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، عنابة 2005 .

- أمزيان عزيز، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى، للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر الجزائر، 2005 .

- شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

- حـدادي رشيـدة، الطلبات العارضة والدعاوى الفرعية في قانون الإجراءات المدنية الجزائري، دار هومة للطباعـة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 .

- طاهري حسين، المنازعات الضريبية، (شرح قانون الإجراءات الجبائية)، القانون رقم 01 - 21 المؤرخ في:22 - 12 - 2001، الطبعة الثانيـة، دار الخلدونية للنشر والتوزيـع، القبة القديمـة الجزائــر، 2007 .

- السبتي فارس، المنازعات الضريبية في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2008 .

- بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في: 23 فيفري 2008 ، منشورات بغدادي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008 .

- فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبة في الجزائر، دار العلوم للتوزيع والنشر، عنابة، 2008.

- محمد الصغير بعلـي، شروط قبول دعـوى تجاوز السلطـة في التشريـع الجزائري، منشورات جامعـة باجـي مختار، الجزائر، 2008 .

- مليجي أحمد، الطعن بالإستئناف، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008 .

- بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في: 23 فيفري 2008 ، منشورات بغدادي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009 .

- برحماني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة الجزائر، 2009 .

- محمد الصغير بعلي، النظام القضائي الجزائري، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2009.

- طاهري حسين، شرح وجير للإجراءات المتبعة في المواد الإدرية، الطبعة الأولى، جسور للنشر 2009.

- يوسف دلاندة، الوجيز في شرح الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية، وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار هومة، 2009 .

- محمد الصغير بعلي، الوجيز في الإجراءات القضائية الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2010 .

- كوسة فضيل، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2010 .

- بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 23 فيفري 2008، منشورات بغدادي، الطبعة الثانية، الجزائر،2011 .

- حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات (دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية وتطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 -2011.

- كوسة فضيل، منازعات التحصيل الضريبي في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، دار هومة الجزائر،2011 .

- أغليس بوزيد، التحقيق في دعاوى القضاء الإداري، الدعوى الضريبية نموذجا، دار الأمل للطبعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

- طاهري حسين، الإجراءات المدنية والإدارية الموجزة (شرح لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد)، الجزء الأول، دار الخلدونية للتوزيع و النشر، الجزائر 2012

- عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2012 .

- خضر الشويكي باحث ومستشار قانوني، منازعات الوعاء الضريبي الأصول الإجرائية وطرق الطعن (دراسة مقارنة)، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013 .

- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الإطار النظري للمنازعات الإدارية الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .

- خلوفي رشيد، المنازعات الإدارية (الدعاوى وطرق الطعن الإدارية)، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الجزائر، 2013 .

- بوحميدة عطاء الله، الوجيز في القضاء الإداري، تنظيم عمل وإختصاص، الطبعة الثانية، دار هومة الجزائر، 2013 .

- أحمد فنديس، منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2014 .

- صالحي العيد، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014 .

- عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، دار هومة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، .2014

- مجدي الشامي، المنازعات الضريبية بين إختصاص القضاء العادي والإداري في القوانين المصرية والفرنسية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016 .

- شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د س ن

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1 - الرسائل الجامعية:

- مالك عليان، الدعوى الضريبية في النظام القانوني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام، فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009 .

- بوزكري سليمان، البناء القانوني للقاعدة الضريبية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، 2018 - 2019 .

- بشير محمد، إجراءات الخصومة أمام مجلس الدولة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، فرع القانون العام كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، دون سنة .

2 - المذكرات الجامعية:

أ- مذكرات الماجستير:

- قصاص سليم، المنازعات الجبائية للضريبة المباشرة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الخاص، فرع قانون أعمال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2007 - 2008 .

- شهبوب رحماني فتيحة، المنازعات الضريبية في ظل إجتهاد مجلس الدولة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر، 2008 - 2009 .

- عطوي عبد الحكيم، منازعات الضرائب المباشرة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010 .

- أغليس بوزيد، التحقيق في المنازعة الضريبية أمام القضاء الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2010 - 2011 .

- بدايرية يحي، الإطار القانوني لتسوية النزاع الضريبي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011 - 2012 .

- لكحل عائشة، المنازعات الضريبية أمام الجهات القضائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014 - 2015 .

ب - مذكرات الماستر

- العمري زينب، النظام القانوني لتسوية النزاع الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013 - 2014 .

- شباطي صونية، عميمر كاتية، خصوصية التحقيق القضائي في المنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع قانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2013 - 2014 .

- غرمة مصطفى، حماية المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014 .

- كافي سناء، حل المنازعات الضريبية في التشريع الجزائـري، مذكرة لنيل شهـادة الماستر، كليـة الحقـوق والعلــوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 08 ماي، قالمة، 2013 - 2014
- لحسن كويسي، الإجراءات القضائية المتعلقة بالمنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013 - 2014.
- بن لحلو مفيدة و بوجلال زايد، منازعات الوعاء الجبائي في التشريع الجزائري، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014 - 2015 .
- بن شريف ليديـة، بلقبلة فيـروز، الإجراءات الإداريــة والقضائية فـي منازعات الضرائب في الجزائـر مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلــوم السياسيـة ، جامعــة عبـد الرحمان ميرة، بجاية، 2015 - 2016 .
- بلهوشات حمزة، ضمانات المكلف بالضريبة في قانون الإجراءات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال، 2016 - 2017 .
- خديجة قنادي ومنى عيشوش بيرم، النظام القانوني للجان الطعن في المنازعات الضريبية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016 -2017.
- زيوش شهرة، طرق تسوية المنازعات الضريبية في الجزائـر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017 .

ج - مذكرات إجازة المدرسة العليا للقضاء

- جبوري أحمد وبن خاوة جلول، الطابع الخاص للمنازعات الجبائية، مذكرة التخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشر، الجزائر، 2005 - 2008 .
- عباس عبد الرزاق، منازعات التحقيق الجبائي، مذكرة التخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء الدفعة السادسة عشر، الجزائر، 2005 - 2008 .
- حركات بوبكر عبد الغاني، قروش أنس، تسوية المنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الخامسة عشر، 2006 - 2007 .
- فيلالي مراد، لوني يوسف، المنازعات الضريبية في النظام القانوني والقضائي الإداري الجزائري مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، سنة، 2007 - 2008 .
- مقراني فتيحة، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء الجزائر، 2007 - 2008 .
- بوحنك سمية، سير الدعوى الإدارية، مذكرة لنيل شهادة إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 17 الجزائر، 2008 - 2009 .

ثالثا: المقــالات

- فيصل نسيغة، وقف تنفيذ القرار الإداري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، سنة، 2009 .

- خويلدي السعيد، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، التأجيل القانوني لدفع الدين الضريبي المتنازع فيه، المجلد 7، العدد 2، سنة، 2018 .

رابعا: المحاضرات

- زرقون نور الدين، محاضرات في المنازعات الجبائية، غير منشورة، ألقيت لطلبة الحقوق، تخصص قانون إداري ماستر 02 كلية الحقوق، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014

- دوداح رضوان، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة للسنة الأولى تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3 2016 - 2017.

خامسا: النصوص التشريعية

01 - الدستور

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه في إستفتاء 1996.11.28 المنشر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 1996.12.07 الجريدة الرسمية، عدد 76 الصادرة بتاريخ:1996.12.08، المعدل والمتمم بالقانون رقم 03/02 المؤرخ في:2002.04.10 الجريدة الرسمية عدد 25 الصادرة بتاريخ 2002.04.14 وبالقانون رقم 19/08 المؤرخ في: 2008.11.15، الجريدة الرسمية، عدد 63، الصادرة بتاريخ 16 -11 - 2008 .

2 - النصوص التشريعية

- الأمر رقم: 68 - 254، المؤرخ في 30 - 12- 1968، المتضمن قانون المالية لسنة 1969، الجريدة الرسمية، عدد 106، الصادرة بتاريخ 30 - 12 - 1969.

- القانون رقم 90 - 36، المؤرخ في:14 جمادي الثانية 1411 الموافق لـ 31 - 12 - 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1990 الجريدة الرسمية، عدد، 80 الصادرة في 31 - 12 - 1990

- القانون رقم:08/91، المؤرخ في27 أفريل1991، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، عدد 21، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1991.

- القانون العضوي رقم: 98 - 01، المؤرخ في: 04 صفر عام 1419 الموافق لـ: 30 مايو 1998 الجريدة الرسمية، عدد 37 ، الصادرة بتاريخ:1998.06.01، المتعلق، بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله.

- القانون العضوي رقم 98 - 02، المؤرخ في: 04 صفر عام 1419 الموافق لـ 30 مايو 1998 الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة بتاريخ01 - 06 - 1998، المتعلق، بإختصاصات وتنظيم عمل المحاكم الإدارية.

- القانون 06 - 24، المؤرخ في 06 ذي الحجة عام 1427 الموافق لـ 27 - 12 - 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007 ، الجريدة الرسمية ،عدد 85، الصادرة بتاريخ 27- 12 - 2008 .

- القانون رقم 7 - 12 المؤرخ في 30 - 12 - 2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة بتاريخ 31 - 12 - 2007 .

- قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجريدة الرسمية، عدد، 21، الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2008.

- القانون رقم 15 - 18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، المؤرخ في 13- 12 - 2015، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة بتاريخ31 - 12 - 2015.

- القانون رقم 18 - 18، المؤرخ في27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019 الجريدة الرسمية، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 30 - 12 - 2019.

3 - النصوص التنظيمية

4 - المراسيم التنفيذيــة

- المرسوم التنفيذي رقم 02 - 303 المؤرخ في 28 - 09 - 2002 ، الذي يحدد المصالح الخارجية لإدارة الضرائب، الجريدة الرسمية، عدد 64 ، الصادرة بتريخ 29 - 12 - 2002 .

- المرسوم التنفيذي 05 - 494 المؤرخ في 26 - 12 - 2005 ،الجريدة الرسمية، عدد 84 ، الصادرة بتاريخ 29 - 12 - 2005 .

- المرسوم التنفيذي رقم 364 - 07 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 75، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 2007.

سادسا: القرارات القضائية

1 - قرارات المحكمة العليا

- القرار رقم:64255، الصادر بتاريخ:1990.04.07، عن المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، المجلة القضائية، العدد 04 سنة،1991 .

- القرار رقم 69181، بتاريخ 08 - 03 - 1993 من الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا، في قضية مدير الضرائب ضد (م خ) ، قضت بصفة المدير الولائي للضرائب بإعتباره ممثل الدولة.

2 - قرارات مجلس الدولة

- قرار مجلس الدولة رقم:171409 الصادر بتاريخ:2001.02.19 ، الغرفة الإدارية الثانية، غير منشور.

- قرار رقم 005722، الصادر بتاريخ 2002.10.15، مجلة مجلس الدولة، العدد الخاص بالمنازعات الضريبية، سنة 2013 .

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

OUVRAGE

- Jean - Pierre ASMIR, le control fiscal (contentieux - Recouvrement), revue judiciaire, 10 éme édition , paris groupe، 2007.

- Jacques GROSCLAUDE MARCHESSOU (Philippe) , procedures fiscales Dalloz , 4 éme edition, Paris, 2007.

الملاحق

قائمـــــة الملاحـــــق

رقم الملحق	رقم الصفحة	عنـــوان الملحـــق	رقم صفحة الملحق
1	10	التصريح بالوجـــود	107
2	11	التصريح برقم الأعمال للضريبة الجزافية الوحيدة والتصريح التكميلـــي	109
3	22	شكل ومحتوى الشكـــوى	113
4	27	الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقتطاع من المصـــدر	114
5	28	التأجيل القانوني للدفـــــع	120
6	29	طلب الإرجاء القانوني للدفع	122
7	47	إستدعاء المكلف بالضريبـة	123
8	52	قرارات لجان الطعن الإدارية	124

تاريخ الإستلام

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية .....

تصـــريـــح بـالـــوجـــود

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

(1) - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي

سلسلة G رقم 8 (2014) المطبعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية : .....

اسم الشهرة التجاري : .....

عنوان المقر الإجتماعي : .....

رقم السجل التجاري : ..... ح.ج. البريدي أو البنكي : .....

رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : ..... الهاتف : .....

ر.ت. الاحصائي : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ ر.ت. الجبائي : ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐

عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) : .....

صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) : .....

تاريخ بدء النشاط : .....

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- ☐ مؤسسة فردية.
- ☐ شركة فعلية.
- ☐ شركة التضامن.
- ☐ شركة مدنية مهنية.
- ☐ جمعية بالمشاركة.
- ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة.
- ☐ شركة المساهمة.
- ☐ شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني : .....
- ☐ شركة تعاونية.
- ☐ مؤسسة عمومية (شركة).
- ☐ مؤسسة عمومية.
- ☐ شركة ذات الإقتصاد المختلط.
- ☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
- ☐ أخـرى : .....

طبيعة النشاط الرئيسي : .....

نشاطات ثانوية أخرى : .....

عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : .....

.....

.....

.....

.....

مكان مسك المحاسبة : .....

إسم وعنوان المحاسب : .....

(1) اشطب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ ..... في .....

الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.

Direction Générale des Impôts

Direction des Impôts de la Wilaya

.....

DECLARATION D'EXISTENCE

Souscrite par un contribuable relevant de :

(1) { — Impôt sur les bénéfices des sociétés (I.B.S.)
— Impôt sur le revenu global (I.R.G.)

Série G 8 (2014) - Imp. Officielle, Alger

Nom et prénoms ou raison sociale : .....

Dénomination commerciale : .....

Adresse du siège social : .....

N° Registre du Commerce : ..... N° C.C.P. ou bancaire : .....

N° de la carte d'artisan ou N° d'agrément : ..... Tél. : .....

NIS : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_| NIF : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

Adresse de l'établissement en Algérie (Sociétés étrangères) (2) : .....

Qualité du déclarant : propriétaire - Locataire - Gérant libre - Gérant (1) : .....

Date de début de l'activité : .....

FORME JURIDIQUE DE L'ENTREPRISE

(Cocher la case correspondante)

- ☐ Entreprise individuelle.
- ☐ Société de fait.
- ☐ Société en nom collectif.
- ☐ Association en participation.
- ☐ Société civile professionnelle.
- ☐ Société à responsabilité limitée.
- ☐ Société par actions.
- ☐ Société coopérative.
- ☐ Entreprise publique.
- ☐ Etablissement public.
- ☐ Société d'économie Mixte.
- ☐ unité économique locale (Wilaya ou Commune).
- ☐ Autres : .....
- ☐ Société étrangère : (indiquer la forme juridique) : .....

Nature de l'activité principale : .....

Autres activités secondaires : .....

Adresses des autres établissements secondaires : .....

.....

.....

.....

Lieu où est tenue la comptabilité : .....

Nom et adresse du comptable : .....

) Rayer les mentions inutiles.

!) Pour les sociétés étrangères, joindre une copie conforme à l'original du ou des contrats de travaux ou d'études

Certifié exact par le déclarant soussigné qui reconnait avoir été mis au courant de ses obligations fiscales.

la présente déclaration doit être déposée dans les trente (30) premiers jours qui suivent le début de l'activité, auprès de l'inspection des Impôts compétente.

A ....., le .....

(Signature),

des droits | considération.

Série G12 bis

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE : .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....

INSPECTION DE : ..... مفتشية : .....

RECETTE DE : ..... قباضة : .....

COMMUNE DE : ..... بلدية : .....

CPI DE : ..... مركز الضرائب الجواري : .....

التصريح برقم الأعمال التقديري للضريبة الجزافية الوحيدة لسنة : .....

DECLARATION PREVISIONNELLE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE :.....

الفترة من: ..... إلى : .....

Période du ..... au .....

(تصريح يودع آخر اجل 30 ديسمبر لسنة بداية النشاط)
(Déclaration à souscrire au plus tard le 30 décembre de l'année du début de l'activité)
(المكلفين الجدد بالضريبة)
(NOUVEAUX CONTRIBUABLES)

I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	
- Nom, Prénom :	الاسم و اللقب :
- Raison sociale :	اسم الشركة :
- Activité exercée :	طبيعة النشاط :
- Autres activités :	نشاطات أخرى :
- Activité exonérée (ANSEJ – CNAC - ANGEM) :	نشاط معفى :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	عنوان إقامه المكلف بالضريبة:
- Numéro NIF :	رقم التعريف الجبائي :
- Numéro du RC :	رقم السجل التجاري :
- Code d'activité :	رمز النشاط :
- Numéro de la carte d'artisan :	رقم بطاقة الحرفي :
- Numéro d'article d'imposition :	رقم المادة :
- Numéro de téléphone :	رقم الهاتف :
- E-mail :	البريد الإلكتروني :
- Numéro CB / CCP :	رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري :

II- الأجور II- SALAIRES	
- Nombre de personnes employées * :	عدد الأشخاص الموظفين * :
- Montant des salaires versés * :	مبلغ الأجور المدفوعة * :
- Montant des charges sociales versées * :	مبلغ الأعباء الاجتماعية لمدفوعة * :

* Ces informations doivent concerner l'année d'activité N

* هذه المعلومات يجب ان تتعلق بالسنة ن

1

III - رقم الأعمال التقديري III- CHIFFRES D'AFFAIRES PREVISIONNELS			
طبيعة النشاط Nature Activité	رقم الأعمال التقديري CA prévisionnel	المعدل Taux	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة Montant IFU
عملية الإنتاج و بيع السلع Activité de production et vente de biens		5%	0
نشاطات أخرى Autres activités		12%	0
المجموع Total	0		0

بـ ..... في .....

A ....., le .....

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

Cachet et signature du contribuable

الدفع الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة ☐ \ الحد الأدنى للضريبة (10.000 دج ☐ \ 5.000 دج ☐)

VERSEMENT INTÉGRAL DE L'IFU ☐ / MINIMUM D'IMPOSITION (10.000 DA ☐ / 5.000 DA ☐)

Quittance numéro : ..... : رقم القسيمة Date : ..... : التاريخ ختم و إمضاء القابض : Cachet et signature du RECEVEUR :	بـ ..... في ..... A ..... le ..... ختم و إمضاء المكلف بالضريبة Cachet et signature du Contribuable

2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G12 ter

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE : .....

INSPECTION DE : .....
RECETTE DE : .....
COMMUNE DE : .....
CPI DE : .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
.....
مفتشية : .....
قباضة : .....
بلدية : .....
مركز الضرائب الجواري : .....

التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة لسنة : ____

DECLARATION COMPLEMENTAIRE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE : ____

الفترة من: ..... إلى : .....

Période du ..... au .....

(تصريح يودع في الفترة ما بين 20 جانفي و 15 فيفري للسنة ن+1)

(Déclaration à souscrire entre le 20 janvier et le 15 février de l'année N+1)

I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة I – IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	
- Nom, Prénom :	الاسم و اللقب :
- Raison sociale :	اسم الشركة :
- Activité exercée :	طبيعة النشاط :
- Autres activités :	نشاطات اخرى :
- Activité exonérée (ANSEJ – CNAC - ANGEM) :	نشاط معفى :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	عنوان النشاط :
- Adresse du domicile de l'exploitant :	عنوان إقامه المكلف بالضريبة:
- Numéro NIF :	رقم التعريف الجبائي :
- Numéro du RC :	رقم السجل التجاري :
- Code d'activité :	رمز النشاط :
- Numéro de la carte d'artisan :	رقم بطاقة الحرفي :
- Numéro d'article d'imposition :	رقم المادة :
- Numéro de téléphone :	رقم الهاتف :
- E-mail :	البريد الإلكتروني :
- Numéro CB / CCP :	رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري :

II - رقم الأعمال التكميلي II- CHIFFRES D'AFFAIRES COMPLEMENTAIRES					
طبيعة النشاط Nature Activité	رقم الأعمال المحقق CA Réalisé	رقم الأعمال التقديري CA Prévisionnel	الفارق Écart	المعدل Taux	مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة Montant IFU
عملية الإنتاج و بيع السلع Activité de production et vente de biens			0	5%	0
نشاطات اخرى Autres activités			0	12%	0
المجموع Total	0	0	0		0

1

بـ ..... في .....

A ....., le .....

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

Cachet et signature du contribuable

الدفع الكلي لمبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة التكميلي VERSEMENT INTEGRAL DE L'IFU COMPLEMENTAIRE	
Quittance numéro : ..... : رقم القسيمة Date : ..... : التاريخ Cachet et signature du RECEVEUR : ختم و إمضاء القابض :	بـ ..... في ..... A ..... le ..... ختم و إمضاء المكلف بالضريبة Cachet et signature du Contribuable

السيد: ساحلي فريد
النشاط: شركة مدنية مهنية
عنوان المحل: حي صدام حسين بني سليمان.
عنوان السكن: حي 240 مسكن بني سليمان.
رقم المادة: 26371914082

المدية في: 2019/05/29

إلى السيد:
مدير الضرائب لولاية المدية
المديرية الفرعية للمنازعات

الموضوع: طلب إلغاء ضريبة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بطلبي هذا والمتمثل في طعن بخصوص إلغاء الضريبة المسجلة في الجدول تحت رقم: 2019/01، وذلك لأنني قد سددت المبلغ المحدد المقدر بـ 50.000 دج في الوصل المرفق وذلك عن طريق التصريح الفوري G50.

في إنتظار موافقتكم تقبلوا مني فائق الإحترام و التقدير

المرفقات:
- الجدول رقم: 2019/01
- التصريح الفوري
- وصل الدفع الخاص بالتسديد

الإمضاء

G. 50

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

مديرية
DIRECTION ....

مفتشية الضرائب لـ ....
INSPECTION DES IMPOTS DE ....

قباضة الضرائب لـ
RECETTE DES IMPOTS DE ....

COMMUNE DE .... بلدية

NIS :

NIF :

Article d'imposition : F. J.

200 .... الشهر
200 .... الفصل
Mois de 200
.... Trimestre 200

للتذكير إجباريا
A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الإقتطاع من المصدر
تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد

IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

M .... : السيد (ة)
(nom et prénom - raison sociale) (الإسم - اللقب - إسم الشركة)

Activité / Profession : .... : النشاط أو المهنة

Adresse : .... : العنوان

رمز النشاط
CODE ACTIVIT

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2% — الرسم على النشاط المهني بمعدل

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires رقم الأعمال	Chiffre d'affaire imposable Recettes professionnelles imposables	Montant à payer (en DA
C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%			
C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%			
C 1 A 13	Affaires sans réfaction			
C 1 A 14	Affaires exonérées			
C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)			
1	Préciser autres taux de réfaction le cas échéant — TOTAL			

Acomptes IBS — التسبيقات على الحساب للضريبة على أرباح الشركات

Code	Acomptes IBS	Détermination des acomptes provisionnels	Montant à payer (en DA
E 1 M 10	Acompte provisionnel		
2		TOTAL	

IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS — الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور والإقتطاعات الأخرى من المصدر لـ ض. د. إ/ض. أ. ش

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS	Revenus nets imposables	Taux	Montant à payer (en DA
E 1 L 20	IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagéres		Barème	
E 1 L 30	IRG/ Revenus des créances, dépôts et cautionnements		10 %	
E 1 L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire		15 %	
E 1 L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes		50 %	
E 1 L 80	IRG/ Autres retenues à la source			
E 1 M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algérie (prestations de services) (1)		24 %	
E 1 M 40	IBS/ Autres retenues à la source			
3	(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par entreprise. — TOTAL			

ENAG - ULC - Algé

Droit de timbre sur état حـــق الطابـــع

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
4	TOTAL			

Impôts et taxes non repris ci-dessus الضرائب و الرسوم الغير واردة أعلاه

Code	Opérations imposables العمليات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
	.....	.....	.....	.....
5	TOTAL			

RECAPITULATION (EN DA) تلخيص بـ (دج)

1 - TAP. C/500 026/A	.....
2 - AP / IBS. C/201 001/M1	.....
3. 1 - IRG Salaires. C/201 001/100	.....
3. 2 - IRG/ Autres ret. sources. C/201 001/101/A/B/C	.....
3. 3 - IBS/ Ret. à la source. C/201 001/M2 et 3	.....
- TIC. C/201 003/303/A/B	.....
4 - Droits de timbre. C/201 002/201	.....
5 - Autres . C/	.....
6 - TVA . C/500 020/A	.....
MONTANT TOTAL A .ER	.....

Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالضريبة

يشهد بصحة وصدق محتوى هذا التصريح و خطابقه مع الوثائق المحاسبية.

Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables .

A ..... le .....

Cachet, signature,

Cadre réservé à la recette des impôts إطار خاص بقباضة الضرائب

Reçu ce jour, la présente déclaration enregistré sous le numéro : .....

Payée - par chèque bancaire N° : .....

du : .....

tiré sur l'Agence : .....

- par chèque postal N° : .....

- en numéraire : .....

prise en recette par quittance N° : .....

de ce jour.

A ..... le .....

Le receveur des impôts

Cachet, signature,

Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بمصلحة الوعاء

Déclaration enregistrée le : .....

Observation éventuelles : .....

الرسم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro (Exemple : 325.626 DA = _____325.620 DA)

نسجل أرقام الأعمال و المداخيل بالدينار و العدد الأخير يرجع الى الصفر (مثال : 325.626 د.ج = 325.620 د.ج)

A / Chiffres d'affaires imposables الخاضع للضريبة – أ – رقم الأعمال

الرمز Code	Opérations assujetties à la TVA العمليات الخاضعة الرسم على القيمة المضافة	مجموع رقم الأعمال Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفى Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة Chiffre d'affaires imposable	Taux	المبلغ المستحق – (د.ج) Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Bien, produits et denrées visées par l'article 23 du C.TCA				9%	
E 3 B 12	Préstations de services visées par l'article 23 du C.TCA				"	
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C.TCA				"	
E 3 B 14	Actes médicaux				"	
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers				"	
E 3 B 16	Fourniture d'énergie				"	
E 3 B 21	Productions : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				19%	
E 3 B 22	Revente en l'état : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%				"	
E 3 B 24	Professions libérales				"	
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances				"	
E 3 B 26	Préstations de téléphones et de télex				"	
E 3 B 28	Autres préstations de services				"	
E 3 B 31	Débits de boissons				"	
E 3 B 32	Productions : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 33	Revente en l'état : bien, produits et denrées visées par l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 34	Tabacs et allumettes				"	
E 3 B 35	Spéctacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C.TCA				"	
E 3 B 36	Autres préstations de services visées à l'article 21 du C.TCA				"	
E 3 B 37	Consommations sur place				"	
	المجموع العام لرقم الأعمال TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES					

B / Déductions à opérer : ب – الحسومات المجراة

C / TVA à payer ت – ر. ق. م. الواجب دفعه

	Nature des déductions	Montant			
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précédent)			C E 3 B 97	- Total des droits dus.
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C.TCA)				Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (déduction excédentaire)
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)			E 3 B 98	- Renversement de la déduction (art.38 C. TCA) (+)
E 3 B 94	Régularisation du prorata(déduction complémentaire) (art. 40 C.TCA).				TOTAL A RAPPELER (C) مجموع المستحقات
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art.18 C.TCA).			B	- Total des déductions à opérer (B) (-)
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc ....)			E 3 B 00	TVA à payer au titre du mois (C - B)
	NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA. مجموع الحسومات المجراة Total des déductions à opérer (B)			E 3 B 99	(A reporter dans le cadre "Récapitulation" ligne10) Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)

كيفية تسديد الضريبة

تذكير بالتزامات المكلفين بالضريبة

كيفية تحرير التصريح بالضريبة

Comment servir la déclaration

Rappel des obligations des Contribuables

Mode de paiement de l'impôt

كيفية تسديد الضريبة

يستحسن على كل مكلف بالضريبة تسديد ضرائبه بواسطة الصك البنكي إذ يسمح له ذلك بأداء إلتزاماته الجبائية من دون التنقل، بحيث يُسلم إلى قابض الضرائب المختص إقليميا، هذا التصريح مرفوقا بالصك.

كما يستطيع أن يقوم بالتزاماته بالدفع عن طريق البريد، بحيث يُسلم لقابض الضرائب التصريح بالضريبة مصحوبا بصك الدفع البريدي.

إذا لم يكن لديه حساب بنكي أو بريدي، يستطيع التخلص من دينه الجبائي بواسطة حوالة خزينة يأمر عنوان قابض الضرائب المختص لدى أي مكتب بريدي. و في هذه الحالة يسلم التصريح بالضريبة إلى قابض الضرائب المختص مرفوقاً بوثيقة إثبات الدفع المسلمة من طرف مكتب البريد.

إذا لم يُمكن التسديد بهذه الكيفيات يبقى دائما للمُكلف بالضريبة إمكانية الدفع نقدا لدى قابض الضرائب المختص إقليميا، عند تقديم التصريح بالضريبة.

تنبيه عن إلتزامات المكلفين بالضريبة

1/ يجب على المكلفين بالضريبة حسب نظام الربح الحقيقي و النظام العام للرسم على القيمة المضافة و أصحاب المهن الحرة الخاضعين بدفع الضرائب و الرسوم دوريا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر، أن يقوموا بأيداع هذا التصريح الذي يعد بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع، لدى قباضة الضرائب المختصة في العشرين يوماً الأولى التي تلي الشهر الذي تصبح فيه الحقوق الجبائية مستحقة، أو الذي تمت فيه خصم الاقتطاعات من المصدر، ودفع في نفس الوقت المبالغ المثبتة.

المواد: 110 - 119 - 121 - 123 - 124 - 129/1° - 1/159 - 212/1° - 245 - 358/2° - 359/1° و 367/1° من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

المواد: 28 - 76 - 78 - 83 - 88 و 178 - من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

2/ إذا لم يتجاوز المبلغ الذي تم تسديده خلال السنة 50.000,00 دج بإمكانه المُكلف بالضريبة أن يقدم تصريحه في السنة الموالية كل ثلاثة (3) أشهر و أن يقوم بالتسديد في العشرين (20) يوما الأولى التي تلي الفصل الثلاثي.

الفقرة: 378 من قانون الضرائب المباشرة.

الفقرة: 78 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

3/ إن إيداع التصريح بالضريبة بعد فوات الميعاد يستوجب دفع عقوبة جبائية مساوية لـ 10% من الحقوق المستحقة.

ترفع هذه العقوبة إلى 25% بعد إعذار المعني بتسوية وضعيته في أجل محدد بشهر.

إن الإمتناع عن التصريح بالضريبة بعد إنقضاء هذا الأجل، يستوجب الفرض التلقائي للضريبة بتطبيق العقوبة الجبائية المذكورة أعلاه (25%) مع وضع الحدود المباشرة و القسام بتحصيلها حالا.

4/ إن تسديد هذه الحقوق و الرسوم بعد الآجال المحددة يستوجب دفع عقوبة جبائية قدرها 10%.

و فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال هناك إلزام بدفع نسبة 3% عن كل شهر أو جزء من الشهر، دون أن يتعدى هذا الإلزام، المجموع مع العقوبة الجبائية، المنصوص عليها أعلاه، نسبة 25%.

كيفية ملء التصريح بالضريبة

إن هذا التصريح الذي يُعدّ بمثابة جدول الإشعار الخاص بالدفع، يشمل كل الضرائب و الرسوم المدفوعة دورياً، أو عن طريق الإقتطاع من المصدر، الواجبة الأداء من طرف المكلفين بالضريبة حسب نظام الربح الحقيقي و النظام العام بالنسبة للرسم على القيمة المُضافة و أصحاب المهن الحرة.

هذا التصريح يُعوض ابتداءً من أول جانفي 1995 :

- جدول الإشعار الخاص بدفع الرسم على النشاط المهني. (لون أصفر).
- جدول الإشعار الخاص بدفع التسبيقات على الحساب المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (لون أبيض).
- جداول الإشعار الخاص بكل الإقتطاعات من المصدر المُتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات.
- جدول الإشعار الخاص بدفع الحق النوعي على التبغ و المواد الصيدلانية.
- التصريح بالضريبة، الخاص بالرسم الداخلي على الإستهلاك.
- التصريح بالضريبة، الخاص بالرسم النوعي الإضافي.
- التصريح بالضريبة، المتعلق برسم التدعة على الكحوف.
- التصريح بالضريبة، المتعلق بالرسم على القيمة المضافة.

خانة رقم 2 : التسبيقات على الحساب الضريبة على أرباح الشركات

إن الأربع (4) تسبيقات، تُدرج على التوالي ضمن التصريحات الو في شهر جانفي، أفريل، جويلية، و أكتوبر، وفي العشرين يوماً الأولى ا تلي كل شهر من هذه الشهور.

إن مُبقي التصفية يُدرج ضمن التصريح بالضريبة المُكتتب في : مارس من السنة الموالية وفي العشرين يوما الأولى من شهر أفريل.

خانة رقم 5 : هذه الخانة تخُصُ المُكلفين بالضريبة الذين يطلبون تـ رسم التدعة على الكحوف.

أمثلة

- المهن الحرة: خانة 1، 3 و 4
- التجار بالتجزئة: خانة 1، 3 و 4
- التجار بالجملة: خانة 1، 3 و 4 و 10 (الرسم على القيمة المُض
- المنتجون: خانة 1، 3 و 4 و 10 (الرسم على القيمة المُضافة) و الإقتصاء خانة 6 (الرسم الداخلي على الاستهلاك) و 7 (الرسم الن الإنتاج).

عندما تكون الأنشطة التجارية بالتجزئة أو بالجملة أو بالانتاج مُمَا من طرف شركات المساهمة ستدرج ضمن الخانة رقم 2.

ملاحظة هامة : إن الإدارات العامة و المُكلفين بالضريبة حسب الـ الجزافي، يستعملون نموذجا مُبسطا من التصريح المذكور

(Serie G - n° 50 A).

Mode de paiement de l'Impôt

Il est vivement recommandé au contribuable le paiement par **chèque bancaire** qui lui permet d'accomplir ses obligations fiscales, sans se déplacer, en adressant au Receveur des Impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque.

Il peut également s'acquitter de cette obligation par **virement postal** en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal.

Au cas ou il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, il a la faculte de se libérer de sa dette fiscale, par **Mandat carte Trésor**, libellé au nom du Receveur des Impôts concerné, auprés de n'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des Impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste.

Enfin, il lui reste toujours la possibilité, dans le cas ou les modes de paiement cités ci-dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du Receveur des Impôts de sa circonscription, lors du dépôt de la déclaration.

Rappel des obligations des Contribuables

1/ Les contribuables relevant du régime du bénifice réel et du régime général de la TVA,et les titilaires de professions libérales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer, auprès du Receveur des Impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le mois au titre duquel les droits sont dûs,ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanement les montants correspondants.

Articles : 110 - 119 - 121 - 123 - 124 - 129/1° -159/1° - 212/1° - 245 - 358/2° - 359/1° et 367/1° du code des impôts Directs.

Articles : 28 - 76 - 78 - 83 - 88 et 178 du Code des Taxes sur le chiffre d'affaires.

2/ Lorsque le montant total payé au cours de l'année n'a pas excédé cinquante mille dinars (50.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimestriellement sa déclaration et à s'acquitter des droits correspondants, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil.

Articles : 378 du Code des Impôts Directs

Articles : 78 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires

3/ Le dépôt tardif de la déclaration donne lieu à une pénalité égale à 10% des droits dus.

Cette pénalité est portée à 25% après mise en demeure du contribuable par l'Administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois.

Le défaut de déclaration à l'issue de ce délai d'un mois, entraine la taxation d'office avec application de la pénalité de 25% citée ci dessus et l'émission d'un rôle immediatement exigible.

4/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10%.

En matière de taxes sur le Chiffre d'Affaires, une astreinte de 3% par mois ou fraction de mois de retard est appliquée en sus de la pénalité de 10% citée ci dessus avec un maximum de 25%

Comment servir la déclaration

La présente déclaration, tenant lieu de bordereau s de versement, est prévue pour l'ensemble des ›ôts et taxes payables au comptant ou par voie de enue à la source dûs par les contribuables et assuis relevant du régime général de la T.V.A. et par titulaires des professions libérales.

› remplace, à compter du 1 er janvier 1995 :

- le bordereau avis de versement de la TAP (jaune) ;
- le bordereau avis de versement des acomptes IBS (blanc) ;
- le bordereau avis de versement du VF et IRG salaires (bleu) ;
- les bordereaux avis de versement des différentes retenues à la sousrce au titre de l'IRG et de l'IBS ;
- le bordereau avis de versement du droit spécial que sur les carburants et les produits pharmaceutiques ;
- la déclaration ralative à la taxe intérieure de consommation ;
- la déclaration ralative à la taxe spécifique additionnelle ;
- la déclaration ralative au droit de timbre sur état ;
- la déclaration TVA

Cadre N° 2 acomptes provisionnels - IBS :

Les quatre (4) acomptes seront compris respectivement dans les déclarations des mois de janvier, avril, juillet et octobre, à déposer dans les vingt (20) premiers jours du mois suivant.

Le solde de liquidation sera compris dans la déclaration du mois de mars de l'année suivante à déposer dans les vingt (20) premiers jours du mois d'avril.

Cadre N° 5 ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'aquitter du droit de Timbre sur Etat.

Exemples :

Professions libérales : **cadres** 1.3 et 4
Commerçants détaillants : **cadres** 1.3 et 4
Commerçants grossistes : **cadres** 1.3.4 et 10 (TVA)
Producteurs : **cadres** 1.3 4 et 10 (TVA) et eventuellement 6 (T.I.C) et 7 (T.S.A).

Lorsque les activités de commerce de détail, de gros ou de production sont exercées par des sociétés de capitaux, elles sont concernées par le cadre n° 2.

N.B/ Les administrations et les contribuables relevant du régime du forfait utiliseront un modèle simplifié de la présente déclaration

(Serie G - n° 50 A).

تصريح يقوم مقام حافظة إشعار بالتسليم

IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VERSEMENT

A T T E N T I O N

M .....

(Nom et Prénom - raison sociale)

Activité/Profession .....

Adresse .....

TRIMESTRE 20 ....

MOIS DE ..... 20 .....

EXERCICE 20 .....

N I F

F.J

CODE D'IMPOSITION

Opérations imposables

C 1 A 12 Affaires bénéficiant d'une réfaction de (.....%)

C 1 A 13 Affaires sans réfaction

C 1 A 14 Affaires exonérées

C 1 A 20 Recettes professionnelles (Professions libérales)

préciser le taux de réfaction le cas échéant

TOTAL

Chiffre d'affaires brut

Recettes Professionnelles imposables

Taux

2%

-

-

Montant à payer (en

Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire

C 1 C 10 Traitements, salaires, émoluments, primes, indemnités, rémunérations diverses

TOTAL

Revenus nets imposables

Taux

5%

Montant à payer (er

Catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G. ou I.B.S.

E 1 L 20 IRG/ Traitements salaires, pensions et rentes viagères

E 1 L 80 IRG/ Autres retenues à la source

E 1 M 20 IBS/ Revenus des Entreprises Etrangères non installées en Algérie (Prest. de services) (1)

TOTAL

Revenus imposables

Taux

Barème

24%

Montant à payer (ter

(1) Joindre relevé détaillé des retenues à la source par Entreprise.

RECAPITULATION (EN DA)

C/500026/A

Cadre réservé au contribuable

Cadre réservé à la recette des impôts

Reçu ce jour la présente déclaration enregistrée sous le numéro

Cadre réservé à l'Inspection

Déclaration enregistrée le

CONTENTIEUX DE L'ASSIETTE
RECOURS PREALABLE – RECOURS AUPRES DES COMMISSIONS

suivie par :
.....
.....
.....

A. R

SURSIS LEGAL DE PAIEMENT
ATTESTATION D'ACCEPTATION DE GARANTIES CONSTITUEES
(Article 74-1 du Code des Procédures Fiscales)

A ----------, le ----------

ce de l'attestation
tation de
es constituées :
.....
.....

Requérant (e) : ----------

NIF : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
Activité : ----------
Adresse : ----------

Identification du mandataire :
Nom et prénoms : ----------
Activité : ----------
Adresse : ----------

tissement (s)
ration (s)
(s) :

---

e Recours
le :
t taxes
s :

---
global
:

---

e Recours devant
nission de
des IDTA et des
t taxes contestés :

---
des droits
nt en litige :

Nous soussignés, M.....
Receveur des impôts de .....,

Attestons que :

Le contribuable susnommé ayant l'intention d'introduire un (1) :

☐ **Recours Préalable.**

☐ **Recours devant la commission de recours des Impôts Directs, des taxes assimilées et des taxes sur le chiffre d'affaires.**

En contestation des impositions citées ci-contre.

A constitué les garanties reprises ci-après :

Couvrant la totalité des impositions contestées.

Déclarons accepter les garanties constituées par le contribuable susnommé.

RECOURS PREALABLE – RECOURS AUPRES DES COMMISSIONS

Avis D'OCTROI DE SURSIS LEGAL DE PAIEMENT
(Articles 74 et 80-2 du Code des Procédures Fiscales)

A Mezloq, le 02 / 11 / 20

A. R

Requérant (e) : SARL MOULIN BOUAMRA

NIF : Activité : 250018000199

Activité : ZONE INDUSTRIELLE Ifraa Smar

Adresse : ----------

Identification du mandataire :

Nom et prénoms : ----------

Activité : Moulin

Adresse : Zone Industrielle Ifraa Smar

Par recours contentieux cité ci-contre, introduit auprès de mes services, vous sollicitez l bénéfice du sursis légal de paiement prévu par les dispositions des articles **74** et **80-2** d Code des Procédures Fiscales (CPF), au titre de la phase de [1] :

☐ **Recours Préalable.**

☐ **Recours devant la commission de recours des Impôts Directs, des taxe assimilées et des taxes sur le chiffre d'affaires.**

Vous joignez, à votre requête une copie de [2] :

☐ L'attestation d'acceptation des garanties constituées, délivrée par le receveur des impôt compétent, couvrant le montant total des impositions contestées.

☐ La quittance, dont les références sont reprises ci-dessous, attestant du paiement de **30%** du montant global des impositions contestées, au titre du Recours Préalable.

Quittance n° : 18017444 Datée du : 10.09.2018
Délivrée par la Recette des Impôts de : EL KESIR
Montant acquitté : 435600 DA

☐ La quittance, dont les références sont reprises ci-dessous, attestant du paiement nouveau de **20%** du montant global des impositions restant en litige, au titre du Recou introduit auprès de la commission de recours compétente ou de l'acquittement de **50%** des impositions demeurant en litige, dans le cas où la quote-part de 30% n'a pas é payée en phase de recours préalable.

Quittance n° : / Datée du : /
Déli
Mor

Par voie de conséqu
d'intervention de la d

Veuillez agréer, M --
considération.

ivie par :
.....
.....

du sursis légal
ent accordé :
.2018
..11.2018

trement du

ssement (s)
ation (s)
(s) :
176/2018
.09.2018

Recours
:
taxes
:
timbre
global
:
1900 DA

le Recours
la Commission
urs des IDTA et
:
et taxes
s :

----
des droits

E DES FINANCES
ENERALE DES IMPOTS
)N DES IMPOTS
AYA DE MEDEA

MEDEA, le 29 OCT.

MONSIEUR LE RECEVEUR DES IMPOTS
RECETTE DE Ain El Kebir

T / Demande de sursis légal de paiement.
CE / - Article 74 du CPF.

éclamation enregistrée à la Direction sous le N°31 / 2014 en date du .....a demandé à surseoir aux paiements indiquées ci-après dont il sollicite le dégrèvement.

rôle et cle	Année d'imposition	Nature de l'imposition	Montant des droits
	2009	TAP	113 490.-
	2010	"	67 138.-
	2011	"	256 916.-
	2012	"	136 296.-
	Montant total des droits contestés		573 840.-

ent de la somme de (en lettres) ..Cent...douze...mille...huit cent ...trois...dinars Algerien.....soit (en chiffres)...112.768.-.....
ce n° .....114042930.....du .18/06/2014.....
à 20% du montant total des droits contestés,il est octroyé un sursis légal de veur du réclamant pour le reliquat des droits contestés, pour la somme de (en ...cent...cinquante...neuf...mille...cinq cent...douze...dinars.....soit (en chiffres)...459.072.-.....
dé prend effet à compter de la date de paiement partiel des droits objet de

VILAYA DE MEDEA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية .....

.....

.....

.....

المرجع : .....

سلسلة C رقم 18

ختم المكتب

استدعاء

السيد (ة): .....

.....

.....

ر.ت.إ: |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

شارع : ..... رقم : .....

في : .....

يشرفني أن اطلب منكم الحضور إلى مصالحنا الكائنة بـ .....

.....

الطابق ....., مكتب رقم ..... يوم .....

مابين الساعة ..... والساعة ..... من أجل القضية التالية التي تخصكم

.....

.....

.....

.....

مرفقين بالوثائق التالية : .....

.....

.....

.....

تقبلوا مني، ..... فائق التقدير و الإحترام.

حرر بـ ..... في .....

الرجاء إحضار هذا الاستدعاء معكم

الجمهوريـــة الجزائريـــة الـ ـــة الشعبيـــة

اللجنة الولائية للطعن في الضرائب المباشرة
و الرسوم المماثلة و الرسوم على رقم الأعمال
(المادة 81 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية)

قرار الرفض لطعن

المدية في .....

إلى السيد / بن رامول فريد
مكتب دراسات هندسية
نهج الإخوة زمير المدية

مرجع تسجيل الطعن. رقم : 106 / 2017 بتاريخ : 2017/11/16	بعثتم إلى لجنة الطعن في الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و الرسوم على رقم الأعمال لولاية المدية طعنا في الضريبة المذكورة في الجانب المقابل، و التي قررت بتاريخ 2017/12/24 قبوله كليا. وطبقا لأحكام المادة 4/81 من قانون الإجراءات الجبائية، فإنه لا يمكن تنفيذ رأي اللجنة أعلاه للأسباب التالية:
جدول الضرائب. رقم : 218 / 2016.	– مخالفة أحكام المادة 41 فقرة 02 من قانون الرسم على رقم الأعمال لكون أن السيارة المقتناة لا تشكل الأداة الرئيسية لاستغلال النشاط.
الضرائب و الرسوم موضوع الطعن. ر ق م / م.	و إذا ارتئيتم مخاصمة هذا القرار يمكنكم اللجوء إلى المحكمة الإدارية بالمدية في أجل (04) أشهر من تاريخ استلامكم هذا الإعلام طبقا لنص المادة 1/82 من نفس القانون. تقبلوا تحياتنـــــــــــا الخالصة. مديرة الضرائب للولاية
المبلغ الإجمالي محل الطعن. 255.087,00 دج.	

الجمهورية الـ ـة الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية المدية
المديرية الفرعيـــة للمنازعات

طلب تخفيض و التخفيف

قرار (قبول – ~~رفض~~) [1]

المدية في 07 MAI 2018

إلى السيد(ة) ...

مالك عقار
طريق 15 دبسبس
المدية

مقتشية ضريبة ماين البلديات
عين الكبير
رقم 2018/01/05

الموضوع: لجنة الطعن المجاني – تبليغ –.

المرجـــع: إرسالكم بتاريخ 2017/07/31

في رسالتكم المذكورة في المرجع أعلاه، طلبتم التخفيض المجاني في الضرائب المؤسسة بصفة قانونية " الزيادات الضريبية " " الغرامات الجبائية " على الشكل التالي:

للإجابة على طلبكم يشرفني أن أعلمكم أنه باجتماع اللجنة (الولائية – ~~الجهوية~~) [2] للطعن المجاني بتاريخ 2018/04/12

تقرر ما يلي : تخفيض نسبة 20 % من غرامة التحصيل على الرسم المطهر

أي بمبلغ (1600,00 دج)

إذا كنتم سددتم مبلغ الضريبة موضوع التخفيض الممنوح و إذا لم تكونوا مدانين بأي مبلغ لدى قابض الضرائب المختص إقليميا يمكنكم استرجاع جزء أو كل المبلغ المخفض.

تقبلـــوا تحياتنـــا الخالصـــة.

1) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

2) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

Série I N°-65

الجمهورية الج ؛ الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية المدية
المديرية الفرعيـــة للمنازعات

طلب تخفيض و التخفيف

قرار (قبول – ~~رفض~~) [1]

المدية في 03 MAI 2019

إلى السيد(ة) ...

تباطنه
مقتشية : عين الكبير
رقم 2017/127

الموضوع: لجنة الطعن المجاني – تبليغ –.

المرجـــع: إرسالكم بتاريخ 2017/12/05

في رسالتكم المذكورة في المرجع أعلاه، طلبتم التخفيض المجاني في الضرائب المؤسسة بصفة قانونية " الزيادات الضريبية " " الغرامات الجبائية " على الشكل التالي:

للإجابة على طلبكم يشرفني أن أعلمكم أنه باجتماع اللجنة (الولائية – ~~الجهوية~~)[2] للطعن المجاني بتاريخ 2018/04/12.

تقرر ما يلي : **إلغاء كلي للضريبة**

أي بمبلغ (3 000 دج)

إذا كنتم سددتم مبلغ الضريبة موضوع التخفيض الممنوح و إذا لم تكونوا مدانين بأي مبلغ لدى قابض الضرائب المختص إقليميا يمكنكم استرجاع جزء أو كل المبلغ المخفض.

تقبلـــوا تحياتنـــــــا الخالصـــة.

(1) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

(1) اشطب الكلمة الغير ملائمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتـب:

- فريجة حسين، الإجراءات الإدارية والقضائية لمنازعات الضرائب المباشرة في الجزائـر، منشورات دحلب، 1994 .

- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، (نظرية الدعوى الإدارية)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- محي شوقي أحمد، الأحكام الإجرائية للدعوى الإدارية، تاريخ النشر 12 - 30 - 1998 ، الناشر دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

- شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الهيئات والإجراءات أمامها،ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط 1999.

- فريجة حسين، الإجراءات الإدارية والقضائية لمنازعة الضرائب المباشرة في الجزائر، مطبعة دحلب د ط، الجزائر، 1999.

- بن ملحة الغوثي، القانون القضائي الجزائري، ط 2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائـر 2000 .

- قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الضريبية، مؤسسة الوراق الأردن ، 2000 .

- خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول الدعوى، تجاوز السلطة، ودعوى القضاء الكامل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 .

- صالحي العيد، الوجيز في شرح الإجراءات الجبائية، الأنظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003 .

- فريجة حسين، إجراءات المنازعة الضريبية في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، د ط، عنابة 2005 .

- أمزيان عزيز، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى، للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر الجزائر، 2005 .

- شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

- حـدادي رشيـدة، الطلبات العارضة والدعاوى الفرعية في قانون الإجراءات المدنية الجزائري، دار هومة للطباعـة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 .

- طاهري حسين، المنازعات الضريبية، (شرح قانون الإجراءات الجبائية)، القانون رقم 01 - 21 المؤرخ في:22 - 12 - 2001، الطبعة الثانيـة، دار الخلدونية للنشر والتوزيـع، القبة القديمـة الجزائــر، 2007 .

- السبتي فارس، المنازعات الضريبية في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2008 .

- بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في: 23 فيفري 2008 ، منشورات بغدادي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008 .

- فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبة في الجزائر، دار العلوم للتوزيع والنشر، عنابة، 2008.

- محمد الصغير بعلـي، شروط قبول دعـوى تجاوز السلطـة في التشريـع الجزائري، منشورات جامعـة باجـي مختار، الجزائر، 2008 .

- مليجي أحمد، الطعن بالإستئناف، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008 .

- بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في: 23 فيفري 2008 ، منشورات بغدادي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009 .

- برحماني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة الجزائر، 2009 .

- محمد الصغير بعلي، النظام القضائي الجزائري، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2009.

- طاهري حسين، شرح وجير للإجراءات المتبعة في المواد الإدرية، الطبعة الأولى، جسور للنشر 2009.

- يوسف دلاندة، الوجيز في شرح الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية، وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار هومة، 2009 .

- محمد الصغير بعلي، الوجيز في الإجراءات القضائية الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2010 .

- كوسة فضيل، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2010 .

- بربارة عبد الرحمن، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 23 فيفري 2008، منشورات بغدادي، الطبعة الثانية، الجزائر،2011 .

- حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات (دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، الرسم على القيمة المضافة، دراسة نظرية وتطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 -2011.

- كوسة فضيل، منازعات التحصيل الضريبي في ضوء إجتهادات مجلس الدولة، دار هومة الجزائر،2011 .

- أغليس بوزيد، التحقيق في دعاوى القضاء الإداري، الدعوى الضريبية نموذجا، دار الأمل للطبعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

- طاهري حسين، الإجراءات المدنية والإدارية الموجزة (شرح لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد)، الجزء الأول، دار الخلدونية للتوزيع و النشر، الجزائر 2012

- عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2012 .

- خضر الشويكي باحث ومستشار قانوني، منازعات الوعاء الضريبي الأصول الإجرائية وطرق الطعن (دراسة مقارنة)، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2013 .

- عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الأول، الإطار النظري للمنازعات الإدارية الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .

- خلوفي رشيد، المنازعات الإدارية (الدعاوى وطرق الطعن الإدارية)، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزء الثاني، الجزائر، 2013 .

- بوحميدة عطاء الله، الوجيز في القضاء الإداري، تنظيم عمل وإختصاص، الطبعة الثانية، دار هومة الجزائر، 2013 .

- أحمد فنديس، منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2014 .

- صالحي العيد، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2014 .

- عبد القادر عدو، المنازعات الإدارية، دار هومة للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، .2014

- مجدي الشامي، المنازعات الضريبية بين إختصاص القضاء العادي والإداري في القوانين المصرية والفرنسية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016 .

- شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، د س ن

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1 - الرسائل الجامعية:

- مالك عليان، الدعوى الضريبية في النظام القانوني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام، فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009 .

- بوزكري سليمان، البناء القانوني للقاعدة الضريبية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة يحي فارس، المدية، 2018 - 2019 .

- بشير محمد، إجراءات الخصومة أمام مجلس الدولة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، فرع القانون العام كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر، دون سنة .

2 - المذكرات الجامعية:

أ- مذكرات الماجستير:

- قصاص سليم، المنازعات الجبائية للضريبة المباشرة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الخاص، فرع قانون أعمال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2007 - 2008 .

- شهبوب رحماني فتيحة، المنازعات الضريبية في ظل إجتهاد مجلس الدولة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر، 2008 - 2009 .

- عطوي عبد الحكيم، منازعات الضرائب المباشرة في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010 .

- أغليس بوزيد، التحقيق في المنازعة الضريبية أمام القضاء الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2010 - 2011 .

- بدايرية يحي، الإطار القانوني لتسوية النزاع الضريبي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011 - 2012 .

- لكحل عائشة، المنازعات الضريبية أمام الجهات القضائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014 - 2015 .

ب - مذكرات الماستر

- العمري زينب، النظام القانوني لتسوية النزاع الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013 - 2014 .

- شباطي صونية، عميمر كاتية، خصوصية التحقيق القضائي في المنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع قانون الأعمال، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2013 - 2014 .

- غرمة مصطفى، حماية المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014 .

- كافي سناء، حل المنازعات الضريبية في التشريع الجزائـري، مذكرة لنيل شهـادة الماستر، كليـة الحقـوق والعلــوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة 08 ماي، قالمة، 2013 - 2014
- لحسن كويسي، الإجراءات القضائية المتعلقة بالمنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2013 - 2014.
- بن لحلو مفيدة و بوجلال زايد، منازعات الوعاء الجبائي في التشريع الجزائري، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014 - 2015 .
- بن شريف ليديـة، بلقبلة فيـروز، الإجراءات الإداريــة والقضائية فـي منازعات الضرائب في الجزائـر مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلــوم السياسيـة ، جامعــة عبـد الرحمان ميرة، بجاية، 2015 - 2016 .
- بلهوشات حمزة، ضمانات المكلف بالضريبة في قانون الإجراءات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال، 2016 - 2017 .
- خديجة قنادي ومنى عيشوش بيرم، النظام القانوني للجان الطعن في المنازعات الضريبية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016 -2017.
- زيوش شهرة، طرق تسوية المنازعات الضريبية في الجزائـر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017 .

ج - مذكرات إجازة المدرسة العليا للقضاء

- جبوري أحمد وبن خاوة جلول، الطابع الخاص للمنازعات الجبائية، مذكرة التخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشر، الجزائر، 2005 - 2008 .
- عباس عبد الرزاق، منازعات التحقيق الجبائي، مذكرة التخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء الدفعة السادسة عشر، الجزائر، 2005 - 2008 .
- حركات بوبكر عبد الغاني، قروش أنس، تسوية المنازعات الضريبية، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة الخامسة عشر، 2006 - 2007 .
- فيلالي مراد، لوني يوسف، المنازعات الضريبية في النظام القانوني والقضائي الإداري الجزائري مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، سنة، 2007 - 2008 .
- مقراني فتيحة، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء الجزائر، 2007 - 2008 .
- بوحنك سمية، سير الدعوى الإدارية، مذكرة لنيل شهادة إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 17 الجزائر، 2008 - 2009 .

ثالثا: المقــالات

- فيصل نسيغة، وقف تنفيذ القرار الإداري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، سنة، 2009 .

- خويلدي السعيد، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، التأجيل القانوني لدفع الدين الضريبي المتنازع فيه، المجلد 7، العدد 2، سنة، 2018 .

رابعا: المحاضرات

- زرقون نور الدين، محاضرات في المنازعات الجبائية، غير منشورة، ألقيت لطلبة الحقوق، تخصص قانون إداري ماستر 02 كلية الحقوق، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014

- دوداح رضوان، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة للسنة الأولى تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3 2016 - 2017.

خامسا: النصوص التشريعية

01 - الدستور

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه في إستفتاء 1996.11.28 المنشر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 1996.12.07 الجريدة الرسمية، عدد 76 الصادرة بتاريخ:1996.12.08، المعدل والمتمم بالقانون رقم 03/02 المؤرخ في:2002.04.10 الجريدة الرسمية عدد 25 الصادرة بتاريخ 2002.04.14 وبالقانون رقم 19/08 المؤرخ في: 2008.11.15، الجريدة الرسمية، عدد 63، الصادرة بتاريخ 16 -11 - 2008 .

2 - النصوص التشريعية

- الأمر رقم: 68 - 254، المؤرخ في 30 - 12- 1968، المتضمن قانون المالية لسنة 1969، الجريدة الرسمية، عدد 106، الصادرة بتاريخ 30 - 12 - 1969.

- القانون رقم 90 - 36، المؤرخ في:14 جمادي الثانية 1411 الموافق لـ 31 - 12 - 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1990 الجريدة الرسمية، عدد، 80 الصادرة في 31 - 12 - 1990

- القانون رقم:08/91، المؤرخ في27 أفريل1991، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، عدد 21، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1991.

- القانون العضوي رقم: 98 - 01، المؤرخ في: 04 صفر عام 1419 الموافق لـ: 30 مايو 1998 الجريدة الرسمية، عدد 37 ، الصادرة بتاريخ:1998.06.01، المتعلق، بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله.

- القانون العضوي رقم 98 - 02، المؤرخ في: 04 صفر عام 1419 الموافق لـ 30 مايو 1998 الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة بتاريخ01 - 06 - 1998، المتعلق، بإختصاصات وتنظيم عمل المحاكم الإدارية.

- القانون 06 - 24، المؤرخ في 06 ذي الحجة عام 1427 الموافق لـ 27 - 12 - 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007 ، الجريدة الرسمية ،عدد 85، الصادرة بتاريخ 27- 12 - 2008 .

- القانون رقم 7 - 12 المؤرخ في 30 - 12 - 2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة بتاريخ 31 - 12 - 2007 .

- قانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجريدة الرسمية، عدد، 21، الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2008.

- القانون رقم 15 - 18 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، المؤرخ في 13- 12 - 2015، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة بتاريخ31 - 12 - 2015.

- القانون رقم 18 - 18، المؤرخ في27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019 الجريدة الرسمية، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 30 - 12 - 2019.

3 - النصوص التنظيمية

4 - المراسيم التنفيذيــة

- المرسوم التنفيذي رقم 02 - 303 المؤرخ في 28 - 09 - 2002 ، الذي يحدد المصالح الخارجية لإدارة الضرائب، الجريدة الرسمية، عدد 64 ، الصادرة بتريخ 29 - 12 - 2002 .

- المرسوم التنفيذي 05 - 494 المؤرخ في 26 - 12 - 2005 ،الجريدة الرسمية، عدد 84 ، الصادرة بتاريخ 29 - 12 - 2005 .

- المرسوم التنفيذي رقم 364 - 07 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 75، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 2007.

سادسا: القرارات القضائية

1 - قرارات المحكمة العليا

- القرار رقم:64255، الصادر بتاريخ:1990.04.07، عن المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، المجلة القضائية، العدد 04 سنة،1991 .

- القرار رقم 69181، بتاريخ 08 - 03 - 1993 من الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا، في قضية مدير الضرائب ضد (م خ) ، قضت بصفة المدير الولائي للضرائب بإعتباره ممثل الدولة.

2 - قرارات مجلس الدولة

- قرار مجلس الدولة رقم:171409 الصادر بتاريخ:2001.02.19 ، الغرفة الإدارية الثانية، غير منشور.

- قرار رقم 005722، الصادر بتاريخ 2002.10.15، مجلة مجلس الدولة، العدد الخاص بالمنازعات الضريبية، سنة 2013 .

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

OUVRAGE

- Jean - Pierre ASMIR, le control fiscal (contentieux - Recouvrement), revue judiciaire, 10 éme édition , paris groupe، 2007.

- Jacques GROSCLAUDE MARCHESSOU (Philippe) , procedures fiscales Dalloz , 4 éme edition, Paris, 2007.

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان رقم الصفحة

مقدمة.....01
المبحث التمهيدي: الإطار المفاهيمي لمنازعات الوعاء 08
المطلب الأول: مفهوم الوعاء الضريبي 08
الفرع الأول: تعريف الوعاء الضريبي 08
الفرع الثاني: طرق تقدير الوعاء الضريبي 09
المطلب الثاني: ماهية المنازعة الضريبية في الوعاء 12
الفرع الأول: مفهوم المنازعة المتعلقة بالوعاء 12
الفرع الثاني: خصائص المنازعة الضريبة في الوعاء 15
الفرع الثالث: أنواع المنازعات الضريبية 16
الفصل الأول: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء خلال المرحلة الإدارية 19
المبحث الأول: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المقترنة بالشكوى 20
المطلب الأول: إلزامية الطعن النزاعي أمام إدارة الضرائب 20
الفرع الأول:تعريف الشكوى 21
الفرع الثاني: شروط قبول الشكوى.....22
الفرع الثالث: آجال إيداع شكوى الطعن النزاعي 25
الفرع الرابع: التأجيل القانوني للدفع 28
المطلب الثاني: التحقيق في الشكوى والفصل فيها 30
الفرع الأول: التحقيق في الشكوى 31
الفرع الثاني: الجهات المختصة في نظر الشكوى وأجال البت فيها 32
الفرع الثالث: صدور القرار الفاصل فيا لشكوى 37
الفرع الرابع: تبليغ القرار الصادر بخصوص الشكوى 38
المبحث الثاني: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء أمام لجان الطعن الإدارية 40
المطلب الأول : تشكيلة وإختصاصات لجان الطعن الإدارية 40
الفرع الأول :تشكيلة لجان الطعن 41
الفرع الثاني: معايير تحديد إختصاص لجان الطعن الإدارية 45
الفرع الثالث: إختصاصات لجان الطعن الإدارية 45
المطلب الثاني: الآثار القانونية للطعن أمام اللجان الإدارية بالنسبة للمكلف بالضريبة 49

الفرع الأول: آجال الطعن.....49
الفرع الثاني: آراء لجان الطعن الإدارية 51
الفرع الثالث: الطبيعة القانونية لآراء لجان الطعن الإدارية 52
الفصل الثاني: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء خلال المرحلة القضائية.....55
المبحث الأول: ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء المتعلقة بالدعوى الضريبية.....56
المطلب الأول: رفع الدعوى الضريبية في منازعات الوعاء 57
الفرع الأول: شروط رفع الدعوى الضريبية 57
الفرع الثاني: شكل العريضة ومحتواها.....59
الفرع الثالث: الضمانات المقترنة بالمواعيـد 62
الفرع الرابع: عوارض التحقيق القضائي.....67
الفرع الخامس: ضمانات المطالبة بتدابير إستعجاليـة 69
المطلب الثاني: الضمانات الخاصة للمكلف بالضريبة المرتبطة بسير الدعوى الضريبية 72
الفرع الأول: مراجعة التحقيق (التحقيق المضاد) 72
الفرع الثاني: طلب إجراءات الخبرة القضائية.....74
المبحث الثاني: ضمانات المكلف بالضريبة المرتبطة بمراجعة الأحكام القضائية 79
المطلب الأول: طرق الطعن العادية 79
الفرع الأول: الطعن بالمعارضة 79
الفرع الثاني: الطعن بالإستئناف أمام مجلس الدولة 82
المطلب الثاني: طرق الطعن غير العادية 91
الفرع الأول : إلتماس إعادة النظر 91
الفرع الثاني: إعتراض الغير الخارج عن الخصومة 91
الفرع الثالث: مجلس الدولة كجهة نقض 94
الفرع الرابع: دعوى تصحيح الأخطاء المادية ودعوى التفسير 97
خاتمة.....103
الملاحق.....107
قائمة المراجع.....127
الفهرس 135

خلاصة الموضوع

من خلال دراستنا للموضوع يمكن القول بأن ضمانات المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء الضريبي من أ هم المواضيع الجبائية كون أن المكلف يساهم في تمويل الخزينة العمومية عن طريق تسديد الضرائب التي تقوم الإدارة بتحصيلها، وهنا يقوم النزاع بينهما، ولذلك حاول المشرع الجزائري والقضاء الإداري حماية حقوق المكلفين بالضريبة، طيلة مرحلة النزاع الضريبي، سواء كانت المنازعة الجبائية في مرحلتها الإدارية أو في شقها القضائي، حيث أتاح المشرع للمكلف بالضريبة، في حالة رفضه للضريبة المفروضة عليه، بالإحتجاج برفع تظلم أمام إدارة الضرائب إجباريا، كما يحق له اللجوء أمام لجان الطعن الإدارية بصفة إختيارية ، أما في المرحلة القضائية يحق للمكلفين بالضريبة، الطعن ضد قرار إدارة الضرائب عن طريق رفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة.

Les garanties imposées dans les litiges fiscaux sont l’un des problèmes fiscaux les plus importants, dans la mesure où le contribuable contribue au financement du trésor public en payant les impôts perçus par l’administration, ce qui donne lieu à un différend entre eux.

Pour cela, Le législateur Algérien a essayé de protéger les contribuables tout au long du contentieux fiscal, que ça soit dans la phase administrative ou dans la phase judiciaire.

Lors de la phase administrative le législateur a permis aux contribuables qui contestent aux impositions de faire un recours administratif (obligatoire) ou de saisir les commissions de recours administratives s’ils le souhaitent.

Dans la phase judiciaire les contribuables ont le droit de contester la décision de l’administration fiscal saisissent le juge compétent.